أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي

في المذهب الكوفي



الدكتـــورة
إسراء ياسين حسن الزبيدي

www.darsafa.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي
في المذهب الكوفي

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي

الدكتوره
إسراء ياسين حسن الزبيدي

الطبعة الأولى
1431هـ - 2010 م

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (1444/ 4/ 2009)

621.382

الزبيدي، إسراء ياسمين حسن

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي/ إسراء ياسمين حسن الزبيدي._ عمان: دار صفاء للنشر 2009 .

( ) ص

ر . أ: (1444/ 4/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+

ص.ب 922762 عمان - 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

http://www.darsafa.net

E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-484-2 ردمك

الفهرس

الفصل الأول

الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة الكوفة

المدرسة البصرية 9

الفصل الثاني

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الدراسات النحوية الكوفيه

المبحث الاول: العوامل النحوية.. 29
المبحث الثاني: الأسماء 49
المبحث الثالث: الأفعال 93
المبحث الرابع: الأبواب النحوية 123
المبحث الخامس: الأساليب النحوية..147
المبحث السادس: معاني الأدوات النحوية...165

الفهرس

الفصل الأول

الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة الكوفة

المدرسة البصرية 9

الفصل الثاني

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الدراسات النحوية الكوفيه

المبحث الاول: العوامل النحوية.. 29
المبحث الثاني: الأسماء 49
المبحث الثالث: الأفعال 93
المبحث الرابع: الأبواب النحوية 123
المبحث الخامس: الأساليب النحوية.................................... 147
المبحث السادس: معاني الأدوات النحوية.............................. 165

الفصل الأول

الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة الكوفة

الفصل الأول
الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة الكوفة

تعد اللغة العربية الينبوع الثري الذي تستقي منه الثقافات والعلوم الاخرى لذا عني العلماء بها كثيرا واعطوها وافر جهدهم وعنايتهم، ولقد شرف الله تعالى اللغة العربية فجعلها لغة القرآن الكريم، وكان جل عناية العلماء العرب منصباً على دراستها في لهجاتها ونحوها وصرفها واصواتها. والقضايا التي تترتب على هذه العلوم ونشأت بين العلماء عدة مناظرات كان يحضرها طالبوا العلم للتباحث في هذه اللغة الغزيرة العطاء وقد تمخض عن هذه المناظرات وحلقات الدرس الى نشوب الخلافات بين العلماء في الاصول والفروع المتعلقة بعلوم اللغة فكان من نتائج هذه الخلافات ظهور مدرستين هما:

المدرسة البصرية:

وهي المدرسة الاولى التي عنيت بهذه الحلقات ثم اتت بعدها المدرسة الكوفية. وقد ظهرت المدرسة البصرية في وقت كانت فيه البصرة محطا للثقافات الوافدة اليها من البلدان المجاورة واتسمت المدرسة البصرية بالتشدد في القياس والتثبت من السماع من القبائل الفصيحة فكانوا لا ياخذون اللغة الا من قبائل معينة تتسم بالفصاحة والبعد من لغات الاقوام الاخرى التي دخلت الى عدد من لهجات العربية وقد روى ذلك السيوطي فقال: (اذ كانت قريش اجود العرب انتقاءً للافصح من الالفاظ وابينها ابانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم اخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم واسد فان هؤلاء هم العرب الذين عنهم اكثر ما اخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين

ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فلم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري فمن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ لامن لفم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين[1].

لاهل مصر والقبط ولامن قضاعة ولا من أهل اياد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ولامن تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليوثانية ولا من بكر لانهم كانوا مجاورين للنيط والفرس ولا من عبد القيس؛ لانهم كانوا سكان البحرين مخالطين للنبط والفرس ولا من ازد عمان مخالطتهم للهند والفرس ولامن اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولامن ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز؛ لان الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قدخالطوا غيرهم من الامم وفسدت السنتهم)[2].

يتبين من هذا النصِ التقسيم الواضح للقبائل التي اعتمد عليها في نقل اللغة وهي القبائل البعيدة عن التاثر باللغات الاجنبية والدخيلة، وقد سار البصريون في جمع اللغة على وفق هذه الضوابط فكانت لغتهم سليمة نقية توية ومتينة في حين اخذ الكوفيون من قبائل غير معروفة بالفصاحة مما ادى الى كثرة المسموح في نحوهم.

إذ كانوا يأخذون حتى الابيات الشعرية المصنوعة وكانت الكوفة تهتم بالقراءات والفقه اكثر من اهتمامها باللغة.

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو: 22 – 23.

(2) الاقتراح في علم أصول النحو: 23.

وقد أراد الكوفيون ان يؤسسوا لهم مذهبا مختلفا في اصوله وفروعه عن مذهب البصريين فلم يجدوا بدا من ان يسمعوا من البادية كما فعل الكسائي حين ذهب الى البادية لجمع اللغة ويسمعوا من العرب غير الفصحاء والقاطنين قرب المدن لكي يؤيدوا ما خالفوا به البصريين. اما العوامل فقد كان الميل الى ايجاد عوامل معنوية غير محسوسة اقرب للتحقيق من العوامل اللفظية لذا نجد العوامل التي استقلوا بها عن مذهب البصرة كانت معنوية كعامل رفع المبتدأ والخبر وعامل الخلاف والصرف وعامل التقريب وكثير من هذه العوامل له جذور بصرية كما سيتضح هذا فيما بعد وقد وجدو غايتهم في المصطلحات اذ من السهل ايجاد مصطلحات مرادفة للمصطلح البصري او قريبة منه وهذا ما دفعهم الى الاكثار منها، ووجدوا ان العلل سهلة المداخل اذ يستطيع المرء تعليل الظاهرة النحوية بما يشاء شرط ان تكون مقبولة عقليا فاكثروا من العلل، اما القياس فقد قاس الكوفيون على كثير من المسائل التي وردت في لغة العرب والتي وجدنا فيها الاثر البصري واضحا في هذه الاقيسة واثبناه في الكوفيين كما سنوضح هذا فيما بعد.

اما البصريون اصحاب المدرسة العربية الاولى في اللغة فقد كان لهم السبق في هذا الميدان وذلك: (لما كانت تنعم به من استقرار سياسي نسبي ومن نهضة علمية اينعت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل بسبب انشغال اهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية... وقد كانت عناية المعتزلة بالثقافات العربية وبالنحو فائقة؛ لانهم كانوا دعاة مقالة ورؤساء نحلة كانوا يريدون الاحتجاج على ارباب النحل وزعماء المذاهب وكانوا يرون ان لابد من مقارعة اولئك وهؤلاء بالخطب البليغة والبيان الرفيع وان هذا وذاك يحتاج الى تمام الآله واحكام الصنعة)[1].

---

(1) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي: 36 ـ 37.

من هذا يتبين: (مهما تكن منزلة الكوفة في هذا، فقد شعرت بالحاجة الى الأخذ عن البصرة والتلمذة لها، فيما كان يدور في معاهدها العلمية من معارف وثقافات، لذلك كان كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرحال الى حلقات الدرس فيها، وكان بعض اهل العلم من البصريين يقصد الى الكوفة ويتصدر للتدريس فيها.

فالنحو اذن لم ينشأ في الكوفة، وانما وفد عليها من البصرة ونشره فيها بصريون جاءوا الى الكوفة، واستوطنوها، وكوفيون رجعوا من البصرة بعدما تلمذوا لشيوخها لينشروا بين الدارسين ما تعلموه هناك)[1].

يتجلى لنا من هذا ان البصريين كان لهم السبق في نشأة النحو ثم اخذ الكوفيون آراء البصريين وبنوا عليها آراء جديدة نسبت اليهم فيما بعد مما ادى الى نشوء الخلاف بين المدرستين. وان اصل هذا الخلاف ومنشأه والمسائل التي يترتب عليها هذا الاختلاف هي لا تعدو (تصحيح كلمة أو أجازة أسلوب أو إعمال أداة أو بعبارة أخرى هذه المسائل التي هي من النحو في الصميم والتي يُعدَ الخلاف فيها خلافاً فيما قالته العرب واجازته والوصول الى رأي فيها تحقيقاً للهدف الذي قام من أجله النحو وأداء للرسالة التي تصدَى لها النحاة فسنجد ان منها مسائل اعتمد الكوفيون في رأيهم فيها على النقل فقط، ومنها ما اعتمد فيها على القياس فقط وسنجد ان البصريين كذلك يعتمدون أحياناً عليهما معاً، وعلى احدهما في بعض الأحيان إلا أن القياس يتردد كثيراً عند البصريين ويردون به على الكوفيين)[2].

(1) مدرسة الكوفة: 39.

(2) مدرسة البصرة النحوية: 145.

وُيعدُ الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤسس المدرسة البصرية اذ ارسى دعائمها وشيد بناءها (وهو من قبيلة الازد اليمانية وان والده اول من سميَ باحمد بعد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وانه تزوج وعاش أربعة وسبعين عاماً واختلف في سنة وفاته فقيل انه توفي عام ستين ومائة وقيل عام سبعين ومائة وقيل عام خمسة وسبعين ومائة وقيل عام سبعة وسبعين ومائة)[1].

إلا ان الارجح من سنة وفاته هي خمس وسبعون ومائة وقد قيل عنه انه (كان مثلاً ممتازاً لفتيان الأزدعرفة أقرانه وأعجبوا به وخبره الشيوخ، وتوسموا فيه البطولة وسداد الرأي وكان في فترات الهدوء الذي تنعم به البصرة احياناً يهبط لا لتضمنه ملاعب الاحداث، ولكنه كان يتجه الى المسجد الجامع، حيث تزدحم المناكب لشهود حلقات الدرس يعقدها الوعاظ والقاصون والمحدثون والفقهاء واللغويون والنحويون ولشهود المجتمعات العامة في المربد يستمع فيها الى مقارضة الشعراء ومهاجاتهم والى قصائدهم وأراجيزهم مما يثير النشاط والحيوية في النفوس الصابية إلى سماع احاديث الشعر وقصص البطولة)[2].

انتماء الخليل الى قبيلة الأزد العربية ونشأته في ظلالها وتربيته في البصرة يدلُ دلالة لا يرقى لها الشك في عربية الخليل، فهو عربيٌ صليبة، وثقافته العربية نقية لا تشوبها أية شائبة ولا يعكرها ايً دخيل عليها.

ويُعد الخليل من اوائل من صنف في جمع اللغة[3]. وألفَ في هذا الباب كتاب العين، وقد بلغ من سعة علمه وغزارته ان قالوا فيه: (لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل ولا أجمع لعلم العرب)[4].

---

(1) طبقات النحويين واللغويين: 47 وينظر: معجم الادباء: 11/72 ـ 73.

(2) اعلام في النحو العربي، د. مهدي المخزومي: 13

(3) المزهر: 1/76.

(4) ابناه الرواة: 1/345.

اما الكتاب الذي ألفه سيبويه فيبرز فيه جهد الخليل واضحاً في المسائل التي وقف عليها سيبويه سائلا استاذه مستفيداً من علمه صاغياً إليه مشيداً به واثقاً في عربيته اذ قال في عباراته: (سألت الخليل[1]، وسألته[2]، وزعم الخليل[3]، وروي الخليل[4] وحدثنا الخليل[5]، وأكثر عباراته وروداً هي عبارة (سألت وسألته وزعم الخليل) وقد احصى النجدي عدد المرات التي ورد فيها ذكر الخليل صراحة فوجدها اثنين وعشرين وخمسمائة مرة)[6].

وقد قيل ليونس بن حبيب ذات مرة: (إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر فيه قال: يجب ان يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكي عني)[7].

وسيبويه فارسي النسب (ويقال كنيته ابو الحسن من موالي بني حارث بن كعب، ويقال هو مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح، وقيل: ان امراة كانت ترقصه وهو صغير تقول له ذلك، أخذ النحو عن عيسى بن عمر و يونس بن حبيب والخليل بن أحمد)[8] توفي سيبويه وعمره نيف وأربعون سنة بفارس[9].

---

(1) ينظر: الكتاب: 48/2، 60

(2) ينظر: المصدر نفسه: 394/1، 13/2، 47، 101، 108 .

(3) الكتاب: 395/1، 347، 41/2

(4) ينظر: المصدر نفسه: 134/2.

(5) ينظر: الكتاب: 413/3، (200/4 بعبارة حدثني)

(6) سيبويه امام النحاة: علي النجدي: 89

(7) طبقات النحويين واللغويين: 49 .

(8) نور القبس من المقبس: 95، ينظر: معجم الادباء: 115/15 – 116

(9) معجم الادباء: 115/15 .

ومعظم المسائل التي وردت في كتابه مصرحاًبها للخليل أو غير مصرحٍ فهي من نتاج فكر الخليل وعلمه وهذا لا يعني اننا نبخسه حقه فهو عالم بارع استطاع بفكره الثاقب ان يبلور افكار الخليل وجعلها في قوالب جاهزة للدراسين. والدليل على قولنا هذا ما نقله ابن النديم اذ قال: (قرأت بخط أبي العباس ثعلب اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون أنساناً منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل)[1].

وقد قال عنه ابو الطيب اللغوي: (وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل وألفَ كتابه الذي سماه الناس، قران النحو، وعقد ابوابه بلفظه ولفظ الخليل)[2].

فمما لا شك فيه ان الاسس التي ارساها الخليل في كتاب سيبويه ارست دعائم النحو العربي الى يومنا هذا، فضلا عما اضافه سيبويه عليها فجعلها مناراً للدارسين. وقد اخذ عنهما الكثير من العلماء ولاسيما الكوفيون الذين استقلوا بمذهبهم عن مذهب البصريين. فنحو الخليل وسيبويه قد سبقهم اليه كثير من علماء المذهب البصري وهم (عبد الله بن ابي اسحاق ت (117 هـ) الذي اخذ علوم العربية والقراءة عن تلاميذ ابي الاسود مثل ميمون الاقرن وابن يعمر ونصرين عاصم)[3]. وقد قيل عن ابي اسحاق الحضرمي: ((هو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلاً الى القياس في النحو))[4]. ثم عاصر الخليل بعد ذلك ابو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) وعيسى بن عمروت (149 هـ)[5]. وقد روي السيوطي عن أبي المنهال قوله: (ائمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة أبو

(1) الفهرست لابن النديم: 76 .

(2) مراتب النحويين: 65 .

(3) اخبار النحويين البصريين: 19.

(4) طبقات النحويين واللغويين: 25.

(5) نزهة الالباء: 25.

عمرو بن العلاء وهو أول من وضع أبواب النحو ويونس بن حبيب، وأبو زيد الانصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعاً عن فصحاء العرب: سمعته يقول: ما أقول قالت العرب الا اذا سمعته من عجز هوازن)[1].

بقي علم الخليل الغزير منهلا لطالبي العلم اذ أخذ منه الكوفيون وبنوا عليه احكامهم في النحو والصرف والأصوات والدلالة على الرغم من اختلاف المنهج الذي سارت عليه كل من المدرستين البصرية والكوفية (إذ أن الكوفيين قبلوا كل ما جاء عن العرب، واعتدوا به وجعلوه اصلاً من أصولهم التي يرجعون اليها ويقيسون عليها، لم يعنهم ان يقفوا عندما روي لهم من نصوص يستوثقون منها ويبينون صحتها ويكثر سماعهم لأمثالها حتى تصبح جديرة بالأخذ موضعاً للاعتبار، لم يفعلوا ذلك، وانما تلقفوا الشواهد النادرة، وقبلوا الروايات الشاذة واعتدوا كل ما صدر عن عربي. موثوقاً به أو غير موثوق مشهود له بسلامة اللسان أو مجهول يجوز ان يعتريه اللحن ـ عربياً فصيحاً يرجع اليه وينسج على منواله ولو لم يقله غيره، ولم يؤيده من العرب سواه)[2].

فكان من علمائهم الذين اشتهر ذكرهم بين الناس وعلت كلمتهم عندهم الكسائي ثم الفراء اللذان يعدَان من مؤسسي المدرسة الكوفيه ثم ثعلب وأبو بكر الانباري وغيرهم فهؤلاء لم يقفوا عند الرأي الواحد أو نظيره وانما تعدوه الى ملئ كتبهم بالآف من الأقوال والأمثلة التي استقلوا بها عن مذهب البصريين وآرائهم. وقد انحصرت مدة دراستي في هذه المباحث الى نهاية القرن الثالث الهجري اي يدخل في هذه الحقبة من علماء الكوفة: الكسائي والفراء وثعلب مع الاخذ بآراء أبي بكر الانباري لكونه قد شهد هذه الحقبة. وقد برز قبل

(1) الاقتراح في أصول النحو: 101.

(2) مدرسة البصرة النحوية: 145 – 146.

الكسائي من علماء الكوفة أبو جعفر الرؤاسي الذي يُعدَ مؤسس المدرسة الكوفية ومعاذ بن مسلم الهراء اللذان سبقا الكسائي، ولكن لم تصل الينا آثار موثوقه عنهم كما وصلت الينا آثار الكسائي والفراء وثعلب وابن الانباري. اما الكسائي فهو (أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن يهمن بن حيروز فارسي الاصل توفي بالقرب من الري سنة (189 هـ) ترك الكسائي عدد كبيراً من المؤلفات في اللغة والنحو وقراءات القرآن الكريم ولم يصل إلينا منها إلا القليل)[1] وقد نظر الكسائي في كتاب سيبويه فمَما رواه أبو نصر الباهلي قوله: (حمل الكسائي الى أبي الحسن الأخفش خمسين دينار وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً)[2]. فهذا فيه دليل على أهتمام الكسائي بكتاب سيبويه وقراءته عليه سراً لكيلا يعلم البصريون انه اطلع على تراثهم وأخذ منه، لأستقلال الكسائي بمذهب منفصل عن البصريين.

وقد نقل المرزباني عن أبي زيد قوله (لما ورد نعي الكسائي من الري قال أبو زيد: لقد دفن بها علم كثير بالكسائي ثم قال: قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحواً كثيراً).

وقد قال الفراء ايضا: ((إنما تعلم الكسائي النحوي على كبر، وسببه إنه جاء الى قوم من الهباريين وقد أعيَا فقال لهم: (أعييت)، فقالوا له اتجالسنا وأنت تلحن ؟ فقال: كيف لحنت، قالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل: عييت مخففاً، وان كنت اردت من التعب فقل: أعييت، فانف من هذه الكلمة، ثم قام من فوره ذلك، فسأل من يعلم النحو؟ فأرشدوه الى معاذ الهراء

---

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: 127، الفهرست: 7، تهذيب التهذيب: 113/7، غاية النهاية في طبقات القراء: 539/1، طبقات المفسرين: 404/1 .

(2) مراتب النحويين:74 .

فلزمه حتى انفدما عنده، ثم خرج إلى البصرة فلقى الخليل وجلس في حلقته فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة وجئت الى البصرة، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا ؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتاب عن العرب سوى ما حفظ، فلم يكن له هم غير البصرة والخليل)[1].

ولعل قصة الأخفش مع الكسائي ولقائهما في المسجد معروفة وما قاله الكسائي للأخفش: (بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ! قال نعم، فقام إلي وعانقني وأجلسني الى جانبه ثم قال لي: أولادي احبَ ان يتادبوا بك أويخرجون على يدك، وتكون معي غير مفارق لي، وسألني ذلك فاجبته، فلما اتصلت الأيام بالاجتماع سألني ان أولف له كتاباً في معاني القرآن فألفت كتابي في المعاني، فجعله أماماً لنفسه وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما)[2].

يتبين من هذه الأقوال ان الكسائي قد اتصل بالخليل وأخذ من علمه وأرشده الى طريق العلم، وهذا وحده كاف لكي يقتدي الكسائي بالخليل فضلاً عن تاثره بالأخفش فألف كتابه على غراره، كما ألف كتابه على شاكلته ومعظم القضايا التي عالجها الأخفش في معانيه هي من فكر الخليل وعلمه.

اما الفرا فهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فارسي الأصل وهو أول من جلس لتدريس معاني القرآن ودرس اللغة والنحو في مسجد من مساجد بغداد، وهو صاحب كتاب معاني القرآن (ت 207 هـ)[3].

---

(1) معجم الادباء:182/13.

(2) طبقات النحويين للزبيدي: 70.

(3) ينظر:المصدر نفسه:137، الفهرست: 53،تاريخ الأدب العربي:525/1.

وقيل عنه (إنه كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب حكي عن ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية؛ لانه خلصها وضبطها)[1]. وما حكاه عنه ابو طيب اللغوي فيما رواه عن ابي عمر الزاهد اذ قال: (قال ثعلب يوماً في مجلسه مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه فعارضه أبو موسى الحامض بما قد كتبناه في أخباره))[2]. فهذا يدل دلالة واضحة على تاثر الفراء بكتاب سيبويه وأفكاره أفكار أستاذه الخليل ويعزز تأثر الفراء بكتاب سيبويه ما نقله أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عنه فقال: (أردت الخروج الى محمد بن عبد الملك ففكرت في شيء أهديه اليه، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه وقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر اشرف من هذا الكتاب اشتريته من ميراث الفراء. قال: والله ما اهديت إلي شيئا احب إلي منه)[3].

ومن اعلام الكوفيين الذين وصلت الينا كتبهم أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي صاحب الفصيح والتصانيف ولد سنة (200 هـ) وله كتاب اختلاف النحويين وكتاب القراءات وكتاب معاني القرآن[4]. فضلاً عن كتابه المعروف بـ (مجالس ثعلب). (ونسب اليه الفصيحي لكثرة تكراره عليه ودرسه إياه وسمي الرجل ثعلب لانه اذا سئل عن مسأله اجاب من هنا وهنا فشبهوه بثعلب اذا اغار)[5].

---

(1) الكنى والالقاب:14/3.

(2) معجم الادباء: 122/15 .

(3) نزهة الالباء: 73

(4) سير اعلام النبلاء: 5/4، وينظر: طبقات النحويين: 41، المفتقى في سرد الكنى للذهبي: 16/2، نور القيس من المقتبس: 334، الكنى والالقاب: 117/2

(5) الكنى والالقاب: 117/2 .

وقد تأثر ثعلب بأفكار الخليل ولاسيما جانب اللغة كما سيتضح هذا فيما بعد.

أما أبو بكربن الانباري وهو أحد العلماء الكوفيين الذين وصلت إلينا آثاره وهو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري قال أبو علي: (وكان يحفظ فيما ذكر ثلثمائة ألف بيت شاهد في القرآن، وله أوضاع شتى كثيرة، وكان ثقة ديناً متدوقاً، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين) [1]. وهو أحد العلماء الذين استشهدوا بفكر اساتذتهم واضافوا عليه من معين علمهم ومما ألفوه من كتب قيمة جلبت انتباه الدارسين وقد وقفت عند هذا الصرح الكوفي النسب البصري الأثر على الرغم من انه يتعدى الحقبه الزمنية المحددة لدراستي وهي نهاية القرن الثالث الهجري إذا انه توفي سنة (338 هـ) اي انه عاش في القرن الثالث ولابُد انه قد ألف في هذا القرن أو بقي في ذاكرته ما أخذه عن أساتذته وما نقله عنهم في تلك الحقبة الزمنية.

وقد امتاز منهج البصريين عن منهج نظرائهم الكوفيين بانه (أكثر دقة من منهج الكوفيين وأشد حيطة لقد سمعوا عن العرب كثيراًولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ولم يعتمدوا كل ما روي لهم ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر أو القولة النابية ذلك انهم أرادوا أن يضعوا أسس علم وأرادوا لهذه الأسس ان تكون قوية، فلابد في شواهدها من ان تكون متواترة أو قريبة من التواتر، حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل وحتى يقوي اساسها فلا يلين، لقد اندفعوا الى العمل في أول أمرهم يرجون حفظ اللغة، وسلامة القرآن بعد ان بدأ الضعف يتطرق الى اللغة وبدأ اللحن يتسرب الى القرآن فكانوا أشبه بالمحدثين الذين خشوا على أحاديث الرسول من الدخيل وخافوا عليه من الوضع، فكان ان

(1) طبقات النحويين واللغويين: 153- 154

وضعوا شروطا للسند ليضمنوا صحة ما يروى وصدق ما ينقل وكان من الطبيعي وقد سمعوا اللحن في اللغة ــ بل قد نشاهد اللحن بين العرب ــ ان يعتقدوا ان العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب فهم لذلك جديرون بان ينظروا فيما قالت العرب وان يتجهوا الى افصحها لساناً واقواها بياناً... وكانت من الطبيعي ان ينتقد البصريون ما يعرض لهم من اقوال العرب وان يتتبعوا ما يروى لهم ليعرفوا وجه الصواب فيها، وان ينجو على من جاد عن الجادة باللائمة حتى يرجع اليها وان يؤاخذوه بالانحراف حتى يثوب الى الصواب)[1]. فاعتماد البصريين على الأخذ بالسماع عن العرب الفصحاء ادى بهم الى وجود القياس على لغة العرب الفصيحة كما انهم عللوا لأمثلتهم التي أخذوها عن العرب بعللهم التي وجدوها ملائمة لحالة الجملة العربية، وكانت مصطلحاتهم غير مختصرة وطويلة مفسرة ومبينة لما تريد ايضاحه مثل المسند والمسند اليه، وما عمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام، فهذه العناوين الطويلة كانت مفسرة للمصطلح المراد تبيانه وليست مختصرة كما نجد فيما بعد عند تطور المصطلحات؛ ذلك لان كتاب سيبويه وغيره من كتب البصريين كان باكورة الكتب النحوية ولم تكن المصطلحات آنذاك قد استقرت في ذهن العربي وبلغت ما بلغت فيما تلتها من قرون وكذلك؛ لان المصطلحات لم يستتب فيها الاستقرار كان حري بالبصريين ان يجعلوها مفهومة خطوة منهم لكي تفهم ويدب فيها الاستقرار شيئاً فشيئاً، وقد جعلوا لكل موضع قوة في الجملة عامل يدل على قوته من ذلك عامل الرفع في المبتدأ، والخلاف وغيرهما من العوامل وقد أولوا ما يطرأ على الجملة من تأويلات مختلفة ليكسبوها مرونة وقوة عاليتين للافهام وليفصحوا عن استعمالاتها المختلفة. هذه

---

(1) مدرسة البصرة النحوية: 146

الاسباب جميعا هذه الأسباب جعلت من مدرسة الكوفة تستقل بمنهج مستقل عن منهج البصرة فاخذت من العوامل والعلل والمصطلحات والقياس والسماع دافعاً قوياً الى نشوب الخلاف بين البصريين والكوفيين (إذ قام الخلاف عنيفاً قوياً بين البصريين والكوفيين ووصل الى أن عقدت بين علماء المدرستين مناظرات عامة شهدها السادة والرؤساء لمعرفة أي المدرستين أصح وأيتهما أحكى لما قالته العرب ولم يقف الامر عند حد العلماء المعاصرين الذين شهدوا المناظرات أو اشتركوا فيها ولكن الأمر امتد الى عصور بعيدة بعد ذلك، فايد فريق مذهب البصريين ونحا آخر منحى الكوفيين وحاول ثالث ان يوفق بين الآراء المتضاربة ولقد كانت مسائل الخلاف بين المدرستين موضع عناية الدارسين[1]. لعلم النحو الباحثين في اصوله ومدارسه فنالت من تفكيرهم قسطا وافرا من العناية بهذا العلم).

وقد ذهب الكوفيون مذهباً مخالفاً لما ذهب إليه البصريون كما يظهر هذا من آرائهم المتفرقة التي نقلتها لنا كتب الخلاف. ولكن عند الرجوع الى كتب الكوفيين ومعرفة آرائهم فيها يتبين لنا ان جانباً كبيراً من الكتب الكوفية التي استقلت بآرائها واتخذت لها مذهباً خاصاً بها يختلف عن المذهب البصري يعود أساسها وجذورها الى الخليل ونحوه وهو أول ما وصل إلينا من أثر بصري، ونجد هذا واضحاً في المباحث النحوية والصرفية والصوتية والدلالية التي سنبين فيها وجه الأثر واضحاً على الرغم من ان الكوفيين كانوا حذقين في تغليف آرائهم ووسمها بطابع يجعلها بعيدة كل البعد عن النحو البصري، إلا ان دراسة افكارها ومقارنتها بأفكار الخليل يتجلى للقارئ ان علماء المدرسة الكوفية قد استقوا معين علمهم من الخليل آخذين منه غير مصرحين به ولا مشيدين بفضله بل كانوا يضللون على آرائه ببعض الآراء التي يخيل الى القارئ انها تختلف عن الآراء

(1) مدرسة البصرة النحوية: 108

البصرية ولكن بعد التحري من هذه الآراء وجدنا ان جذورها تستمد غذاءها من الخليل ونحوه ويمكن بيان هذا فيما اوضحناه في هذه الدراسة التي تشمل اثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الجانب النحوي والصرفي والصوتي والدلالي عند الكوفيين.

الفصل الثاني

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في

الدراسات النحوية الكوفيه

الفصل الثاني
أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الدراسات النحوية الكوفيه

المبحث الاول: العوامل النحوية

المبحث الثاني: الأسماء

المبحث الثالث: الافعال

المبحث الرابع: الابواب النحوية

المبحث الخامس: الاساليب النحوية

المبحث السادس: معاني الادوات النحوية

المبحث الأول
العوامل النحوية

شغلت مسألة العوامل اذهان العلماء منذ نشأة علم النحو والعامل هو ما عمل في معموله وما اتصل به وهو ما ينتج من تاثير لفظي يتولد عنه تاثير معنوي وسُمى العامل عاملاً لانه يعمل في المعمول، فالفاعل لما وجد مؤثراً في المفعول أثر سُمي فاعلاً. والفعل لما وجدناه يؤثر في الفاعل كان هو العامل فلذلك سُميت العوامل عوامل، فلا يوجد مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم إلا بسبب عامل رفع أو نصب، إذ لا يوجد محُدث إلاّ بمحدِث[1] وقد ذكر العلماء في مؤلفاتهم العوامل النحوية وكان قصة عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي مع الفرزدق احد القصص الشاهدة على وضوح فكرة العامل في اذهان العلماء (إذ سال ابن ابي اسحاق الفرزدق لما سمع قوله[2].

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم من المال الا مُسْحتاً أو مُجَلَّف

على اي شيء ترفع: أو مجلف ؟ فرد ابو عمرو بن العلاء: انه على اضمار فعل كأنه قال: لم يبق سوا[3] فسؤال ابن ابي اسحاق عن علامة الرفع يدل على سؤاله عن العامل الذي عمل الرفع فالعلماء الذين سبقوا الخليل قد بسطوا ظلال فكرهم في استلهام هذه الفكرة التي بدت في ظاهر أمرها غير واضحة المعالم ثم اتضحت شيئاً فشيئاً بعد ان بدأت قواعد النحو تثبت على يد الخليل وسيبويه ومن سبقهم من العلماء فكان العلماء قد وضعوا العوامل اللفظية لكون لفظها

---

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 344/2.

(2) ينظر: شرح ديوان الفرزدق: 2/ ـ 117، طبقات فحول الشعراء: 17/1.

(3) نزهة الألباء: 20، طبقات فحول الشعراء: 19/1.

يدل عليها كما اكد هذا أحد الباحثين إذ قال عن الخليل: (ان النحاة قبله لم يعرفوا غير العوامل اللفظية، اما هو يعني الخليل فقد كانت العوامل عنده نوعين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، ويقصد بالعوامل المعنوية ما ليس له صورة ظاهرة ملموسة)[1]. وقد علل الدكتور المخزومي الأسباب التي أدت إلى فكرة العمل عند الخليل بقوله: (ففكرة العامل جاءته أغلب الظن من ملاحظته ذلك التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات مما جعله يطمئن الى ان هذه الظواهر اللغوية سواء أكان منها ما يتصل بالبناءأم ما يتصل بحركات أواخر الكلمات ترجع الى هذا التاثير الكامن في طبيعة الحروف والكلمات، وعلى هذا فلا ينبغي للدارس ان يتساءل عن هذا الاندفاع نحو فكرة العامل أو يستفسر عن الدافع الذي دفع الخليل إلى البحث فيه واثاره كذلك لا ينبغي ان نتوجه باللوم الى الخليل؛ لانه لم يجعل المتكلم هو المرجع الأول في هذه التفاعلات الصوتية والعمليات الكلامية، كما كان ذلك عند ابن جني في الخصائص، والرضي في شرح الكافية وابن مضاء القرطبي في الردّ على النحاة، واستاذنا في احياء النحو ـ ابراهيم مصطفى ـ أو لانه وقف عند هذا الحد، ودفع الدارسين الى هذه المشكلة ـ مشكلة العامل ـ التي أحالت النحو الى علم نظري، بينما هو بطبيعته، أو بما ينبغي ان يكون عليه ـ بعيد عن ان يكون كذلك، لا ينبغي ان يلام الخليل على ذلك فليس من ذنبه هو ان يستغل النحاة المتأخرون الفلسفة الى ابعد حدود الاستغلال ويفتحوا السبيل لها لغزو المباحث النحوية، وليس من ذنبه هو الا يفهموا قصده،أو يعجزوا عن ان ينهجوا في دراسة اللغة والنحو نهجه)[2].

---

(1) مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي د. جعفر نايف عباينة: 110.

(2) الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه: مهدي المخزومي: 243 ـ 244.

وبعد هذا الاطراء والدفاع الذي هاجم به المخزومي من اتهم الخليل يتبين لنا أن فكرة العامل التي أُحيلت من نظرية الى تطبيق على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي لم تثقل النحو العربي بل اكسبته متانة وقوة امتد تاثيرها الى يومنا هذا.

وقد قسم العلماء العوامل على قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي: والعامل اللفظي هو الأصل؛ لانه الاقوى إذ كان محسوساً لانه يدرك بالسمع والمعنوي دونه لانه معقول مستنبط لا محسوس، ولهذا قل وجوده[1].

والعوامل اللفظية تنقسم على ثلاثة اقسام: الأفعال والأسماء والحروف اما العوامل المعنوية فهناك عاملان اتفق عليهما النحاة هما: (عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع في الفعل المضارع؛ ذلك لان المبتدأ وخبره مرفوعان وليس معهما عامل لفظي ظاهر ولا مقدر، فالرافع لهما حينئذٍ معنى، واما العامل المختلف فيه فعامل الصفة في قوله أبي الحسن الأخفش[2].

اما اهل الكوفة فقد توسعوا في ذكر العوامل فكان لديهم من العوامل: الاسناد والفاعلية، المفعولية[3]، الصرف[4]، الخلاف[5]، المصدرية[6]، التقريب[7]، وغيرها من العوامل.

---

(1) ينظر: المرتجل لابن الخشاب: 114.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 114 ـ 116.

(3) ينظر: الانصاف: 79/1، مسألة: 11.

(4) ينظر: معاني القران للفراء: 34/1

(5) ينظر: الانصاف 245/1، مسألة: 29.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل: 632/1.

(7) معاني القران للفراء: 12/1 ـ 13.

1. العوامل اللفظية:

تقع في الافعال والاسماء والحروف كما سبق ان بيناها آنفاً، ومن العوامل اللفظية التي وجدنا فيها أثر الخليل واضحاً في الفكر الكوفي:

ما ينتصب على المدح والتعظيم (القطع والتبعية):

ان القطع هو اجتزاء العبارة عما سبقها والابتداء بها، اما التبعية فهي اتباع الالفاظ والمعاني لمعانٍ سبقتها فتكون تابعة لها في إتمام المعنى عند الرجوع اليها وفي الاعراب وقد اشار اليها الخليل وسيبويه كما يبدو هذا وفي العوامل اللفظية التي يبرز فيها الأثر البصري جلياً في الفكر الكوفي إذ اتفق الخليل وسيبويه والفراء على النصب والجر اذا كان صفة على المدح والتعظيم والقطع في الابتداء من ذلك ما جاء به سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح فقال: (وان شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وان شئت قطعته فابتدئته وذلك قولك الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد والملك لله اهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الاخطل[1]:

نفسي فداءُ أمير المؤمنين اذا　　　أبْدَى النِواجدَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ
الخائضِ الغَمْرَ والمَيمونِ طائرُه　　　خليفةِ اللّه يُستسقى به المطر

واما الصفة فان كثيرا من العرب يجعلونه صفةً، فيتبعونه الاول فيقولون: أهل الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله اهله: ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأت كما قال مُهَلْهِلُ[2]:

---

(1) ديوانه101 ـ 103 وقد وردت البيت الثاني قبل الاول والاول ورد برواية: (فهو فداء)، ينظر: شعر الاخطل: 1/196.

(2) ينظر: الاصمعيات: 156.

ولقد خَبَطنَ بيُوت يَشْكُرَ خَبْطَةً   اخْوالُنـا وُهـمَ بنـو الأعْمـامِ

وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله رب العالمين) فسألت عنها يونس فزعم انها عربية.

ومثل ذلك قول الله عزَّوجلَّ ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[1] فلو كان كلُّه رفعاً كان جيَّداً، فأمَّا (المؤتون) فمحمول على الابتداء)[2]، وقال جل ثناؤه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ ﴾[3] ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأت في قوله: ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[4]. ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنقِ[5]:

لا يَبعَـدن قـومي الـذين هُـمُ   سَـمُّ العُـداةِ وآفـة الجُـزرِ

النـازلين بكـلّ مُعَـتركٍ   والطَّيبّـون مَعَاقـدِ الأزرِ

فرفع الطيبين كرفع المؤتين.

(1) سورة النساء: الآية: 162.

(2) الكتاب: 62/2 ـ 63.

(3) سورة البقرة: الآية: 177.

(4) سورة النساء: الآية: 162.

(5) هي خرنق بنت هفان من بني قيس بن ثعلبه، ينظر: خزانة الادب: 301/2.

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكليّ[1] :

وكلُّ قومٍ اطاعوا أمْرِ مُرْشِدِهِمْ　　　الا نُمَيْرا اطاعتْ أمْرَ غاويهَا

الظّاعنين ولّما يظعنوا احداً　　　والقائلون لَمِنَ دارٌ نخليها

وزعم يونس ان من العرب من يقول: (النازلون بكلِّ معترك والطيبين) فهذا مثل (والصَّابرين) ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين الا ان هذا شتمٌ لهم وذمٌ كما ان الطّيّبين مدح لهم وتعظيمٌ، وان شئت أجريت هذا كلُّه على الاسم الاول، وان شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعاً على الأبتداء، كل هذا جائز في ذلك البيتين وما اشبههما، كلُّ ذلك واسع، وزعم عيسى انه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً:

لقد حملت قَيْس بن عَيْلان قربها　　　على مُستقِلّ للنوّائب والحَرْبِ

اخاها اذا كانت عِضاضا سما　　　على كلّ حالٍ من ذلولٍ ومن صَعْبِ[2]

زعم الخليل ان نصب هذا على انك لم ترد ان تحدث الناس ولا من تخاطبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما[3] ونصبه على الفعل كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لايستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: انا بني فلان نفعل كذا، لانه لا يريد ان يخبر من لا يدري انه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً.... ومن هذا الباب في النكرة قول أميَّة بن أبي عائذ[4]:

(1) ينظر: لسان العرب: مادة (ظعن).

(2) ملحق ديوان ذي الرمة: 662.

(3) الكتاب: 63 – 65.

(4) ديوان الهذليين: 184/2، خزانة الادب: 417/1.

ويـــأوى الى نـــسوة عُطـــلٍ   وشـعثاً مراضـيع مثِـلِ الُـسعالي

كانـه حيـث قـال: (الى نـسوة عُطّـلٍ) صـرن عنـده ممـن علـم انهـنَّ شُـعْثٍ، ولكنـه ذكـر ذلـك تـشنيعاً لهـن وتـشويهاً، قـال الخليـل: كـأنـه قـال: واذكـرهن شعثا، الا ان هذا فعل لا يستعمل أاظهاره وان شئت جررت على الصفة))[1].

إبان الخليل وسبيويه عن مسألة مهمة الا وهـي النـصب والجـر علـى التبعيـة، اي ان يكـون الاسـم أو الـصفة تابعـا لمـا قبلـه أو القطـع علـى الابتـداء أو النـصب بتقدير فعل مناسب وقد مثلا لهذا الكلام بامثلـة بينـا فيهـا مـذهبهما ومـا وردهمـا مـن اسـتعمالات العـرب لهـذه الامثلـة، وقـد أخـذ بهـذا الـرأي مـن الـكوفيين الفـراء وابـى اخـذه الكسائي وقـد رد الفـراء علـى الكـسائي في عـدم أخـذه عـن العـرب واستشهد بالامثلة عينها التي وردت عند الخليـل وسيبويه وفيمـا يـأتي عـرض لقـول الفـراء في قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[2] قولـه: ((مـن) في موضـع رفـع، ومـا بعـدها صـلة لهـا، حتـى ينتهـي الى قولـه (والموفـون بعهـدهم) فـترد (الموفـون) علـى (مـن) و(الموفون) من صفة (من) كانـه: مـن آمـن ومـن فعـل وأوفـى، ونـصبت (الـصابرين) لانها من صفة (من) وانما نصبت لانها من صفة اسم واحـد، فكانـه ذهـب بـه الى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد اذا تطاولت بالمـدح أو الـذم، فيرفعـون اذا الاسـم كـان رفعاً، وينـصبون بعـض المـدح، فكـانهم ينـوون اخـراج المنـصوب بمـدح غير متبع لاول الكلام، ومن ذلك قول الشـاعر[3] :

---

(1) الكتاب: 66/2.

(2) سورة البقرة: الآية: 177.

(3) بيت شعر سبق ذكره.

لا يَبْعَدن قومي الذين هُمُ ... سُمُّ العداة وآفة الجُزرِ
النازلين بكل معترك ... والطيّبين مَعاقِدَ الأُزُرِ

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون) وربما نصبوهما على المدح، والرفع على ان يتبع اخر الكلام اوله، وقال بعض الشعراء[1]:

الى الملك القُرْم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المُزدَحَمْ
وذا الرأي حيث تُغُمُّ الامور ... بذاتِ الصليلِ وذاتِ الُّلجُمْ

فنصب (ليث الكتيبة) و(ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض، لأنه من صفة واحد، فلو كان الليث غير الملك لم يكن الا تابعا، كما تقول: مررت بالرجل والمرأة واشباهه، قال:

وانشدني بعضهم[2]:

فليت التي فيها النجوم تواضعت ... على كلّ غثٍّ منُهم وسَمينِ
غيوثُ الحَيا في كل مَحلٍ ولَزْبَةٍ ... أسود الشَّرى يحمين كلَّ عَرِينِ

فنصب، ونرى ان قوله ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[3] ان نصب (المقيمين) على انه نعت للراسخين، فطال نعته ونصب على ما فسرت لك، وفي قراءة عبد الله (والمقيمون ـــ والمؤتون) وفي قراءة أبّي (والمقيمين) ولم يجتمع في قراءتنا وفي قراءةأبّي إلاّ على صواب والله اعلم)[4].

---

(1) لم يعرف قائله، ينظر: خزانة الادب: 216/1.
(2) لم يعرف قائله.
(3) سورة النساء: الآية: 162.
(4) معاني القران للفراء: 105/1 – 106.

حدثنا الفراء: قال: وقد حدثني ابو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها سئلت عن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1] وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[2] وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[3] فقالت: يا ابن اخي هذا كان خطأ من الكاتب.

وقال فيه الكسائي (والمقيمين) موضعه خفض يرد على قوله (بما انزل اليك وما انزل من قبلك) ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة، قال: وهو بمنزله قوله: ((يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين)) وكان النحويون يقولون (المقيمين) مردودة على (بما انزل اليك وما انزل من قبلك ـ الى المقيمين) وبعضهم (لكن الراسخون في العلم منهم) ومن (المقيمين) وبعضهم (من قبلك) ومن قبل (المقيمين) وانما امتنع من مذهب المدح ـ يعني الكسائي ـ الذي فسرت لك، لانه قال: لا ينصب الممدوح الا عند تمام الكلام، ولم يتمم الكلام في سورة النساء الا ترى انك حين قلت (لكن الراسخون في العلم منهم ـ الى قوله (والمقيمين ـ والمؤتون) كأنك منتظر لخبره، وخبره في قوله (اولئك سنؤتيهم اجراً عظيما) والكلام اكثره على ما وصف الكسائي، ولكن العرب اذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد، الا ترى انهم قالوا في الشعر:[4]

(1) سورة طه: الآية: 63.

(2) سورة المائدة: الآية: : 69.

(3) سورة النساء: الآية: 162.

(4) لم يُعز هذا البيت لقائله، ينظر: خزانه الادب: 414/4، مجمع الأمثال: 101/2.

حتـى اذا حَّمِلت بكـونُكُمُ ورايـتمُ ابنـاءكم شـبُّوا
وقلـبم ظهـر المِجـنّ لنـا إنَّ اللئـيم العـاجزُ الِخـبُّ

فجعل جواب (حتى اذا) بالواو، وكان ينبغي الا يكون فيه واو، فاجتزئ بالاتباع ولاخبر بعد ذلك، وهذا اشد مما وصفت لك.

ومثله في قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾[1] ومثله في قوله ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ ﴾[2] جعل بالواو، وفي قراءة عبد االله[3] ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ ﴾[4] وفي قراءتنا بغير واو، وكلُ عربي حسن[5] وقد قال بعضهم: (واتى المال على حبه ذوي القربى ـ والصابرين) فنصب الصابرين على ايقاع الفعل عليهم، والوجه ان يكون نصبا على نية المدح لانه من صفة شيء واحد، والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة، فيقولون: مررت برجل جميل وشابا بعد، ومررت برجل عاقل وشرمخاُ طوالا، وينشدون قوله:[6]

ويـأوى الى نـسوة بائـسات وشـعثاً مراضـيع مثـل السعالى

(وشُعْثٍ) فيجعلونها خفظاً باتباعها أول الكلام، ونصبا على نية ذّم في هذا الموضع[7].

---

(1) سورة الزمر: الآية: 73.

(2) سورة الصافات: الآية: 103، 104.

(3) ينظر: البحر المحيط: 329/5.

(4) سورة يوسف: الآية 70.

(5) معاني القران للفراء: 108.106/1.

(6) بيت سبق وان اسشهدنا به في قوله سيبويه السابق الذكر.

(7) معاني القرآن للفراء: 108/1.

يتبين مما سبق ان الفراء يذهب مذهب الخليل وسيبويه في نصب الصفة على نية المدح أاو الذم أو الرفع على القطع على نية الابتداء وقد خالف الفراء استاذه الكسائي وذهب مذهب الخليل وسيبيويه في مجيء القطع على نية المدح والذم بتقدير أحد العوامل اللفظية في الجملة العربية، غير ان مصطلح القطع الذي جاء به الخليل قد استعمله الفراء بمعنى الحال عند البصريين ومما لاشك فيه ان مصطلح القطع يختلف عن مضمون ما سمي به من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[1] قال الفراء: ((وقوله (وجيها) قطعا من عيسى، ولو خفضت على ان تكون نعتا للكلمة لانها هي عيسى كان صوابا))[2] فالفراء يجيز ان تكون (وجيها) حالا من عيسى كما اجاز مجيئها نعتا مما يدل على ان هذا المصطلح وهو (القطع) قد شاع في استعمالاته حتى كان بديلاً عنده من مصطلح الحال على الرغم من ان استخدام الفراء للمصطلحين (القطع والحال) جاء ليحمل المعنى نفسه.

2. العوامل المعنوية:

من العوامل المعنوية التي برز فيها أثر الخليل واضحاً في الفكر الكوفي هي:

1. الخلاف: مصطلح كوفي التسمية بصري المنشأ يمكن الرحوع اليه عند الخليل إذ اشار اليه في باب ما لا يكون فيه المستثنى منه الا نصبا، معللا

(1) سورة ال عمران: الايه 45.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/213.

ذلك بقوله (لانه مخرج مما ادخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما، وذلك قولك: اتاني القوم الا اباك، ومررت بالقوم الا اباك، والقوم فيها الا اباك، وانتصب الاب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما ان الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حملت عليه وعمل فيها)[1] فعبارة الخليل (لانه مخرج مما ادخلت فيه غيره)) تشير اشارة صريحة الى ان أصل القول بالخلاف عند الخليل وان المستثنى (بالا) منصوب على الخلاف وهو المصطلح الذي اشار اليه الكوفيون فيما بعد.

إذ نجد أثر الخليل واضحاً في الفراء ذلك ان الفراء يشير الى قول الخليل نفسه مسمياً النصب هنا النصب على الانقطاع اي ان ما بعد (الا) كما اشار الخليل (مخرج مما ادخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله) وهو ما اشار اليه الفراء في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ ﴾[2] استثنى قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله، الا ترى ان ما بعد (الا) في الجحد يتبع ما قبلها فتقول: ما قام احد الا ابوك، وهل قام احد الا ابوك، لان الاب من الاحد، فاذا قلت: ما فيها احد الا كلبا وحمارا، نصبت؛ لانها منقطعة مما قبل الا، إذ لم تكن من جنسه، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الانبياء[3]، وهو المعنى نفسه الذي اشار اليه الخليل.

---

(1) الكتاب: 2/330 ـ 331.

(2) سورة يونس: الآية 98.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 1/479.

وقد ورد مصطلح الخلاف لاول مرة على لسان ابي عمرو بن العلاء[1] في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[2] إذ قرأ اهل الحرمين وقرأ اهل الكوفة والحسن وابن ابي اسحاق وابو عمرو[3] (حتى يقول الرسول) بنصب (يقول) وهو اختيار أبي عبيد وله في ذلك حجتان احداهما عن أبي عمرو: قال (زلزلوا) فعل ماض و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب، والحجة الاخرى حكاها عن الكسائي، قال: اذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل،.

إن أبا عمرو بن العلاء قد جعل ما بعد حتى كما ذكر مخالفا لما قبلها، ويُعدُّ بهذا أول من اشار الى مصطلح الخلاف، ويبدو ان النصب عند الكسائي وابي عمرو على الرغم من اختلاف تعليلهما يدل على تأثر الكسائي بابي عمرو الذي يعد استاذا للخليل مما يدلل على الأثر الكبير الذي اسسه نحاة البصرة في نحاة الكوفة.

2. التقريب: من العوامل المعنوية التي اشتهرت عند الكوفيين، ونسبه العلماء اليهم وقد ذهبوا فيه الى ان (هذا وهذه) اذا أُريد بهما التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو (كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً) وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم

(1) ينظر: أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو: 145.

(2) سورة البقرة: الآية 214.

(3) السبعة في القراءات لابن مجاهد: 181.

الاشارة لا ثاني له في الوجود نحو: (هذا ابن صياد اشقى الناس)[1] هنا قرّب الى المخاطب الاسم المنصوب، اي لا تُوجد عامل يعمل على بنصبه لذا جعل الكوفيون التقريب هو العامل المعنوي ويعد الخليل اول من اشار الى مجيء ما بعد اسم الاشارة منصوبا، ثم أخذ الكوفيون هذه الفكرة منه حين اعطوا التسميات لعواملهم فكان التقريب احد هذه التسميات التي اطلقت على مجيء ما بعد اسم الاشارة منصوباً كما يتبين هذا مما ذكره الفراء: ((كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قائما، وهذا القمر طالعا)) فـ (قائما) و (طالعا) منصوبتان على التقريب، لان ما بعد اسم الاشارة واحد في حقيقته (القمر) أو في سياقه، فلا يحتاج الى اشارة أو تنبيه اليه[2].

على ان اطلاق اسم التقريب لم يكن الكوفيون أول من قالوا به إذ اننا نجد الخليل يذكره عند ذكره (عند) ومجيئها ظرفا منصوبا إذ قال: ((عند: حرف الصفة فيكون موضعا لغيره وهو في التقريب شبه اللزق، لا يكاد يجيء الا منصوباً، لانه لا يكون الا صفة معمولا مضمراً بها فُعْلُ الا في حرف واحد، وذلك قول القائل لشيء بلا علم: هو عندي كذا وكذا، فيقال له: أوَلَكَ عِنْدُ ؟ فَيُرفَع وزعموا انه في هذا الموضع يراد به القلب وما فيه من معقول اللُّبُ))[3] وقد اشار الى مجيء ما بعد اسم الاشارة (هذا) منصوبا بقوله (هذا القول لا قولك، انما نصبه كنصب (غير ما تقول) لان (لا قولك) في ذلك المعنى، الا ترى انك

---

(1) همع الهوامع: 71/2.

(2) ينظر: معلني القرآن للفرّاء: 12/1، 23.

(3) العين: 43/2.

تقول: هذا القول لا ما تقول، فهذا في موضع نصب، فاذا قلت: لا قولك فهو في موضع (لا ماتقول))[1].

وايضا اشار الخليل الى مجيء ما بعد هذا من دون اضافة الالف واللام بقوله: (انه من قال (هذا أول فارس مقبلاً) من قبل انه لا يستطيع ان يقول (هذا أول الفارس) فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده، بمنزلة المعرفة فلا ينبغي له ان يصفه بالنكرة، وينبغي له ان يزعم ان درهماً في قولك (عشرون درهماً) معرفة، فليس هذا بشيء وانما ارادوا من الفرسان فحذفوا الكلام استخفافا، وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك، وقد يجوز نصبه على نصب، هذا رجل منطلقا، وهو قول عيسى وزعم الخليل ان هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً)[2].

واشار الكسائي الى هذا المعنى الذي اشار اليه الخليل بقوله (سمعت العرب تقول: هذا زيدٌ اياه بعينه، فجعله مثل كان)[3]، اي جعل اياه مثل خبر كان منصوبا وهو المعنى نفسه الذي اشار اليه الخليل.

وقد تبين اثر الخليل واضحاً في الفراء من خلال قوله (وهو ان يكون ما بعد (هذا) واحدا يؤدي عن جميع جنسه فالفعل حينئذ منصوب، كقولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الاسد مخوفا، الا ترى انك تخبر عن الأُسد كلها بالخوف، وينصب ايضا اذا كان (هذا) واحدا لا نظير له فالفعل حينئذ ايضا

---

(1) الكتاب: 378/1.

(2) الكتاب: 112/2.

(3) مجالس ثعلب: 41/1.

منصوب، وانما نصبت الفعل؛ لان (هذا) ليس بصفة للاسد وانما دخل تقريبا)[1].

وقد قال بقولهم هذا ثعلب فقال عن اهل الكوفة الكسائي والفراء: (وهم يسمون: هذا زيد القائم تقريبا اي قرب الفعل به، وحكى: كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قادما، اي الخليفة قادم، فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد، فهو تقريب، من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما، والصياد محروم باسقاط هذا، بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل كان والتقريب على هذا كله، فـ (كان) جواباً لتقريب الفعل)[2].

يتبين من خلال ما سبق اثرا الخليل في المصطلح الذي يسميهِ الكوفيون (التقريب) فيما اشار اليه الكسائي في مجيء ما بعد اسم الاشارة مثل ما بعد اسم كان وهو كونه منصوبا وكذلك الفراء وثعلب يشيران الى القول نفسه وهو ان يكون ما بعد اسم الاشارة منصوبا ويكون واحدا لا نظير له.

اما ما نقله ابن الانباري عن الكوفيين ومجيء الخلاف لديهم في (الا) عند الفراء إذ قال (إنَّ الفراء ومن تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ الى ان (إلاّ) مركبة من (إنّ ولا) ثم خففت (إنَّ) وادغمت في (لا) فنصبوا بها في الايجاب اعتبارا بـ (إنّ) وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـ (لا)[3] فهذا القول لا صحة له عند الفراء فعند عودتنا لمجيء (الا) عند الفراء وجدناه يقول عنها: (ونرى ان قول العرب (الا) انما جمعوا بين (ان) إذ تكون جحدا وضموا اليها (لا) فصارا

(1) معاني القرآن للفرّاء: 1/112.

(2) مجالس ثعلب: 2/359 ـ 360.

(3) الانصاف: 1/261، المسألة 29.

جميعا حرفا واحدا وخرجا من حدّ الجحد إذ جمعتا فصارا حرفا واحدا)[1] فمجيئها حرفا واحدا وخروجها من حد الجحد ينفي ما جاء به ابن الانباري ويبطل حجته في هذا الموضع.

وقد ينتصب الظرف على الخلاف اذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: (زيد امامك وعمرو وراءك)[2] كما ان الخلاف قد يأتي بمعنى الصرف وذلك عندما ياتي مع واو المعية في قولنا: (استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة) فهنا المفعول معه منصوب على الخلاف وعلى الصرف ايضا، فمثلا (الخشبة والطيالسة) منصوبان بعامل معنوي هو الصرف إذ انهما صرفا عن المعنى الذي كان لهما أصلاً بحركة الرفع، فقد عد الكوفيون الخلاف هو العامل فهو عامل معنوي يؤدي الى النصب وهو نفسه الذي سماه الفراء (الصرف) من حيث المعنى.

1. **الصرف لغة: ان تصرف انسانا على وجه يريده الى مصرف غير ذلك**[3].

وقد شاع مصطلح (الصرف) عند نحاة المدرسة الكوفية وعُدَّ من مصطلحاتهم وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه، فالبصريون يقولون: (انه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو)[4]، اما الخليل فقد اشار اشارة غير صريحة الى هذا القول بقوله: (بِعْتُ الشاة شاةً ودرهم، انما يريد: شاة بدرهمٍ، ويجعل بدرهم خبرا للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما

(1) معاني القرآن للفرّاء: 377/2.

(2) ينظر: الانصاف: 245/1، المسألة: 29.

(3) العين: 110/7.

(4) الانصاف: 248/1، المسألة: 30.

كانت في قولك: كُلُّ رجل وضيعته في معنى (مع)[1].

وقد اشار الفراء الى قول الخليل في باب الصرف عند ذكره المفعول معه فيقول عن الصرف: (ان تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليها، فاذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر[2]:

لا تنه عن خُلُق وتأتي مِثْلَهُ   عارٌ عليكَ اذا فَعَلتَ عظيمُ

الا ترى انه لا يجوز اعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً اذا كان معطوفاً ولم يستقم ان يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تركت والاسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت: لما لم يحسن في الثاني ان تقول: لو تركت وترك رأيك لضللت، تهيبوا ان يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله: قال: فان العرب تجيز الرفع، لو ترك عبد الله والاسد لأكله، فهل يجوز في الافاعيل التي نصبت بالواو على الصرف ان تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟ قلت: نعم، العرب تقول: لست لابي ان لم أقتلك أو تذهب نفسي، ويقولون: والله لاضربنك أو تسبقني في الارض، فهذا مردود على اول الكلام، ومعناه الصرف، لانه لا يجوز على الثاني اعادة الجزم بلم، ولا اعادة اليمين على والله لتسبقني، فتجد ذلك اذا امتحنت الكلام، والصرف في غير (لا) كثيرا الا انا اخرنا ذكره حتى تاتي مواضعه)[3].

---

(1) الكتاب: 394/1، وينظر: المقتصد: 249/1.

(2) أبو الاسود الدؤلي، ديوانه: 233.

(3) معاني القرآن للفرَّاء: 34/1، وينظر: 177/3.

فالوا كما يبدو من نص الفراء هذا هي واو المصاحبة، ومعنى الصرف عند الفراء مشابه للمعنى الذي ابان عنه الخليل والبصريون؛ لان قول الخليل (كل رجل وضيعته) في معنى (مع ضيعته) ولا يجوز عطف ضيعته على الرجل، لهذا صرف هذا المعنى الى معنى غيره.

وفي الوقت نفسه الذي نرى الفراء يصطلح على هذا القول بالصرف نرى أبا الانباري يشير به الى الكوفيين الذين ينصبون هذا الاسم على الخلاف[1].

فكما أخذ الفراء برأي الخليل في هذه المسألة من الكوفيين كذلك نرى أن أبا جعفر النحاس من البصريين يأخذ به فيقول عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾[2]: (والنصب عند أبي عمرو بن العلاء بمعنى وسخرنا له الطير، وقال الكسائي: هو معطوف على (فضلا)، اي اتيناه الطير، وعند سيبويه معطوف على الموضع، اي: نادينا الجبال والطير، ويجوز ان يكون مفعولا معه، كما تقول: (أسوي الماء والخشبة) اي: مع الخشبة، قال أبو جعفر: سمعت أبا اسحاق يجيز قمت وزيدًا)[3].

وقد قال الحيدرة اليماني عن الواو هذه: (واما الواو فانها تنصب بمعنى (ان) اذا وقعت للصرف نهياً عن الجمع بين الشيئين أو استنكارا أو اعتمدت على مصدر في صدر الكلام)[4].

(1) ينظر: الانصاف: 248/1 المسألة: 30.

(2) سورة سبأ: الآية: 10.

(3) اعراب القرآن للنحاس: 334/3.

(4) كشف المشكل: 544/1.

اما ابن هشام فاوضح ان هذه الواو يسميها الكوفيون واو الصرف[1]، وكما يظهر أن الصرف مصطلح لنصب الاسم الواقع بعد واو المعية وكذلك الفعل المضارع المنصوب بعد الواو الدالة على المصاحبة، اما الخلاف فهو مصطلح قد بيناه آنفاً.

يتبين واضحاً ان الفراء قد تأثر تأثراً كبيراً بالبصريين وعلى رأسهم الخليل وان ما نسبه ابن الانباري للكوفيين حجة تفتقر الى دليل لثبوت نفيها على لسان الفراء.

---

(1) مغني اللبيب: 472.

المبحث الثاني
الأسماء

الاسم المعرفة:

من العلامات التي تميز الاسم المعرفة دخول الالف واللام عليها (وان الالف واللام مُنّزلةٌ بمنزلة الصفة والدليلُ على انَّها بمنزلة الصفة انَّك اذا قلت رجلٌ ثمَّ قُلتْ: الرجل فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما، والصفات لا تكون الا للاسماء والدليل على ان الصفات لا تكون الا للاسماء، أنّ العرب وضعت الأسماء وضعاً عاماً وهو كونها يخبربها وعنها ووضعت ما سواها اعني الافعال وضعا خاصا فلم يحتج الى ذلك فيه، وانما اختص بحرف الجر؛ لآن المضاف اليه مخبرٌ عنه من حيث المعنى، والافعال وضعِتْ ليُخبَرَ بها لا ليخبر عنها فلو أضَفْتَ إليها لاخرجتها عن وضعها الاصلي)[1]، كما ان خواص الاسم دخول حرف التعريف عليه وهو الالف واللام وهما حرف واحد مركب من حرفين[2].

وقد ذكر الخليل ان التعريف الذي يكتسبه الاسم يكون بالالف واللام فيما نقله عنه سيبويه إذ قال: (زعم الخليل رحمه الله انهم ادخلوا الالف واللام في هذا التعريف وتكلّموا به على نية ما لاتدخله الالف واللام، وهذا جعل كقولك: مررت بهم قاطبةً، ومررت بهم طرّاً، اي جميعاً، إلّاَ أنَّ هذا نكرة لا يدخله الألف واللام كما انهَّ ليس كلُّ المصادر بمنزلة العرِاك، كأنه قال: مررتُ بهم جميعاً،

(1) الايضاح في شرح المفصل: 1/67.

(2) ينظر اللامات: 1/41، شرح المفصل: 248.

فهذا تمثيلٌ، وان لم يُتكلمَّ به)[1] يتبين من قول الخليل ان الالف واللام تدخل لتعريف الاسم، وهي تنوب عن التنوين، فكما يدخل على الاسم التنوين كذلك يدخل عليه الالف واللام وعند عودتنا الى مثال (العراك) الذي مثل به الخليل وجدنا سيبويه يقول عنه: (وهذا ما جاء منه في الالف واللام وذلك قولك: أَسَلَها العراكَ، قال لبُيد بن ربيعة:

فأرْسَلَها العراك ولم يَذُدْها ولَم يُشْفِقْ على نَغَص الدّخال[2]

كأنَّه قال: اعتراكاً، وليس كل المصادر في هذا الباب يَدخله الألفُ واللام كما انَّه ليس كلُّ مصدر في باب الحمد لله، والعَجَبَ لك، تدخله الالف واللام، وإنَّما شُبِّه بهذا حيث كان مصدرا وكان غير الاسم الاول)[3].

ومما يعرّف الاسم هي الاضافة وقد اشار اليها سيبويه في باب ما يكون المصدرُ فيه توكيدا لنفسه نصبا قائلا: (هناك وكذلك الاضافة بمنزلة الالف واللام، فاما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[4] وقال الله تبارك وتعالى: وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعْدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾[5].. ومن ذلك: الله اكبرُ دَعْوَة الحقّ لانه لمّا قال جل وعز: ((مَرَّ السَّحابِ)) وقال ((أحْسَنَ كُل

(1) الكتاب: 375/1 ـ 376.

(2) ديوانه: 86، وفي رواية أخرى (فأوردها).

(3) الكتاب: 372/1.

(4) سورة النمل: الآية: 88.

(5) سورة الروم: الآية: 4 ـ 6.

كُلَّ شَيْءٍ)) عُلم انَّه خَلْقٌ وصنعٌ ولكنه وكد وثبت للعباد)[1] نستنتج مما تقدم ان التعريف عند الخليل وسيبويه يكون بالالف واللام والاضافة ويبدو ان هذه الاسس التي اقرَّ بناءها الخليل وسيبويه في تعريف الاسم قد اخذ بها من الكوفيين الفراء فقال: (والذي قرأ (احدُ الله الصمد)[2] بحذف من النون من (احد) يقول: النون نون الاعراب اذا استقبلتها الالف واللام حذفت)[3] اذا بين الفراء انه اما ان يوجد التنوين أو الالف واللام، فاذا وقفنا جاز التنوين واذا وصلنا القراءة حذف التنوين، فيبدو ان هذه حجة من قرأ بحذف التنوين، كما اخذ بذلك من جاء بعد الفراء إذ بين علامات ورود الاسم المعرفة وهو ابو بكر بن الانباري مفصلاً القول فيها إذ قال عن دخول اللام والتنوين مثل قول الخليل وسيبويه: ((لا يجتمع بين التنوين والاضافة في اسم واحد؛ لان الأسماء ثلاثة: الالف واللام والتنوين والاضافة، ولا يجتمع دليلان منهن في اسم واحد قال الله تعالى: ((فالصالحات قانتات)) فادخل الالف واللام في (الصالحات) ولم ينون، وادخل التنوين في (قانتات) ولم يدخل الالف واللام وانما لم يجمع بين دليلين منهما لان من شأن العرب الاختصار والايجاز فاكتفوا بالدليل من الدليلين ولم يجمعوا بينهما))[4].

---

(1) الكتاب: 380/1 ـ 381، ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 32/3.

(2) سورة الاخلاص الآية: 2.1 قرأ بحذف التنوين زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحاق والأصمعي، ينظر: البحر المحيط: 528/8.

(3) معاني القرآن للفراء: 300/3.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 358/1 ـ 259.

وقد وقع الخلاف بين البصريين انفسهم في مسألة دخول الألف واللام يتجلى هذا الخلاف عند سيبويه والخليل ذلك ان سيبويه يقول: (اذا قلت: الرجل والغلام، فالتعريف انما باللام وحدها والهمزة انما دخلت توصلاً الى النطق بالساكن والحجة له في كون التعريف باللام وحدها هو ان اللام في مقابلة التنوين الذي هو في اصله للتنكير، فكما ثبت ان التنوين على حرف واحد وبه وقع التنكير فكذلك التعريف بحرف واحد، والحجة للخليل رحمه الله في ان التعريف بهما جميعا هو ان حروف المعاني اكثرها ياتي على حرفين مثل: هل وبل وان وام وغير ذلك مما يطول ذكره، فاجرى الالف واللام هذا المجرى واعتقد ان الحكم لهما جميعا، إذ كان ما هو على حرف واحد، مثل باء الجرّ ولامه وكاف التشبيه وغيرها قليلاً ليس في كثرة ما هو على حرفين فتمسك بالاكثر)[1].

إن كثرة استعمال الالف واللام اداة للتعريف توكد رأي الخليل في ان التعريف يكون بهما جميعا دون واحدة منهما.

اما عن دخول الالف واللام في الصفة المشبهة فقد قال سيبويه: (واعلم انه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الالف واللام غير المضاف الى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحَسَن الوجهِ، ادخلوا الالف واللام على حسن الوجه، لانه مضاف الى معرفةٍ لايكون بها معرفة ابداً فاحتاج الى ذلك حيث مَنَع ما يكون في مثله البتَّة، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين فأمّا النكرة فلا يكون فيها إلاّ

(1) شرح المقدمة المحسبة: 1/271 ـ 272، ينظر تسهيل الفوائد: 42، حاشية الخضري: 1/84.

الحَسَنُ وجهاً، تكون الالف واللام بدلاً من التنوين؛ لأنَّك لو قلت: حديث عهد، أو كريمُ ابٍ، لم تُخْلِلْ بالأوّل في شيء فتُحَمَل له الالفُ واللام، لأنَّه على ما ينبغي ان يكون عليه، قال رؤبة:

الحَزْنُ باباً والعقورُ كَلْبَا[1]

وزعم ابو الخطَّاب انه سمع قوماً من العرب يُنشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فمـا قَـوْمِي بثَعْلَبَـةَ بـن سَـعْدٍ ولا بفَـزازة الـشُّعْرَى رِقابـا[2]

فانما أدخلت الالف واللام في الحسن ثم اعملته، كما قال: الضَارِبُ زيداً، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه، وهي عربيَّة جيدة، قال الشاعر:

فمـا قـومي بَثْعَلَبَـة بـن سـعدٍ ولا بفـزازة الـشُّعْرِ الرّقابـا[3]

وقد يجوز في هذا ان تقول: هو الحَسَنُ الوجهِ، على قوله: هو الضَّاربُ الرَجلِ فالجرُّ في هذا من وجهين: (من الباب الذي هو له وهو الاضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستَخَفّ فيضاف)[4].

وقد اخذ الفراء من سيبويه قوله هذا في اشتراط مجيء النصب في حالة كون الصفة المشبهة مقترنة باللام فقال ابن السراج: (وكان الفراء لا يجيز ادخال الالف واللام في وجه وهو منصوب إلاّ وفيما قبله الالف واللام نحو قولك:

---

(1) ديوان رؤبه: 15.

(2) الاغاني: 27/10.

(3) ورد هذا البيت بروايه اخرى وهو للحارث بن طالم.

(4) الكلتاب: 200/1 ـ 201، ينظر الاغاني: 125/11.

مررت بالرجل الحَسَنِ الوجه، وهو كله جائز لك ان تنصبه تشبيهاً بالمفعول)[1].

وحالة النصب التي اشترطها الفراء قد جاءت عند سيبيويه وأجاز مجيئها مما يدل على أثر سيبويه وأستاذه الخليل في الفراء؛ لان افكار سيبويه في اغلب الاحيان هي افكار استاذه الخليل، وقد أيد رأي الخليل في مجيء الألف واللام اداة لتعريف الاسم كثير من العلماء مثل ابن جني[2] والزجاجي[3] وابن برهان العكبري[4] والزمخشري[5] وابن يعيش[6] وابن مالك[7] وابن هشام[8] وابن عقيل[9]، فقد قال ابن برهان العكبري: (الخليل يقول: التعريف مبني من همزة قطع ولام ساكنة، وذلك (ألْ) بوزن (قَدْ) وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال)[10] ثم قال: (قال ابو الفتح: ذكر عن الخليل أنّه كان يسميها (ألْ) ولم يكن يسميها الالف واللاّم كما لا تقول في (قَدْ) القاف والدال)[11].

(1) الأصول في النحو: 225/1.

(2) سر صناعة الاعراب: 333/1.

(3) اللامات: 41/1.

(4) شرح المع: 305/1، 315.

(5) المفصل في صناعة الاعراب: 477/1.

(6) شرح المفصل: 24/1.

(7) تسهيل الفوائد: 42.

(8) شرح قطر الندى: 112.

(9) شرح ابن عقيل: 21/1.

(10) شرح اللمع: 305/1.

(11) المصدر نفسه: 315/1.

اما ابن هشام فقد قسَّم لام التعريف عنده قسمين فقال عنهما: (ان تكون حرف تعريف، وهي نوعان عَهْدية وجْنسِية.... ثم قال: والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك لان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد)[1].

في حين ان ابن عقيل ذكر ما يدلُّ في كلامه الذي نقله عن مصنف الكتاب الذي شرحه قول الخليل فقال: (واستعمل مصنف (ال) مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل المصنف (مُسْنَد) مكان الاسناد له)[2] ما ذكره هؤلاء العلماء لا يختلف عمَّا ذكره الخليل وسيبويه حتى الطابع الذي وصف به ابن هشام المعرف بال واسم الجنس هو شيء بديهي التمسه من آراء العلماء الذين سبقوه؛ وذلك لان الاسم يرد احيانا نكرة وهو في معنى التعريف فلا تدخل عليه الألف واللام، وذلك لانها للتعريف، وبما ان الاسم من ناحية معنوية هو معرف لهذا لا تدخل عليه الالف واللام؛ اي اننا قد نوينا التعريف مع الاقرار بان اللفظ نكرة ويمكن النظر الى عكس هذه المسألة مع الصفات المشبهة؛ لانها قد ترد معرفة، وهي في معنى النكرة وهذه المسألة لم يختلف فيها الفراء مع الخليل وسيبويه بل نجد وجه وفاق بينهما كما بينا آنفاً.

(1) مغنى اللبيب: 73.72.
(2) شرح ابن عقيل: 21/1.

الابتداء بالنكرة:

إن الاصل في الكلام هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، (وقدُ يّعرفان وينكّران بشرط الفائدة وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بان يكون: وصفاً أو موصوفاً بظاهر أو مقدَّر أو عاملاً أو معطوفاً أو معطوفاً عليه أو مقصوداً به العمومُ أو الإبهامُ أو تالي استفهام اأو نفي أو (لولا) أو واو الحال أو فاء الجزاء أو ظرفٍ مختص أو لاحق به أو بان يكون دعاءً أو واجب التصدير أو مقدّراً ايجابهُ بعد نفي والمعرفة خبرُ النَّكرة عند سيبويه في نحو: كم مالُكَ؟ واْقصِدْ رجلاً خيرٌ منهُ أبوُه)[1].

وأول من وصل الينا أنه وضع أحكام الابتداء بالنكرة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ لم يجز الخليل الابتداء بالنكرة، (وزعم رحمه الله انه يستقبح ان يقول: قائمُ زيدُ، وذاك اذا لم تجعل مَقدّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضَرَب زيداً عمروٌ، وعمرو على ضرب مرتقع، وكان الحدُّ ان يكون مقدماً ويكون زيدٌ مؤخراً، وكذلك هذا الحدُّ فيه ان يكون الابتداء مقدمًا وهذا عربيٌ جيِّد، وذلك قولك: تميمي انا، ومشنوء من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله وخزٌ صفتك، فاذا لم يريدوا هذا المعنى وارادوا ان يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيدٌ وقام زيدٌ قبح، لانه اسم وانما حسن عندهم ان يجري مجرى الفعل اذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه)[2].

---

(1) تسهيل الفوائد: 46.

(2) الكتاب: 127/2.

أبان الخليل في كلامه هذا عن قاعدة ثابتة هي عدم جواز الابتداء بالنكرة وقد قبح هذه الفكرة وبين وجه هذا القبح الا ما استثناه.

اما الفراء فقد بين رأيه في عدم جواز الابتداء بالنكرة مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[1] (ترفع السُّورة باضمار هذه سورة انزلناها، ولا ترفعها براجع ذكرها، لأن النكرات لا يبتدأ بها قبل اخبارها الا ان يكون ذلك جوابا، الا ترى انك لا تقول: رجل قام، انما الكلام ان تقول: قام رجل، وقبح تقديم النكرة قبل خبرها انها توصل ثم يخبر عنها سوى الصلة فيقال: رجل يقوم اعجبُ إليَّ من رجل لا يقوم، فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة أو حسن في الجواب؛ لان القائل يقول: من في الدار؟ فتقول: رَجُل، وإن قلت: (لا رجلُ فيها) فلا بأس لأنه كالمرفوع بالرد لا بالصفة)[2].

يتفق الفراء في عدم جواز الابتداء بالنكرة وتقبيحه لهذه القاعدة النحوية من حيث المبدأ مع الخليل ويختلف معه في كون الفراء يبيح ان يقول القائل: (قام رجل) وهذا الشيء لا يجيزه الخليل: إنما يجيز كما قال: (إنما حسن عندهم ان يجري مجرى الفعل اذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه.

كل: من الأسماء التي يبتدأ بها الكلام وهي: اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[3] والمعرف المجموع نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ

(1) سورة النور: الآية: 1.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/243.

(3) سورة ال عمران: الآية 185، سورة الانبياء: الآية 35، سورة العنكبوت: الآية 75.

﴿ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[1] واجزاء المفرد المعرف نحو ((كل زيد حسن)) فاذا قلت (اكلت كلَّ رغيف لزيد) كانت لعموم الافراد، فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فردٍ واحد[2].

وان لفظ (كل) حكمُهُ الافراد والتذكير وان معناها بحسب ما تضاف اليه، فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها[3].

إن أول من اشار الى أصل هذا الكلام عن (كُلّ) هو الخليل رحمه الله إذ ذكر (كل) في باب الابتداء، وقال: (فالابتداء نحو قوله عزوجل: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[4].... وزعم الخليل رحمه الله انه يستضعف ان يكون كلُّهم مبنياً على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون كلّهم صفة، فقلت: ولم استضعفت ان يكون مبنيا ؟ فقال: لان موضعه في الكلام ان يُعَمَّ به غيره من الأسماء بعد ما يذكر فيكون كلهم صفة أو مبتدأ، فالمبتدأ قولك: ان قومك كلهم ذاهب، أو ذكر قومٌ فقلت: كلُّهم ذاهبٌ، فالمبتدأ بمنزلة الوصف، لأنّك انما ابتدأت بعد ما ذكرت ولم تبنه على شيء فعممت به)[5].

وقد اخذ هذا الفراء عن الخليل في قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾[6] (العرب في (كل) تختار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع

(1) سورة مريم: الآية 95.
(2) مغني اللبيب: 255.
(3) المصدر نفسه: 258.
(4) سورة النمل: الآية 87.
(5) الكتاب: 115/2 ـ 116.
(6) سورة الاسراء: الآية 13.

وسمعـت العـرب تقـول: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[1] بـالرفع وقـد رجـع ذكـره)[2].

فالفراء بهذا يؤيد مذهب الخليل في كون (كل) هنا قد وقعت مبتدأ وقد عمَّت غيرها من الأسماء عندما ذكرت إذ اشار الخليل الى مجيئها في باب الابتداء والابتداء حقه الرفع، كما اخذ هذا القول الفراء وبنى عليه رأيه في مجيئها مرفوعة ومن هنا يظهر اثر الخليل واضحا في الفراء.

المثنى: من أنواع الأسماء والتثنية (جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي، بزيادة الف في آخِره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليهما نون مكسورة، فتحها لغةٌ، وقد تُضم وتسقُط للاضافة أو للضّرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الالف لغة حارثية، وما اعرب اعراب المثنى، مخالفاً لمعناه، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، فمُلحقٌ به، وكذلك كِلا وكِلْتا مضافين الى مُضمَر ومطلقا على لغة كنانة)[3].

اشار الخليل الى المثنى في (باب ما لفظ به مما هو مثنىّ كما لفظ بالجمع: وهو ان يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما احسن (عروسهما واحسن عواليهما، وقال عزوجل: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[4] ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[5] فرقوا بين المثنى الذي

(1) سورة يس الآية: 12.

(2) معاني القرآن للفراء: 242/1، 95/2.

(3) تسهيل الفوائد: 12

(4) سورة التحريم: الآية 4.

(5) سورة المائدة: الآية: 38.

هو شيء على حدةٍ وبين ذا ، وقال الخليل نظيره قولك: فعلنا وانتما اثنان، نتكلم به كما تكلم به وانتم ثلاثة)[1].

الخليل في قوله هذا يبين ان هناك الفاظاً ترد بصيغة الجمع على الرغم من انها مثناة وهناك الفاظ ايضا ترد بصيغة المفرد على الرغم من كونها مثناة وذلك بشرط ان يكون الملفوظ به بعض الشيء مما قبله.

ويتجلى وضوح هذا الامر ايضاً عند الفراءإذ اشار مثل هذا القول في قوله تعالى: ((واللذان ياتيانها منكم فاذوهما))[2] (وانما قال (ياتيانها)، لان كل شيء موحد من خلق الانسان اذا ذكر مضافا الى اثنين فصاعدا جمع، فقيل: قد هشمت رؤوسهما ، وملات ظهورهما وبطونهماضربا ، ومثله: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[3] وانما أُختير الجمع على التثنية؛ لان اكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الانسان، اليدين والرجلين والعينين فلما جرى اكثره على هذا ذهب بالواحد منهُ اذا اضيف الى اثنين مذهب التثنية، وقد يجوز تثنيتهما)[4] يشيرالفراء الى ان الشيء المفرد عند اضافته الى ما بعده يثنى وان ضمير الاضافة هو بعض شيء مفرد من صاحبه وهو في هذا يلتقي مع الخليل في تفسير مجيء المثنى بصيغة الجمع.

---

(1) الكتاب: 621/3.

(2) سورة النساء: الآية: 16.

(3) سورة التحريم: الآية: 4.

(4) معاني القرآن للفراء: 306/1.

وقال الفراء عن مخاطبة الواحد بفعل الاثنين وماشابهها في قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1] وانما ذكر في اول الكلام: الانسان ففي ذلك وجهان:

احدهما: ان العرب تخاطب الواحد بفعل الاثنين فيقال: ارحلاها، ازجراها ياغلام.

والوجه الاخر: ان الذكر اريد في الانسان والجان فجرى لهما من اول السورة الى اخرها[2].

فكما التقى الفراء مع الخليل في تفسير مجيء المثنى بصيغة الجمع كذلك التقى معه في تفسير مجيء المفرد بلفظ المثنى؛ ((ذلك انه اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عُبَرّ عن المضاف بلفظ الجمع، وان كان مثنى في المعنى، وسببه كراهة اجتماع لفظين أثنين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنىً، فعلى ذلك تقول: اضربْ رؤوسهما ولا فرق بين ان يكون الاول متحدً في كلّ واحدٍ منهما أو متعددا فلذلك تَقول: قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كلّ واحد منهما، وقال الكوفيون: شرطه ان يكون الاول متحداً في كلّ واحد منهما كقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[3] وهو مردود بقوله تعالى: ﴿ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[4] والمراد ايمانهم، فبطلت شرطية الاتحاد))[5].

---

(1) سورة الرحمن: الآية: 13.

(2) معاني القرآن للفراء: 114/3.

(3) سورة التحريم: الآية: 4.

(4) سورة المائدة: الآية: 38.

(5) الايضاح في شرح المفصل: 534/1.

الصفة الصالحة للخبرية:

يتبع الاسم في اعرابه: النعت والعطف والتوكيد والبدل، فاما الصفة أو النعت عند النحويين (فهو عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لازالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحمّ أو تاكيد، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصّةٍ من خواصه)[1].

وقد رفعت ونصبت الصفة عند تكرير الظرف التام وهو خبر المبتدأ فيما جاء عن سيبويه في باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً إذ قال: (وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل ان يثنى، وذلك قولك: (فيها زيدٌ قائماً فيها)، فانما انتصب (قائم) باستغناء زيد بفيها، وان زعمت انه انتصب بالآخِر فكأنّك قلت: (زيد قائما فيها)، فإنّما هذا كقولك: (قد ثبت زيد اميراً قد ثبت)، فاعدت (قد ثبت) توكيدا وقد عمل الاول في زيد وفي الامير، ومثله في التوكيد والتثنية: ((لقيت عمراً عمراً))، فان اردت ان تلغي فيها قلت: (فيها زيدٌ قائمٌ فيها) كانه قال: زيدٌ قائمٌ فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك: (فيك زيدٌ راغبٌ فيك))[2].

وهذه المسألة التي ذكرها سيبويه في كتابه كانت موضع خلاف كما ذكرها العكبري وابن الانباري في كتابيهما (التبيين والانصاف) إذ نقلوا آراء البصريين والكوفيين في الصفة الصالحة للخبرية، فذهب البصريون الى جواز

(1) شرح جمل الزجاجي: 193/2.

(2) الكتاب: 125/2.

النصب والرفع في الصفة اذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ في نحو: (في الدار زيد قائما فيها وقائمْ)[1] وهذا القول هو القول نفسه الذي جاء به سيبويه وقد أخذ عنه هذا القول من الكوفيين الفراء فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ ﴾[2] (وهي في قراءة عبد الله[3] : (فكان عاقبتهما انهما خالدان في النار) وفي قراءتنا (خالدين فيها) نصب ولا اشتهي الرفع، وان كان يجوز؛ وذلك ان الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، فاذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت احداهما على موضع الاخرى نصبت الفعل، فهذا من ذلك، ومثله في الكلام قولك: (مررت برجل على بابه متحملا به) ومثله قول الشاعر:[4]

والزعفرانُ على ترائبهُا شَرِقاً به اللباتُ والنحْرُ

لان الترائب هي اللبات هاهنا، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه اولا، فاذا اختلفت الصفتان: جاز الرفع والنصب على حسن، من ذلك قولك: (عبد الله في الدار راغبٌ فيك) الا ترى ان (في) التي في الدار مخالفة (لفي) التي تكون في الرغبة، والحجة ما يعرف به النصب من الرفع، الا ترى الصفة الاخرة تتقدم قبل الاولى، الا انك تقول: هذا اخوك في يده درهم قابضا عليه، فلو قلت: (هذا اخوك

(1) ينظر: المقتضب: 317/4، مشكل أعراب القرآن: 368/2، التبيين: 319المسألة 640، الانصاف: 258/1، المسألة: 33.

(2) سورة الحشر: الآية: 17.

(3) وهي قراء المطوعي ايضاً، ينظر: الميسر في القراءات الأربع عشر: 548.

(4) المخبل السعدي، ينظر: امالي ابن الشجري: 216/1، لسان العرب: 44/12، مادة(شرق)

قابضا عليه في يده درهم لم يجز، وانت تقول: (هذا رجل في يده درهم قائمٌ الى زيد، الا ترى انك تقول: هذا رجل قائم الى زيدٍ في يده درهم، فهذا يدل على المنصوب اذا امتنع تقديم الاخر، ويدل على الرفع اذا سهل تقديم الاخر)[1]. يتبين مما سبق ان الفراء يقرُّ بوجود الرفع عند تكرار الظرف التام ولكنه لا يميل اليه كما يبدو هذا من ارائه السابقة، واجازته لهذه المسالة على الرغم من كونها لا يشتهيها كما يزعم وهذا القول يدلُّ على عدم صحة راي ابن الانباري الذي نسبهُ للكوفيين إذ ان هذا الراي مخالف لما جاء به الفراء وهو قوله: (ذهب الكوفيون الى ان النصب واجب في الصفة اذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك قولك: ((في الدّار زَيْدٌ قائماً فيها))[2].

ابن الانباري يؤكد النصب دون التطرق الى وجود اي من ملامح الرفع الذي قال عنه الفراء، ذلك لان ابن الانباري استدل على رأيه هذا بقوله تعالى: ((فكان انهما في النار خالدين فيه الاية كما يبدو هي الاية نفسها التي استدل بها الفراء على رايه فيها وحجة الكوفيين انه لم يأتِ في القرآن الرفع من هذا القبيل بل جاء بالنصب كما في الاية الكريمة وان هذا القول مردود، وذلك لانه جاء بالرفع[3] في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ ﴾[4] كما يؤيد قراءة الرفع ايضا عبد الله بن عباس، كما ان العكيري احد العلماء الذين عُنُوا بمسائل

(1) معاني القرآن للفراء: 146/3.

(2) الانصاف: 258/1، ينظر: التبيين: 319.

(3) ينظر: الانصاف: 258/1.

(4) سورة الذاريات: الايتان: 15 ـ 16.

الخلاف النحوي اجاب عن هذه الاقوال في تلك الايات فقال: ان الاية الاولى قد قرئت بالرفع[1] وهي قوله: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ ﴾[2]، اما قول الكوفيين انه اذا رفعت الخبر لم يبق للظرف الثاني ما يتعلق به قلنا: بلى يتعلق الظرفان بقائم، ويكون الثاني مكرراً للتوكيد، كما تقول: جاءني زيدٌ، ومررت بزيد بزيد، ولا فرق في التكرير للتوكيد من ان تتكرر الجملة باسرها وبين ان يتكرر الجزء منها، واذا جاز ان يؤكد الكلام بما ليس من الجملة فبأن يتأكد بجزء منها أولى كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[3]﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[4][5]، وانا اذهب مذهب العكبري في تعليله الذي ذهبه كما اوكد اثر سيبويه واستاذه الخليل في الفراء، ذلك لان علم سيبويه قد استقاه من المعين نفسه الذي استقى منه استاذه الخليل ولا اتفق مع رأي العلماء الذين اكّدوا مجيء النصب في هذه المسالة من مسائل الخلاف النحوي دون الرفع.

العطف:

احد التوابع، وهو ينقسم قسمين: (عطف بيان وعطف نسق، فعطف النسق: هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعها العرب لذلك، فقولنا: حمل اسمٍ على اسم أو فعل على

---

(1) وهي قراءة عبد الله وزيد بن علي والاعمش وابن أبي عبلة، ينظر: البحر المحيط: 250/8.

(2) سورة الحشر: الآية: 17.

(3) سورة ال عمران: 159.

(4) سورة المائدة: الآية: 13.

(5) ينظر: التبيين: 392، المسألة: 64.

فعل أو جملةٍ على جملة، لانه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك، فإذا وجد اسمٌ معطوفا على فعل أو فعل معطوفا على اسم فلا ُبَّد ان يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم، وكذلك ان وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفا على جملة فلا بُدَّ ان تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة، والحروف التي وضعتها العرب لذلك هي عند اهل البصرة: الواو والفاء ثم وحتى و أو وامَّا وبل ولكن)[1].

اما عطف البيان: (فهو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامدا أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الافراد وضدَّيه وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير خلافاً لمن التزم تعريفهما، ولمن اجاز تخالفهما، ولا يمتنع كونه اخص من المتبوع على الاصح، ويجوز جعله بدلا الا اذا قرن بـ (ال) بعد منادى، أو تبع مجرورا باضافة صفة مقرونة بـ (ال) وهو غير صالح لاضافتها اليه وكذا اذا افرد تابعا لمنادى فانه ينصب بعد منصوب، وينصب ويرفع بعد مضموم، وجَعْلُ الزائدِ بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً)[2].

ويترجح العطف (ان كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن، فان خيف به فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية، فان لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية وعلى اضمار الفعل اللائق ان حُسن (مع) موضع الواو، وإلاَّ تعيّن الاضمار والنصب في نحو: حَسْبُك وزيداً درهم، بـ (يحسب) منوياً)[3].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 223/2.

(2) تسهيل الفوائد: 171.

(3) المصدر نفسه: 100.

وقد كان موضوع العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المخفوض موطن خلاف بين البصريين والكوفيين يمكن بيانه فيما يأتي:

أ. العطف على الضمير المرفوع المتصل:

لم يجز البصريون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو (قمت وزيدٌ) ولا يجيزون ذلك الا في ضرورة الشعر مع وصفه بالقبح، واجمع النحاة على انه اذا كان هناك توكيدٌ أو فصل جاز العطف بلا قبح، اما الكوفيون فقد ذهبوا الى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام مثل (قمت وزيد) فزيد معطوف على التاء في (قمت) (1).

قال سيبويه: (أمّاَ ما يُحسن ان يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيداً، وإنّك وزيداً منطلقان، واما ما يقبح ان يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلتُ وعبد الله، وافعلُ وعبدُ الله، وزعم الخليل ان هذا انما قبح من قبل ان الاضمار يُبْنَى عليه الفعلُ، فاستقبحوا ان يشرك المظهرُ مضمراً يغّير الفعل عن حاله اذا بُعد منه، وانما حَسَنَتَ شرْكُته المنصوب لأنه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل ان يضمَر، فاشبه المظَهرَ وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعلُ لا يتغيرّ عن حاله قبل ان يُضَمَر فيه.

واما فَعَلْتُ فانهم قد غيرَّوه عن حاله في الإظهار، أُسكنت فيه اللامُ فكرهوا ان يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه في الاظهار حتى صار

(1) الانصاف في مسائل الخلاف: 474/2 ـ 475، المسألة: 66، الاشباه والنظائر: 280/2.

كانه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أَعْطَيتُ. فان نعتَّه حسن ان يشركه المظَهُر، وذلك قولك: ذهبت انت وزيدٌ، وقال الله عزوجل: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[1] و ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[2] وذلك انك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله واكده)[3].

يتبين من قول الخليل وسيبويه ان البصريين يجوِّزون العطف على الضمير المنصوب المتصل، اما الضمير المرفوع المتصل فلا يجوزون العطف عليه ويصفونه بالقبح، والذي اجاز للضمير المتصل المنصوب ان يعطف عليه الفعل اذا اتصل به منصوب وعطف عليه فانه لا يغير عن حاله الذي كان عليه، اما المرفوع فعند العطف عليه فانه يشترك المظهر مع المضمر فيغير الفعل عن حاله الذي كان عليه، فلهذا لم يجوزوه، وقد اخذ بهذا الراي من الكوفيين الفراء متأثراً برأي الخليل في هذا في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ﴾[4] (استوى هذا وجبريل بالافق الاعلى لّما أُسرى به، وهو مطلع الشمس الاعلى، فاضمر الاسم في استوى، ورد عليه هو، واكثر كلام العرب ان يقولوا: استوى هو وابوه ولا يكادون يقولون: استوى وابوه، وهو جائز، لان في الفعل مضمرا: انشدني بعضهم[5].

الم تر ان النّبْـم يُخلّـقُ عُـودُه ولا يستوى والخـزْوَعُ المَنقّصفُ

(1) سورة المائدة: الآية: 24.

(2) سورة البقرة: الآية: 35 و سورة الاعراف: الآية: 19.

(3) الكتاب: 2/377 ـ 378.

(4) سورة النجم: الآية: 6.

(5) لم يعرف قائله.

وقال الله تبارك وتعالى وهو اصدق قيلا: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾[1] فرد الاباء على المضمر في (كنا) إلاّ انّه حسن لمّا حيل بينهما بالتراب، والكلام ائذا كُنّ ترُاباً نحن واباؤنا)[2].

فالفراء كما يتبين من قوله لا يجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل، اما ما اجازه في الاية الكريمة من رد (الاباء) على المضمر في (كنا) وذلك لان الاية فيها فصل بين الضمير المكنى والاسم المعطوف وهذا الفاصل يجيز العطف سواء اكان اسما أم حرفا، اما قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[3] فقد قال عنه الفراء: (اذهب انت وربك اكثر في كلام العرب ؛وذلك ان المردود على الاسم المرفوع اذا اضمر يكره، لان المرفوع خفي في الفعل وليس كالمنصوب، لان المنصوب يظهر، فنقول: ضربته وضربتك، وتقول في المرفوع قام وقاما، فلا ترى اسما منفصلاً في الاصل من الفعل، فلذلك اوثر اظهاره، وقد قال تبارك وتعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾[4] ولم يقل (نحن) وكل صواب، واذا فرقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن، من ذلك قولك: ضربت زيدا أو انت، ولو لم يكن زيد لقلت: قمت انا وانت وقمت وانت، قليل ولو كانت انا هاهنا قاعدين، كان صوابا)[5] يتبين من قول الفراء انه لا يجيز العطف على

(1) سورة النمل: الآية: 67.

(2) معاني القرآن للفراء: 95/3.

(3) سورة المائدة: الآية: 24.

(4) سورة النمل: الآية: 67.

(5) معاني القرآن لفراء: 304/1.

الضمير المرفوع المتصل فمثلا (قمت وزيداً) لم تجز عنده الا بعد ان يذكر الضمير المنفصل فنقول: قمت أنا وزيد، وهذا المعنى هو المعنى نفسه الذي اشار اليه الخليل وسيبويه في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، اما ما نقله ابن الانباري من جوازهم (قمت وزيد) فكما بدا واضحا من آراء الفراء عدم المطابقة في هذه المسألة بين رأي الكوفيين الذي نقله عنهم ابن الانباري وبين رأي الفراء من الكوفيين، اما جوازهم هذه المسألة في ضرورة الشعر فان الضرورة تتيح للبصريين والكوفيين الأخذ بها.

العطف على الضمير المخفوض:

ان العطف على الضمير المخفوض من المسائل الخلافية التي ذكرتها كتب الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ (ذهب الكوفيون الى انه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك: ((مررت بك وزيدٍ)) وذهب البصريون الى انه لا يجوز، واما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا: الدليل على انه يجوز، انه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1] بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات)[2]، وقد نقل سيبويه اقواله الخليل في هذه المسألة قال سيبويه نقلاً عن الخليل: ((ومما يقبح ان يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٍ، وهذا ابوك وعمروٍ، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلا فيما قبله؛ لان هذه

(1) سورة النساء: الآية 1.

(2) الانصاف في مسائل الخلاف: 2/463، المسألة: 65، ينظر: السبعة في القراءات: 226.

العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت انها لا يتكلم بها الا معتمدةً على ما قبلها، وانّها بدل من اللفظ بالتوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضُعفت عندهم كرهوا ان يتبعوها الاسم، ولم يجز ايضا ان يتبعوها اياه وان وصفوا لا يحسن لك ان تقول: (مررت بك انتَ وزيدٍ) كما جاز فيما اضمرت في الفعل نحو (قمت أنت وزيد)، لان ذلك وان كان قد انزل منزلة اخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه وهما حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم.... واما في الاشراك فلا يجوز، لانه لا يحسن الاشراك في فَعَلْت وفَعَلْتُمْ إلاّ بأنْتَ وأنْتُمْ، وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب)) [1].

عدم اجازة عطف الاسم على الضمير المتصل المجرور الذي أشار اليه الخليل وسيبويه قد ايدّه من الكوفيين الفراء كما نرى هذا من خلال قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [2] إذ قال الفراء: (فنصب الارحام، يريد: واتقوا الارحام ان تقطعوها) [3] وقراءة النصب قراءة جميع القراء ما عدا حمزة[4] وقد قبح الفراء قراءة الجر قائلا: (هي كقولهم بالله والرحم، وفيه قبح، لان العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر[5] في جوازه:

(1) الكتاب: 381/2 ـ 382.

(2) سورة النساء: الآية: 1.

(3) معاني القرآن للفراء: 252/1.

(4) ينظر: السبعة في القراءات: 226.

(5) مسكين الدارمي: ينظر: ديوانه: 53.

تُعَلَّقَ في مثلِ السَّوارِي سيوفَنَا   وما بينها والكَعبِ غُوْطٌ

وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه) [1].

يتضح من قول الفراء هذا انه يقبح عطف الاسم على الضمير المجرور، أو كما يسميه المخفوض وهو في هذا يذهب مذهب الخليل في عدم جواز العطف على الضمير المخفوض، اما ما وصفه ابن الانباري ونسبه الى الكوفيين في انهم يجوزون هذه المسألة وأيضاً يثبت حجته في الاستشهاد بالاية نفسها التي قبح الفراء القراءة بها فهذا دليل قاطع على صدق ما اثبتناه من أثر الخليل وسيبويه في الفراء ولا شك في ان قراءة الكسائي (الارحام) بالنصب دليل على عدم قوله بجواز العطف على الضمير المجرور وانه لا توجد مسألة خلافية تتضمن جواز عطف المجرور على الضمير المجرور بين البصريين والكوفيين وما نسب الى الكوفيين فلا أساس لصحته كما بيناه آنفاً، اما جوازهم هذا الشيء في ضرورة الشعر فان البصريين والكوفيين يبيحون الأخذ بالضرورات الشعرية، لان الضرورة تتضح من تسميتها وهي شيء طاريء على اللغة وليس بشيء ملازم لقواعدها وقوانينها فالأخذ بها لا يعيب اخذيها سواء اكانوا بصريين أم كوفيين.

التوكيد:

من التوابع أيضاً إذ يتبع الاسم في اعرابه وهو لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وأزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه، وذلك ان التوكيد ينقسم قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/252 ـ 253.

1. التوكيد اللفظي: يكون باعادة اللفظ على حسب ما تقدم ويكون في المفرد والجملة فمثاله في المفرد ﴿ دَكًّا دَكًّا ۝ صَفًّا صَفًّا ﴾[1] ومثاله في الجملة قوله الله أكبر الله أكبر[2].

2. التوكيد المعنوي: ينقسم قسمين: قسم يراد به ازالة الشك عن الحديث، وقسم يراد به ازالة الشك عن المحدث عنه.

3. فالذي يراد به ازالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصادر نحو قولك: مات زيد موتا، وقتلت عمراً قتلا.

4. والتوكيد الذي يراد به ازالة الشك عن المُحدَّث عنه التأكيد بالالفاظ والتي وضعها العرب لذلك وهي للواحد المذكر نفسه، عينة، كَلّه، اجمعُ، اكتعُ.... وللجماعة من المذكرين: انفُسَهم، اعينُهم، كلّهُم، أجمعون، أكتعون.... والواحدة المؤنثة نفسها، عينُها، كلّهُا، جَمْعُاء[3].

وقد ورد من الالفاظ التي يؤكد بها الجملة توكيداً معنوياً لفظ (كُلّ) فقد روى سيبويه عن الخليل: (أكلتُ شاةً كلُّ شاةٍ حَسَنٌ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ، لأنهم لا يَعُمّون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله، وذلك ان كلهم اذا وقع موقعاً يكون الاسم مبنياً على غيره شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فأُلحق بهذه الحروف، لانها انما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء وذاك أن موضعها

(1) سورة الفجر: الآية: 21 ـ 22.

(2) شرح جمل الزجاج: 262/2 ـ 263، و ينظر: تسهيل الفوائد: 164.

(3) المصدر نفسه: 263/2 ـ 265.

من الكلام ان يُعَمّ ببعضها ويؤكد ببعضها بعد ما يُذكرَ الاسمُ إلاّ إنّ كلّهم قد يجوز فيها ان تبنى على ما قبلها وان كان فيها بعض الضعف؛ لانه قد يبتدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها، وكلاهما وكلتاهما وكلّهنّ يجرين مجرى كُلّهم.... والذي ذكرت لك قول الخليل ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه))[1].

قول الخليل هذا يوضح الأحكام التي وصف بها العلماء (كلّ) التي تُعَدّ أحد الالفاظ التي وضعها العرب للتوكيد، وتشبيهها بأجمعين وانفسهم، يدل على هذا القول، على الرغم من ان استعمال (اجمعين، وانفسهم) لوصف الأسماء وهي غير مبنية على شيء إذ يؤكد ببعضها ويعم ببعضها الاخر بعد ذكر الاسم، اما (كُلّ) فهي من حقها ان تبنى على ما قبلها الا ان هذا فيه ضعف في الاستعمال لانها تبتدأ بها، وقد شبهت بالاسماء التي تبنى على غيرها وهذا ما اجازه الخليل.

وقد أخذ الفراء أحد أعلام المذهب الكوفي برأي الخليل هذا فقال عن قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ﴾[2] (ولا يجوز أن تقول: زيداً ضربته وانما جاز في كلٍّ؛ لانها لا تأتي إلاّ وقبلها كلام، كانها متصلة كما تقول: مررت بالقوم كلهم، ورأيت القوم كل يقول ذلك، ولما كانت نعتاً مستقصى به كانت مسبوقة باسمائها، وليس ذلك لزيد ولا لعبد الله ونحوهما، لانها أسماء

(1) الكتاب: 116/2 ـ 117، وينظر: تسهيل الفوائد: 164.

(2) سورة النور: الآية: 41.

مبتدآتٌ)[1]. فالفراء يؤكد ان (كلٌّ) لا تاتي الا وقبلها كلام فهي متصلة بما قبلها مؤكدةٌ له ومقوية، ومسبوقة باسم وليست كغيرها من الأسماء وهذا الذي ذهب اليه الفراء قد ذهب اليه الخليل كما بينا هذا مما يدل على الاثر الذي تركه الخليل في مؤسسي المذهب الكوفي ولا سيما الفراء.

وتابعهم على هذا ابو جعفر النحاس من غير البصريين فقال عن قوله تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾[2] ((يجوز ان يكون المعنى (كل قد علم الله صلاته وتسبيحه) ومن هذه الجهة يجوز نصب كل عند البصريين والكوفيين[3].

الممنوع من الصرف:

ان السبب الواحد لا يمنع من الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والاخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن برهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه[4].

إذ ان الاصل في الأسماء الصرف، وانما منعت بعض الأسماء من الصرف لشبهها بالفعل، والفعل حادث لانه مشتق من الاسم، فاذا استقر التنوين لبعض الأسماء وجب أن يكون لجميعها لاشتراكها في الاسمية: وصار ما منع التنوين

---

(1) معاني القرآن للفراء: 255/2.

(2) سورة النور: الآية: 41.

(3) اعراب القرآن للنحاس: 141/3.

(4) الكتاب: 210/3 ــ 213، المقتضب: 384/3، علل النحو لابن الوراق: 303، شرح اللمع: 459/2 ـ460، شرح المفصل: 68/1، المطالع السعيدة: 178/1.

انما هو من أجل شبه بالفعل الحادث فكانت هذه الأسماء الشبيهة بالفعل ممنوعة من الصرف.

وانما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين. والعلل المانعة للصرف هي:

ألف التأنيث مطلقاً مقصورة أو ممدودة علماً كان ما هي فيه أو غير علم ووجود الصفة وزيادة الألف والنون بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث ويمنع الاسم من الصرف للعدل والصفة وذلك في أسماء العدد المبنية على فعال ومفعَل كثلاث ومثنى. ويمنع من الصرف اذا كان على زنة منتهى الجموع ويمنع الاسم من الصرف للعلمية وشبه العجمة ويمنع كذلك للعلمية والتركيب[1].

ومن هذه العلل التي وجدت فيها الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي هي:

1. العدل:

والعدل (ان تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي تريد الى أخر وموضع النقل فيه أن المسموع يلفظ به والمراد به غيره ويستوي العدل في المعرفة والنكرة لاستوائها فيما ذكرت، فمن المعدول عن المعرفة لفظ عمر وزفر عدل عن عامر وزافر المعرفتين الا ترى ان ذلك ليس في اصول النكرات[2]؛ وذلك لانهما لو كانا

(1) ينظر شرح ابن عقيل: 2/321 ـ 329.

(2) المقتضب: 2/1007.

معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما مستعملاً اسماً لنكرة، وليس هنا شيء في النكرة يسمى عمر ورجل وفرس[1].

ويمكننا الاستدلال على أصل من منع هذه الألفاظ للعدل وهو الخليل إذا قال: (فإن قلت: عُمَرُ، آخر صرفته؛ لانه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفةً، وان حقرته صرفته؛ لان فُعَيلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوَيْعل واشباهه كما لم يقع فُعَلْ نكرة محدوداً عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عَمرو كما صارت نكرتُه كصرد واشباهه)[2]. اما الأخفش فيقول عن قوله تعالى: ﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾[3] (فمن لم يصرفه جعله بلدة أو بقعة. ومن صرفه جعله اسم واد أو مكان، وقال بعضهم لا بل هو مصروف وانما يريد بـ(طوى) طوىً من الليل، لانك تقول: (جئتك بعد طوىً من الليل، يقال (طوىً) منونة مثل(مثنىً))[4] واستشهد أبو جعفر النحاس بقراءة أهل المدينة وأهل البصرة (طوى) بغير تنوين وقراءة أهل الكوفة (طوىً) بالتنوين وقال: (الوجه ترك التنوين لانه مثل عُمَر معدول وهو معرفة ويجوز ان يكون اسماً للبقعة فلا ينصرف ايضاً)[5].

(1) المصدر نفسه: 1009/2.
(2) الكتاب: 224/3.
(3) سورة النازعات: الآية 16.
(4) معاني القرآن للاخفش: 729/2.
(5) اعراب القرآن للنحاس: 34/3.

وأما الفراء فهو الأخر لم يخالف ما جاء به الخليل في مجئ (فُعَل) ممنوعة من الصرف في قراءة (طوى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[1] فقال (واما من ضمَّ (طُوى) فالغالب عليه الانصراف وقد يجوز الا يُجرى يجعل على جهة (فُعل)

مثل: زُفر وعُقر ومُضر)[2]، وذلك (لأن تقدير المعدول من باب (فُعل) ان يكون المعدُول عنه معرفة نحو: عُمَر من عَامِر وَزُفَر من زَافر، عُدل الى هذا اللفظ للتخفيف، فبقي حكم التعريف الذي كان في أصْلٍ، فلذلك لم ينصرف)[3]، الحجة لمن اسكن الياء في (طوى) ولم يصرف (انه جعله اسم بُقْعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وهما فرعان، لأن التنكير أصل والتعريف فرع عليه، والتذكير اصل والتأنيث فرع عليه، فلمّا اجتمع فيه علتان شبه بالفعل فمنع ما لا يكون إعراباً في الفعل.

وقيل: هو معدول عن (طاوٍ) كما عدل (عمر) عن (عامر) فإن صحَّ ذلك، فليس في ذوات الواو اسم عُدل عن لفظه سواه، والاختيار: ترك صرفة، ليوافق الاي التي قبله، والحجة لمن أجراه ونوّنه: أنه اسم وادٍ مذكراً، فصرفه لانه لم

---

(1) سورة طه الآية: 12، أختلف القراء في اجراء (طوى) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر و (طُوى) غير مجراة والطاء مضمومة وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (طُوًى) مجراة مضمومة الطاء. السبعة في القراءات: 417، وينظر التيسير في القراءات السبع: 150.

(2) معاني القرآن للفراء: 176/2، و ينظر: المزهر: 149/2.

(3) العلل لابن الوراق: 176/2، و ينظر: المزهر: 149/2.

تجتمع فيه علّتان، تمنعانه الصّرف)[1] فمن هذا يتضح أثر الخليل في الفراء في علة العدل.

كذلك لو سميت امراة بـ(عمرو) لا تتصرف في معرفة في قول ابن أبي اسحاق وأبي عمرو بن العلاء ويونس والخليل وسيبويه وابي الحسن سعيد وابي عثمان المازني والأصل عندهم ان يسمى المؤنث بالمؤنث والمذكر بالمذكر[2].

ويمنع الاسم للعدل اذا كان من ألفاظ التأكيد على وزن افعل كاجمع أو فعلاء كجمعاء، أو فُعل كجُمع، ويمكن بيان ذلك من خلال ما نقله لنا سيبويه عن الخليل إذ قال: (سألته ــ أي الخليل ــ عن جُمَع وكُتَع فقال: هما معرفة بمنزلة كلّهم، وهما معدولتان عن جمْع جَمعَاء وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة[3].

ويمكن بيان أثر هذا الرأي في الفراء وثعلب من خلال قوليهما إذ قال ثعلب (يقال أكلت رغيفاً أجمع، ودخلت داراً جمعاء، ثم يجمع فيُقال: جُمع وجَمْعُ أجمَع التي للناس أيضاً جُمَع، ثمَّ املَّ علينا فيه، قال ابو العباس ثعلب، قال الفراء: أجمعون معدولٌ عن أجْمَع وجَمعاء، لأن هذا اصلُ النعوت، فعُدل الى التوكيد وما لا يكون نعتاً، لأنك تقول مررت بأجمعين وأنت تقول: مررتُ بأجْمَع وجَمْعاء، فلمَّا أن عُدِل صار في موضعٍ واحد، فلمَّا ان جاء بصورة النعت عامله

(1) الحجة في القراءات السبع: 215.

(2) ينظر: الكتاب: 224/3، ومعاني القرآن للأخفش: 729/2، شرح اللمع: 437/2.

(3) الكتاب: 224/3، وينظر الحلل في اصلاح الخلل: 284.

معاملتين: معاملة النعت، ومعاملة التوكيد، فنقول: أعجبني القصرُ اجمعُ وأجْمَعَ وأعجبني الدَّارُ جمعاءُ وجمعاءَ، فجُمَعُ معدولةٌ عن جَمْعَاءَ)[1].

يتجلى في معالم هذا القول ان الفراء وثعلب يذهبون في منع جُمَع من الصرف مثلما ذهب اليه الخليل، ومن هنا يبدو التأثير واضحاً فيهما وان علّة امتناع افعل من الصرف هي وزن الفعل والتعريف، فإن قيل). فبمَ تُعرَّف أجمع وأكتع؟ فالجواب: ان في ذلك خلافاً منهم من جعل تعريفهما بالعلميّة كأنه عُلّق على معنى الاحاطة لما يتبعه، ومنهم من جعل تعريفهما بنيّة الاضافة لأنّك إذا قلت: قُبضَ المال أجمعُ، فمعناهُ اجمعهُ، فإن قيل: كيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف انما هو تعريف العلمية؟ فالجواب: ان هذا التعريف قد يمنع لشبهه يتعرف العلمية من حيث لم تكن له اداة يتعرّف بها في اللفظ كما ان سَحَرَ اذا اردتهُ ليوم بعينه امتنع من الصرف للعدل، وشُبِّه بتعريف العلمية من حيث كان تعريفه بغير أداة في اللفظ وان كان تعريفه في رتبة تعريف ما فيه الالف واللام، واما جمعاء و كتعاء فامتنعتا من الصرف لأجل الهمزة وهي تمنع الصرف وحدها من غير علّة تُضاف اليها[2].

واما جُمَعُ فأمتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العَلَميّة، لأنَّ جَمَعَ لا يُتَصَور أن يكون علماً لأنه جَمْعُ والجموع لا تكون اعلاماً فلم يبقَ إلا أن يكون معرفاً بنية الاضافة، وكذلك كُتع، الا ترى انَّ قولك: مررت بالهندات جُمَعَ كُتَعَ معناه: جُمَعَهُنَّ كُتَعَهُنَّ)[3].

---

(1) مجالس ثعلب: 98/1.

(2) شرح جمل الزجاجي: 272/2 ـ 273.

(3) المصدر نفسه: 273/2.

ومن الالفاظ التي جاءت معدولة لفظه (أُخَرَ) على زنة فعل من ذلك ما نقله لنا سيبويه إذ قال: (سألت الخليل، فقلت له: فما بال (أُخَرَ) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أُخَر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة الطُّول والوسط والكبر لا يكن صفة الا وفيهن الف ولام فتوصف بهن المعرفة الا ترى انك لا تقول: نسوةٌ صُغَرٌ ولا هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ، و لا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغِرُ، فلما خالفت الاصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف (لَكَع) حين أرادوا يا ألكعُ، وفُسَقَ حيث أرادوا يا فاسق)[1].

أما الكسائي فقد وافق الخليل في منع (أُخَرَ) من الصرف إذ قال: ((أخر) هي معدولة أُخْرَ كما تقول حمراء وحمر فلذلك لم تنصرف)[2].

والخليل يقول عن هذا بأن كلُّ اسم آخره مدّة زائدة ـ كحمراء ـ فمرجعه الى التأنيث ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهذهِ المدة خُولف بها علامة التأنيث وكذلك الياء يخالف العلامة في الحُبلى لا يعدلها في جهتها[3].

إنَّ الخليل والكسائي يتفقان من حيث مبدأ العدل ويختلفان في سبب العدل، وإن حجة الخليل في منع أُخر من الصرف انها خرجت عن حُكم نظائرها، وهذا الخروج ليس مبنياً عليه الأسماء، وانما خروج عن حكم تعريف الى حكم تنكير، وأكثر الأسماء يلحقها التعريف والتنكير، فلم يكن لهذه المخالفة قوة تُجب في أُخر و أخرى، وأما ما خرج من الأسماء عن نظائره، وصار بهذا الخُروج مشبهاً للحروف فهذا المستحق للبناء، فلذلك لم يستحق أخر البناء،

(1) الكتاب: 3/224 ـ 225.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 1/285.

(3) العين: 6/296.

لأنه قد نقص بهذا العدل درجة عن حكم في اخواته، فجُعل هذا من أقسام العِلل المانعة للصرف فاجتمع في أُخر في حال التنكير العدل على ما ذكرناه والصفة، فلذلك لم ينصرفا[1].

أما (حجة من صرف حمراء في نحو (مررت بحمراء) فهي للضرورة، لا نها لا تنصرف)[2].

2. دخول حرف المد:

دخول حرف المد يمنع الصرف، ويمكن الاستدلال على هذا من خلال ما ذكره الخليل إذ قال (كل اسم آخره مدّة زائدة فمرجعهُ الى التأنيث فانه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهذه المدة في (أشياء) خُولف بها علامة التأنيث وكذلك الياء يُخالفُ العلامة في الحُبْلى لا نعدلها في جهتها)[3] ومن الالفاظ التي كانت موطن الخلاف بين البصريين والكوفيين لفظ (أشياء) فمن ذلك ما ذكره الخليل عنها فقال (وأما ثلاثة اشياء فقالوها، لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفْعَالٍ لو كسَّروا عليها فَعْلٌ، وصار بدلاً من أفْعالٍ.

وزعم الخليل أن أشياءَ مقلوبةً كقسيٍّ فكذلك فُعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسّر عليه الواحد)[4] وقد أوضح قوله هذا فقال: (أشياء اسمٌ للجميع، كأن أصله فَعَلاء شيئاء فأستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى الى أول كلمة فجعلت: لَفْعاء، كما قلبوا (أنُوق) فقالوا: ـ أنْيقَ) وكما قلبوا: قووس

(1) ينظر: العلل لابن الوراق: 308.

(2) المنصف: 72/2.

(3) ينظر: العين: 296/6.

(4) الكتاب: 564/3.

فقالوا: قيس)[1]. ووافقه على هذا الرأي ابن السراج[2] والمبرد[3] وأبو علي الفارسي[4] وابن جني[5] وأبو جعفر النحاس[6] وابن عصفور[7] وأبو حيان[8] والسيوطي[9].

وقد استشهدنا بأحد هذه الآراء التي قالها النحاة في أشياء مستأنسين برأي النحاس الذي قال: (اشياء وحدها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لثقل التأنيث فأستثقلوا أن يزيدوا التنوين مع زيادة حرف التأنيث لأنها أريد بها أفعلاء نحو أصدقاء كأنهم أرادوا أشياء، وهو الأصل فثقل لاجتماع الياء والهمزتين فحذفوا إحدى الهمزتين وما أشبهها معروفٌ في المعرفة والنكرة نحو أسماء وأحياء وأفياء ينصرف لأنه أفعال فمن ذلك أعدالٌ وأجمالٌ وكذلك عدٌ وأعداد مصروف)[10].

أما الكسائي فنراه يذكر رأيه فيها بعد ذكر قوله تعالى: (يا أيها الذين ءآمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تُبد لَكم تسؤكُم)[11] إذ قال: (إن اشياء أفْعال بمنزلة أبياتٍ وأشياخٍ الا انها لمّا جمعت على اشياوات أشبهت ما واحدة على

(1) العين: 296/6 ـ 297، و التكملة: 329 ـ 330.

(2) الأصول في النحو: 429/2.

(3) المقتضب: 30/1.

(4) التكملة: 329 ـ 330.

(5) المنصف: 95/2، 101.

(6) اعراب القرآن للنحاس: 410/4، وينظر: الاشباه والنظائر: 66/3 ـ 67.

(7) الممتع في التصريف: 513/2.

(8) المبدع في التصريف: 194.

(9) الاشباه والنظائر: 66/3 ـ 67.

(10) اعراب القرآن للنحاس: 410/4.

(11) سورة المائدة: الآية 101.

(فَعْلاء) فلم تصرف، لأنها جرت مجرى (صحراء و صحراوات) وهذا إنما حمله عليه وسوّغه له ارتكابه اللفظ لأن أشياء أشبهت أحياء جمع حيٍّ، فكما أن (أحياء) أفعال لا محالة، فكذلك اشياء عنده افعال)[1].

أما الفراء فيرى (أن اشياء في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[2] في موضع خفض لا تجرى، وقد قال بعض النحويين، انما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فَعْلاء فلم تُصرف كما لم تصرف حمراء وجمعها شاوَى ـ كما جمعوا عذراء ـ عذارى، وصحراء ـ صحارى، وأشياوات كما قيل حمراوات ولو كانت على التوهم لكان أملك[3].

مما سبق يتضح للوهلة الاولى عدم موافقة الكسائي في رأيه للخليل ولكن عند امعان النظر فيه نجد ان هناك اتفاقاً واضحاً بينهما ويمكن الاستدلال عليه بما يردُّ به على الكسائي في قوله: (انه لو كان (أفعالاً) لكان مصروفاً كَـ (أبيات) و (أجمال) و (اعياء) إذ لا موجب لمنع الصرف، فأن احتجَّ بأنهم لمَّا جمعوه بالألف والتاء فقالوا أشياوات أشبه (فَعْلاء) فمُنع الصرف.

فالجواب أنَّ (أفعالاً) لا يُجمع بالالف والتاء، فإذا قد جمعوا (أشياء) بالالف والتاء فذلك دليل على ما ادّعى الخليل من انها (فَعلاء) وبتقدير انها (أفعال) جمعت بالالف والتاء، فأن هذا العدد لا يُجب منع الصرف، لأن ذلك لم يستقر في

(1) المنصف: 195/2 ـ 196، وينظر: التكملة: 331، الممتع في التصريف: 513/2 المبدع في التصريف: 194.

(2) سورة المائدة: الآية 101.

(3) معاني القرآن للفراء: 321/1 وينظر: الممتع في التصريف: 513/2، المبدع في التصريف: 195.

العلل المانعة للصرف)[1]، يلتقي الكسائي من خلال ما سبق مع الخليل في ان (أشياء) اذا اجتمعت بالألف والتاء فهي على زنة افعلاء وبتقدير انها (أفعال) جمعت بالالف والتاء ذهب اليه الكسائي في انها افعالاً لان افعالاً لا يجمع بالالف والتاء ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائي، (لأن (أفعالاً) من ابنية جموع القلّة وجموع القلّة تصغَّر على الفاظها، وكذلك لا يُردُّ على الخليل بذلك، لأن أسماء الجموع تُصغّر على لفظها[2]) ومن هنا يبدو التوافق واضحاً، وعدم الرد على الخليل والكسائي في كون (افعالاً) من مجموع القلة وجموع القلة تصغر على لفظها يدل على التقاء الكسائي مع الخليل ايضاً.

أما الفراء فقد أنكر قول الخليل وقال: (إنَّ فيه حملاً على الكلمة إذ جعلها (لفعاء) لما دخلها من القلب، ولأنهم جمعوه جمع ما واحدة محرّك العين مؤنث الهاء نحو طَرفةٍ وطَرفاء و قصبة وقصباء، وهذا غير لازم له، لأنه ليس عنده أن (أشياء) جمع كسَّر عليه (شيء) بمنزلة (كلْب و كلاب، وكعب و كِعاب) و إنما (أشياء) عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنزلة (الجامل والباقر) فهذان لم يكسر عليهما (جمل ولا بقر) وإنما هما اسمان للجمع بمنزلة (نفرورهط وقوم ونسوة وابل وجماعة) فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفرّاء اياه)[3].

---

(1) الممتع في التصريف: 513/2 ـ 514، ينظر التكملة: 331 ـ 332 الاشباه والنظائر: 66/3 ـ 67.

(2) المصدر نفسه: 515/2.

(3) المنصف: 98/2.

صفة التأنيث:

من الصيغ التي تمنع من الصرف صيغة (فعول ومفعال) كما ذكرهما الخليل. (إذ زعم: ان فعولاً ومفعالاً إنما امتنعتا من الهاء لأنَّهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير ولكنَّه يوصف به المؤنث كما يوصف بَعَدْل وبرضا، فلو لم تصرف حائضاً لم تصرف رجلاً يسمَّى قاعداً إذا أردت القاعدة من الزوج، ولم تكن لتصرف رجلاً يسمَّى ضارباً إذا أردت صفة الناقة الضارب، ولم تصرف ايضاً رجلاً يسمَّى عاقراً، فإن ما ذكرت لك مذكر وُصف به مؤنث كما أن ثلاثة مؤنَّث لا يقع إلاّ لمذكّرين)[1].

فالخليل يمتنع عنده ورود صيغة فعول ومفعال بالهاء لانها في أصل وضعها صيغ مذكرة ولكنها وصف بها المؤنث، فكما ان الهاء لا تأتي مع المذكر فكذلك لا تأتي مع (مفعول ومفعال).

أما الفراء فقال عن صيغة فعول ومفعال وامتناعهما من الهاء مستشهداً في امتناع (صبور) من الهاء بقوله: "إنما تُرك هذا الوصف محذوف العلم لانه لم يبق له فِعْل يُبْنَى عليه، فترك كالمذكر، فلو قلت (صبَر) فذلك للصابر[2]، وقال عن (مفعال) وامتناع دخول الهاء فيها إنما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف لانه أنعدل عن الصفات أشدُّ من إنعدال: صبُورٍ وشَكُورٍ، فذلك لانه أشبه المصدر بهذه الميم المزيدة التي لزمت أوَّله، يُقال: رجل مِعْطَارٌ، وامرأة مِعْطارٌ، ورجلٌ

---

(1) الكتاب: 237/3.

(2) ينظر: المذكر والمؤنث للفرَّاء: 63، و دقائق التصريف: 73.

مِضْرَابٌ وامرأة مضراب[1].

وقال ايضاً: (إذ كان (فعول) للفاعل لم تدخله الهاء كقولهم: رجلٌ غَضُوب وصبورُ وقتول؛ لأنَّه لم يكن على فعل إذ كان (صَبَر) يقال في المبني عليه صابر وصابرة، فلما لم يقع مبنياً على (فِعْل) تدخله علامة التأنيث أستوى في لفظة المذكّر والمؤنث، وإذا كان للمفعول دخلته الهاء في باب التأنيث ليُفرق بين المفعول والفاعل، فيقال في المفعول (أكُوله وحلوبة و جَزُورة و ظعُونة) وربما حذفوا الهاء من المفعول إذا ارادوا الإبهام ولم يقصدوا قصد واحد بعينه من ذلك قوله جلَّ وعزَّ ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾[2] لانه أراد الابهام فمنها ما يركبون)[3].

يتفق الفراء مع الخليل في مجيء صيغة (فعول ومفعال) مجردة من الهاء. اما ثعلب فلم يختلف عنهما إذ قال عن امتناع صيغة فعول من الهاء، فيقول: (امرأة صبور ولا تقل صبورة، وصبور معدولة من الفعل)[4].

يتجلى مما سبق اتفاق الفراء وثعلب في امتناع صيغة فعول ومفعال من الهاء وان الخليل قد وضع أساساً لهذِهِ الالفاظ سار عليها العلماء الذين جاءوا بعده ولا سيما الفراء وثعلب.

ومن الالفاظ التي تمنع من الصرف للتأنيث الفاظ البلدان نحو (مصر) ذلك؛ (لأنَّ أسماء البلدان تغلب عليها التأنيث، وذلك ان البلد لما كان اسماً لأماكن

(1) ينظر: المصدر نفسه: 67، والمصدر نفسه: 77.

(2) سورة يس: الآية: 72.

(3) الاضداد لأبي بكربن الانباري: 358 ـ 359.

(4) مجالس ثعلب: 316/1، و ينظر: المزهر: 216/2، جوهر القاموس في الجموع والمصادر: 118، دقائق العربية: 79.

كثيرة فشابه الجمع، إذ كان مشتملاً على اشخاص كثيرة فمن حيث أنَّث الجمع أنَّث أسماء البلدان)[1].

ومن أسماء البلدان التي يظهر الاثر فيها جليّاً وقد منعت من الصرف لفظ (مصر)، إذ قال عنه الخليل: (والمصْرُ: كُلُّ كُورةٍ تُقام فيها الحُدودُ وتُغزى منها الثُغور ويُقسَم فيها الفيْءُ والصَّدَمات من غير مؤامرة الخليفة، وقد مَصَّر عمر بن الخطاب سبعة امصارٍ منها: البصرةُ والكوفةُ فالامصارُ عند العرب تلك. وقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[2] من الأمصار، ولذلك نَوَنَّه، ولو أراد مِصْرَ الكورة بعينِها لمّا نَوَّنَ، لأن الاسم المؤنث في المعرفة لا يُجرى)[3].

وقد وافق الكوفيون قول الخليل في اجراء (مصر) وعدم اجرائها قال أبو بكربن الانباري: وقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾[4] (اختلف القراء فيها، فكان أبو جعفر وشيبه ونافع وعاصم وأبو عمرو و حمزة والكسائي يقرؤون (مِصراً) بالاجراء، وكان الأعمش يقرأها (مِصر) بلا إجراء، وقال: هي في مصحف عبد الله وأبيٍّ بن كعْب بغير ألف فمن أجراها وقف عليها بالألف، ومن لم يجرها كان له مذهبان أحبهما اليَّ أن يقف بالألف أتّباعاً للكتاب، ويجتمع له مع موافقة الكتاب مذهبٌ من مذاهب العرب لأن العرب تقف على ما لا يُجرى بالالف فيقولون: رأيت يزيداً وعمراً وإنما فعلوا ذلك لانهم

(1) العلل لابن الوراق: 313.

(2) سورة البقرة: الآية: 61.

(3) العين: 123/7.

(4) سورة البقرة: الآية: 61.

وجدوا آخر الاسم مفتوحاً فوصلوا الفتحة بالألف ويجوز أن تقف عليه بلا ألف وتحتج بمصحف عبد الله وأبي والحجة لمن أجرى (مصراً)[1] أن يقول: هي مصر من الأمصار، وذلك أنَّهم ملّوا المنَّ والسلوى فقالوا لموسى: ﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾[2] فقال لهم موسى: أتستبدلون الذي هو أدنى من الذي ذكرتم من البقل والقثاء بالذي هو خير أي بالمَنّ والسَّلوى اهبطوا مصراً من الامصار فإنكم تجدون فيه ما سألتم ومن لم يجرها قال: هي مصر المعروفة لا تُجرى لِعلّتين: إحداهما أنها معرفة، والمعرفة تثقّل الاسم، ولعلّة الاخرى انها اسم المؤنث)[3].

والكسائي في تعليله لمجيء (مصراً) منونة وتأكيده إياهابالالف وكونها مجراة، ولو جاءت بغير ألف فهي معرفة والمعرفة لا تجري دليلاً واضحاً على ما ذهب اليه الخليل في قوله.

وقد وافق الفراء الخليل ايضاً فقال عن قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرًا ﴾[4] (ان مصراً كُتبت بالالف وأسماء البلدان لا تتصرف خفت أو ثقلت... فإن شئت جعلت الألف التي في (مِصْراً) ألفاً يوقَفُ عليها، فإذا وصلت لم تنوِّن فيها، كما كتبوا ﴿سَلَٰسِلَاْ ﴾[5] و ﴿قَوَارِيرَاْ ﴾[6] بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء

(1) ايضاح الوقف والابتداء: 1/372 ـ 373.

(2) سورة البقرة: الآية: 61.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 1/373 ـ 374.

(4) سورة البقرة: الآية 61.

(5) سورة الانسان: الآية: 4.

(6) سورة الانسان: الآية: 15.

فيها، وإن شئت جعلت (مِصْر) غير المصر التي تُعرف، يريد اهبطوا مصراً من الامصار، فإن الذي سألتم لا يكون الا في القرى والامصار، والوجه الأول أحبُّ إليَّ)[1].

تعليل مجيء (مصراً) بالتنوين، وهما بهذا يتفقان معه مما يدلُّ على أثر الخليل فيهما ومن تبعهما من النحاة الكوفيين.

ومما جاء ممنوعاً من الصرف أسماء اشبهت الافعال في أوائلها زوائد فيه وقد منع من الصرف في المعرفة وصرف في النكرة قال سيبويه (فما كان من الأسماء أفْعَل فنحو: أفْكَلٍ، وأزْمَلٍ، وأيْدَعٍ، وأرْبَع لا تنصرف في المعرفة، لأنَّ المعارف أثقلُ، وانصرفت في النكرة لبُعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لِثُقل المعرفة عندهم.

وأمّا ما أشبه الأفعال سوى أفْعَل فمثلُ اليرْمعِ واليْعملِ، وهو جِماعُ اليعملة، ومثل أكْلُبٍ، وذلك أنّ يَرمعاً مثل يَذهَبُ، وأكْلُبٌ مثل: أدخلُ، ألا ترى أنّ العرب لم تصرف اعصُر ولغةٌ لبعض العرب يَعْصُرُ، لا يصرفونه ايضاً، وتَصرف ذلك في النكرة، لانه ليس بصفة.

وأعلم أنَّ هذه الياء والألف لا تقع واحدةٌ منهما في أول اسم على اربعة أحرف الا وهما زائدتان، ألا ترى أنّه ليس اسمٌ مثلُ أفْكَلٍ يُصرف وإن لم يكن له فعلٌ يتصرَّف)[2].

وقال سيبويه أيضاً (وإذا سمَّيت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو

---

(1) معاني القرآن: للفراء: 1/42 ـ 43: وينظر: المذكر والمؤنث للانباري: 471 ـ 472.

(2) الكتاب: 3/194.

يَزيد و يَشْكُرَ و تَغْلِبَ وَ يَعْمَر، وهذا النحو أحرى ان لا تصرفه، وإنما أقصى أمره أن يكون كتنضُبٍ و يَرْمَعٍ وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة. فأن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم انه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنّما صيَّرته إلى حالة إذ كان صفة، وأمَّا يزيدُ فإنك لمّا جعلته اسماً في حال يُستَثقَل فيها التنوين استُثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسماً، فلمّا صيَّرته نكرةً لم يرجع الى حالة قبل ان يكون اسماً، وأحمرُ لم يَزل اسماً)[1].

أراد سيبويه من قوله هذا ان يبين ان الاسم إذا دخلته الزوائد في حال المعرفة فأنه يمتنع من الصرف ولا يصرف الاسم الا في حالة النكرة وقد أخذ بهذا الرأي من الكوفيين الفراء فتراه يقول عن قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[2] (ولم يجروا (يغُوث و يعُوقَ) لأن فيها ياء زائدة، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى. من ذلك: يملِك ويزيد ويَعمر وتغلب وأحمد، هذه لا تُجرى لما زاد فيها، ولو أجريت لكثرة التسمية كان صواباً، ولو أجريت أيضاً كأنه يُنْوى به النكرةُ كان أيضاً صوابا)[3].

يتفق الفراء مع سيبويه في ان هذه الالفاظ الثلاثية اذا دخلت عليها زيادة منعتها من الصرف، وإذا صرفت في حال من الاحوال فهي عندما تكون نكرة، ولم يتفق معه في صرفها لكثرة التسمية، وكأن الفراء أباح ان تكون كثرة

(1) المصدر نفسه: 198/3.

(2) سورة نوح: الآية: 23.

(3) معاني القرآن للفراء: 189/3

الاستعمال يجوز فيها ما لا يجوز من غيرها من الحالات المحددة الاستعمال.

ومن الالفاظ التي يقع عليها منع الصرف وعدم لفظ (سحر) إذ قال عنه سيبويه: (وكذلك (سحر) اسم رجل تصرفه، وهو في الرجل أقوى، لأنه لا يقع ظرفاً ولو وقع اسم شيء وكان ظرفاً صرفته وكان كأمس لو كان أمْس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان)[1]. بيَّن سيبويه ان (سحر) إذا جاءت ظرفاً فانه يصرف اما الحالة الاخرى فهي اتصال (سحر) بالالف واللام التي قال عنها: (وإذا قلت: مُذُ السَّحَرُ أو عندَ السَّحَرِ الاعلى، لم يكن إلاّ بالألف واللام فهذه حالة لا يكون معرفة إلا بهما ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عُدل فيه)[2] فلا يجيز ان يأتي (سحر) مرتبطاً بالالف واللام الا وهو معرفة ولا يمنع حينئذٍ من الصرف، ولم يألو الفراء جهداً في ان يأخذ عن سيبويه كلامه هذا ويبني عليه رأيه عند استشهاده بقوله تعالى: ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[3] إذ قال الفراء: (سحر ههنا يجري لأنه نكرة كقولك: نجيناهم بليل، فإذا ألقت منه العرب الباء لم يجروه فقالوا: فعلت هذا سحري هذا، وكأنهم في تركهم إجراءه أن كلامهم كان فيه بالالف واللام فجرى على ذلك فلما حذفت الألف واللام وفيه نيتهما لم يصرف، كلام العرب أن يقولوا: ما زال عندنا مذ السحر، لا يكادون يقولون غيره)[4].

---

(1) الكتاب: 284/3.

(2) المصدر نفسه: 294/3.

(3) سورة القمر: الآية: 34.

(4) معاني القرآن للفراء: 109/3

المبحث الثالث
الافعال

الفعل الماضي الواقع حالاً:

إنَّ الفعل الماضي: ما يدل على حدث وقع في زمن مضى من زمن التكلم، وقد استشهد سيبويه بـ (ذهب) وغيره دالاً عليه، فقال: (فإما بناء ما مضى فذهب وسَمِعَ ومكُث وحُمد) [1] وقال عن بنائه: (والفتح في الافعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل) [2] وبناؤه على الفتح متفق عليه عند البصريين والكوفيين [3] وقد يقع الفعل الماضي حالا، والحال: (هو اللفظ الدال على هيئة فاعل أو مفعول، وقد اعترض على مثل ذلك بانه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرّد دخولها أنّك اذا قلت: جاءني رجلٌ عالم فهو لفظ دالٌ على هيئة فاعلٍ وأكرمت رجلاً عالماً فهو لفظ دال على هيئة مفعول، فهذا وجد فيه الحدَّ وليس بالمحدود فحصل انه غير مانعٍ، واجيب عنه بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالاً على ما ذكروا، وإذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك؛ لان قولك: جاءني رجلٌ عالمٌ لا يدلُّ الا على هيئة ذات، وإنّما أخِذَ كونه فاعلاً من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فانها موضوعةٌ دالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها يتبين من ذلك بأنّك تقول زيدٌ رجلٌ عالمٌ فتجد دلالة (عالم) في مثل ذلك

---

(1) الكتاب: 12/1.

(2) المصدر نفسه: 16/1.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 38/1.

كدلالته في ما تقدم ولا تقول: زيدٌ قائماً أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت أنَّ وضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل دالا عليه والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير تقييد)[1].

وان مصطلح الحال بصري التسمية عم الكتب النحوية لاتصافه بالطابع العقلية[2]، اما الازهري فذكر عنه انه (لبيان الهيأة)[3].

فهذا حدَّ الحال الذي ذكره النحويون ومن الأوضاع التي يأتي عليها الفعل الماضي ان يأتي حالاً، ولا يتحقق هذا الا بوجود (قد) مضمرة أو مظهرة، وقد أشار العكبري الى ثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في مجيء الفعل الماضي حالاً إذ ذهب البصريون الى انه: (لا يجوز ان يقع الفعل الماضي حالاً إلاَّ ان تكون معه (قَدْ) ظاهرة أو مقدرة، وقال الكوفيون: يجوزُ ذلك من غير تقدير)[4] وقد ساق العكبري حجة كل من الفريقين في ايضاح آرائهم[5] وتابعه على ذكر هذا الرأي ابن الانباري فقال: (ذهب الكوفيون الى ان الفعل الماضي يجوز ان يقع حالا ًواليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون الى انه لا يجوز ان يقع حالاً)[6]. وحجة الكوفيين عنده النقل والقياس، مستشهداً على النقل

(1) الايضاح في شرح المفصل: 327/1.

(2) ينظر: ابن الناظم النحوي: 261.

(3) شرح التصريح: 365/1.

(4) التبيين: 386، المسألة: 63.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 386 – 390، المسألة 63.

(6) الانصاف: 252/1، المسالة: 32

بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] وعلى القياس وهو عنده مشروط بان كل ما يأتي بعد النكرات صفات وما يأتي بعد المعارف أحوال، والفعل الماضي يجوز ان يكون صفة للنكرة في مثل: (مررت برجل قعد) و (غلام قام) كما يجوز ان يقع حالاً للمعرفة في مثل ((مررت بالرجل قعد وبالغلام قام))[2].

اما ابن هشام فقد تعرض الى ذكر هذه المسألة الخلافية من دون عرض تفاصيل حجج الفريقين فقال: (وقد زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدَّ معه من (قد) ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾[3] أو مضمرة نحو ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[4]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[5] وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الفعل الماضي الواقع خبر لـ (كان).... وخالفهم البصريون)[6].

وعند رجوعنا الى مصادر البصريين وجدنا ان الفعل الماضي عندهم يجوز اقترانه بقد من ذلك ما أخبره الخليل لسيبويه إذ قال سيبويه: (واما (قَدْ) فجواب لقوله (لمَّا يَفعَل) فتقول: قد فَعَل، وزعم الخليل: ان هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر)[7] فالخليل يؤكد ان (قد) تدخل على الفعل الماضي فيقرب زمنه من الحال

(1) سورة النساء: الآية: 90.
(2) ينظر: الانصاف: 253/1، المسألة 32.
(3) سورة الانعام: الآية: 119.
(4) سورة الشعراء: الآية 111.
(5) سورة النساء: الآية: 90.
(6) مغنى اللبيب: 833.
(7) الكتاب: 223/4.

كما قال ايضا: (واما (قد) فحرف يوجب الشيء كقولك: قد كان كذا وكذا، والخبر ان تقول: كان كذا وكذا فأدخل (قد) توكيدا لتصديق ذلك)[1].

وقد سار النحويون على الخطى أنفسها التي اختطها لهم الخليل، فهذا ابن السراج يقول عن مجيء الفعل الماضي حالاً: (فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بُدَّ ان يكون معه (قد) اما ظاهرة أو مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً)[2] فالمبادئ التي وضعها الخليل في مجيء (قد) مع الماضي لتوكيد الحدث وتحقيقه سار عليها ابن السراج كما سار عليها ابن حيدره اليماني وغيره فقال اليماني: (والفعل الماضي مثل: (زيدٌ قد رَكَبَ)؛ اي راكباً، قال الله: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[3]، اي: حصرة)[4].

وذكرها ابن هشام أيضاً فقال عن عملها: (تقريب الماضي من الحال، تقول (قام زيدٌ) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فانْ قلت (قد قام) اختصّ بالقريب)[5].

وقد أخذ الكوفيون بذلك فعند عودتنا الى كتاب معاني القران للفرّاء وجدنا الفراء قد ذكرمعنى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن ﴾[6] قائلا (المعنى والله اعلم وقد كنتم، ولولا اضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، الا ترى انه

(1) العين: 16/5.

(2) الاصول في النحو: 262/1.

(3) سورة النساء: الآية: 90.

(4) كشف المشكل: 483/1.

(5) مغنى اللبيب: 228.

(6) سورة البقرة: الآية: 28.

قد قال في سورة يوسف: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾[1] المعنى والله اعلم فقد كذبت، وقولك للرجل، اصبحت كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وانت تريدُ: قد كَثُرَ مالُك، لانهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأول والحالُ لا تكون إلا باضمار (قد) أو بإظهارها ومثله في كتاب الله ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[2] يريد والله اعلم جاءوكم قد حصرت صدورهم وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصري[3] (حصرة صدورهم) كأنه لم يعرف الوجه في اصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريد: فقد أخذ شاة، واذا كان الاول لم يَمْضِ لم يجز الثاني بقد ولا بغير قد، مثل قولك: كاد قد قام، ولا أراد قام؛ لان الارادة شيء يكون ولا يكون الفعل، ولذلك كان محالاً قولك: عسى قام؛ لان عسى وان كان لفظها على فعل فانها لمستقبل، فلا يجوز: عسى قد قام، ولا عسى قام، ولاكاد قام، لان مابعدهما لا يكون ماضيا فان جئت بيكون مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى ان يكون قد ذهب، كما قال الله: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[4] [5] كما ذهب ابو بكربن الأنباري مذهب الخليل ايضا فقال عن قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾[6] (جعلت (اعدت) حالاً لـ (النار) على معنى (معدَّة للكافرين) واضمرت معه (قد) كما قال:

---

(1) سورة يوسف: الآية: 27.

(2) سورة النساء: الآية: 90.

(3) المحتسب: 1250و النشر في القراءات العشر: 251/2، الميسر في القراءات الاربع عشر: 92.

(4) سورة النمل: الآية: 72.

(5) معاني القرآن للفراء: 24/1 ـ 25.

(6) سورة آل عمران: الآية: 131.

﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ ﴾[1] فمعناه (حصرة صدورهم) ومع (حصرت) (قد) مضمرة؛ لان الماضي لا يكون حالا الا مع (قد) قال الشاعر[2] :

تصابى وامسى علاه الِكَبْر   وأضحى بَجَمره حبْلٌ غَررْ

أراد: وامسى قد علا)[3].

ان الذي ذهب اليه الفراء وابو بكر الانباري يرد دعوى من ادّعى ان الكوفيين لا يجوزون وجود (قد) مضمرة أو مقدرة مع الفعل الماضي كما يؤكد مذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم الخليل القائل بان الجملة الفعلية الدالة على الماضي المثبت اذا وقعت حالاً لا بُدَّ من دخول (قد) عليها ظاهرة أومقدرة، لان (قد) تَقَرِّب الفعل الماضي من الحال، كما تؤكد اثر الخليل بن احمد الفراهيدي في الكوفيين منهم الفراء وابو بكر الانباري وقد رفض احد العلماء المحدثين مجيء (قد) مع الفعل الماضي للدلالة على الحال قائلا: (فلا يجوز ان يقع الفعل الماضي مقام الحال؛ لانه موغل في المضي، فلا يصحّ والحالة هذه لان يكون عماد جملة الحال)[4]، وهذا الرأي؛ وذلك لان سياق الجملة له أثر مهم في تحديد زمن الفعل (واما معنى الزمن فانه ياتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرد السياق ومعنى اتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة ان الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى ان الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق ان الزمن في النحو وظيفة السياق

(1) سورة النساء: الآية: 90.

(2) بيت لم يعرف قائله: ينظر: تفسير ابن كثير: 533/1.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 504/1.

(4) نحو القرآن، د.احمد عبد الستار الجواري: 96.

وليس وظيفة الفعل، لان الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على المستقبل والذي على صيغة المضارع قد يدلُّ فيه على الماضي) [1] وهذا الرأي فيه رد قاطع على ما زعمه هذا الباحث من كون الفعل الماضي موغل في المضي؛ لان الزمن هو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل؛ وذلك لان سياق الجملة هو الذي يحدد عملها فقد يأتي الماضي دالاً على المستقبل وبالعكس ويسند هذا القول قول أحد الباحثين: (ان كثيرا من الاساليب لا يقصد فيها المتكلم في اثناء الكلام وقتاً معيناً لحصول الاحداث فيها)[2].

اضمار الفعل:

من المسائل المشتركة بين البصريين والكوفيين مسألة اضمار الفعل والإضمار مصطلح استعمله الخليل وسيبويه فيما يقابل مصطلح (الحذف) فيما بعد ويبدو هذا واضحاً في اقوال العلماء الذين جاءوا بعدهم ولا سيما أبو عبيده معمر بن المثنى ت (213 هـ) في كتابه مجاز القران إذ عد المضمر في الكلام من مجاز الكلام فمما عده من مجاز المضمر فيه استغناء عن اظهاره قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [3]، ففيه ضمير مجازه (هذا بسم الله) أو (بسم الله أول كل شيء) ونحو ذلك ومما عده من مجاز ما يراد في الكلام من حروف الزوائد قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[4] [5] وظل هذا الحال سائداً عند العلماء المتقدمين

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: 104.

(2) الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري: 46 – 47.

(3) سورة النمل: الآية: 30.

(4) سورة الحاقة: اية: 47.

(5) ينظر: مجاز القرآن: 1/11 ـ 12.

حتى اذا وصلنا الى ضياء الدين بن الاثير ت (637 هـ) وجدنا مفهوم الحذف يستقر في اذهان الدارسين وقد مثله بالسحر قائلا عن الحذف (عجيب الامر اشبه بالسحر، وذاك أنطق ما تكون اذا لم تنطق وأتم ما تكون مبيناً اذا لم تبن، وهذه جملة تنكرها متى تُخبر وترفعها حتى تنظر، والأصل في المحذوفات جميعاً على اختلاف ضروبها ان يكون في الكلام ما يدل على المحذوف)[1] ان مفهوم الاضمار أو الحذف لم يقف عند النحويين فقط بل تعداهم الى البلاغيين الذين وصفوه بالسحر لقوة المعنى الذي يعطيه الاضمار أو الحذف لبلاغته، وقد تميزت لغة العرب بالبلاغة والبيان لذا كان الاضمار فيها أحد الرموز الذي يضفي على الكلام بياناً وحسناً ورونقاً لذا استعمل القران الكريم في اياته الكريمات الاضمار ليكون القول أكثر تأثيراً في نفوس العرب الذين امتازوا بحسن البيان والحذف يقع في مواطن مختلفة في الجملة، وما بين ايدينا من أثر بصري بدا واضحاً في الفكر الكوفي وجود اضمار للفعل في الجملة عند البصريين والكوفيين وقبل التطرق الى هذا الاضمار لابُدَّ لنا من ان نقف على ماهية الفعل، وقد عرَّفه سيبويه قائلا: (واما الفعل فأمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء، وبنيته لما مضى ولما يكون ولم يقع وماهو كائن لم ينقطع، فاما بناء ما مضى، فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، واما بناء مالم يقع فإنّه قولك آمرا: اُذهب واُقتل واضرب، ومخبراً يقتل ويذهب وبضرب ويقتل ويضرب ويقتل ويضرب وكذلك بناء مالم يتقطع وهو كائن اذا اخبرت)[2]. هذا الحد الذي وضعه سيبويه قد

---

(1) ينظر: المثل السائر: 81/2.

(2) الكتاب7: 12/1.

درسه على يد أستاذه الخليل، لان علم سيبويه هو نتاج علم الخليل، وقد أخذ العلماء فيما بعد هذا الحد منه، اما كيف تميز هذه الافعال عن غيرها ؟ فتميزها بما يأتي: (يميز الماضي التاء المذكورة، والامر معناه ونون التوكيد، والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفرداً، أو بنون له عظيماً أو مشاركاً، أو بتاء للمخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبتين أو بياء للمذكر الغائب مطلقاً والغائبات، والامر مستقيل أبداً)[1].

وقد ذكر العكيري في حد الفعل انه: (اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل، فقال ابن السراج[2] غيره: حده كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل، وهذا هو حد الاسم، الا انهم اضافوا اليه لفظة (غير) ليدخل فيه المصدر، واذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر؛ لان الفعل يدل على زمان محصل؛ ولان المصدر لا يدل على تعيين الزمان وان شئت اضفت الى ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك وانما زادوا هذه الزيادة لئلا ينتقض بـ (ليس) و(كان) الناقصة، وقال أبو علي: الفعل ما اسند الى غيره ولم يسند غيره اليه، وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الاخبار عنه؛ لان الاسناد والاخبار متقاربان في هذا المعنى وهذا الحد رسمي، إذ هو تمييز بحكم من احكامه، والذي قال سيبويه[3] في الباب الاول: واما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ احداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما سيكون وما هو كائن لم ينقطع، وقد أتى في هذا بالغاية)[4] فهذه الأفعال والأحوال التي ذكرها العلماء واختلفوا في حدها كان

(1) تسهيل الفوائد: 4.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 39/1، 41.

(3) ينظر الكتاب: 12/1.

(4) التبيين: 139 ـ 140، المسألة: 5.

سيبويه أدَّقهم تعبيراً عنها وقد حذفت في عدد من الجمل والآيات القرانية لأغراض اقتضاها سياق الكلام وقد وردت امثلة كثيرة كان وجه اللقاء فيها واضحاً من ذلك ما ذكره الخليل رحمه الله في قولهم: ((مَرْحباً وأهلاً، وان تاتني فأهْل الّليل والنهار، وزعم الخليل رحمه الله حين مثله، انه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت: القرطاس، اي انت عندي ممن سيصيبه، وان اثبت سهمه قلت: القرطاس، اي قد استحق وقوعه بالقرطاس، فانما رأيت رجلاً قاصداً الى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهْلًا، أي: أدركت ذلك وأصبت فيه فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه))[1].

وقال سيبويه مستشهداً بقول الخليل: (ومما ينتصب في هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره ﴿أَنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[2] و (وراءك أوسع لك) وحسبك خيراً لك، اذا كنت تامر.... وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لانك حين قلت: (انْتَه) وادخل فيما هو خير لك فنصبته؛ لانك قد عرفت انك اذا قلت له: انته، أنّك تحمله على امر آخر، فلذلك انتصبت، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام، ولعلم المخاطب انه محمولٌ على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قولك: ائت خيراً لك، وأدْخُلْ فيما هو خيرٌ لك)[3].

قد أخذ الكسائي عن الخليل الأضمار في تقديره لقوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[4] قال الكسائي هو بمعنى: ((وادعوا شركاءكم))[5] وكذلك

(1) الكتاب: 295/1 ـ 257.

(2) سورة النساء: الآية: 171.

(3) الكتاب: 282/1 ـ 284.

(4) سورة يونس: الآية: 71.

(5) اعراب القرآن للنحّاس: 263/2.

قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[1]، قال الكسائي: (هو نصب باضمار فعل تقديره: بل اعبد الله فاعبد)[2].

واشار الفراء أيضاً الى إضمار الفعل مثلما اشار اليه الخليل والكسائي في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾[3] (انقطع معنى الختم عند قوله (وعلى سمعهم) ورفعت الغشاوة بـ (على) ولو نصبتها باضمار (وجعل) لكان صوابا)[4].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا ﴾[5] قوله: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ ﴾[6] منصوب بضمير أرسلنا[7] وقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ ﴾[8] تنصبها بالرد على خلق وان شئت جعلته منصوباً على اضمار سخر، فيكون في جواز اضماره[9].

وقوله تعالى: ﴿ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ ﴾[10] ننصبها ونجعلها زينة على فعل مضمر مثل ﴿ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ ﴾[11] اي جعلناها[12].

---

(1) سورة الزمر: الآية: 66.

(2) مشكل اعراب القرآن: 22/4.

(3) سورة البقرة: الآية: 7.

(4) معاني القرآن للفراء: 13/1.

(5) سورة الاعراف: الآية 65.

(6) سورة الاعراف: الآية: 73.

(7) معاني القرآن للفراء: 383/1.

(8) سورة النحل: الآية 8.

(9) معاني القرآن للفرّاء: 97/2.

(10) سورة النحل: الآية 8.

(11) سورة الصافات: الآية: 7.

(12) معاني القرآن للفراء: 97/2.

وقوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ (1) نصب على اضمار (واذكر لوط) أو (ولقد ارسلنا) أو مايذكر في اول السورة (ان لم يذكر فان الضمير انما هو من الرسالة أو من الذكر ومثله ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾ (2) فنصب (الريح) بفعل مضمر معلوم معناه: اما سخرنا واما اتيناه(3). يتجلى من هذا الاتفاق بين المدرستين البصرية والكوفية غيلب الخلاف بين الطرفين في هذا الاضمار.

الشرط والجزم والجزاء:

هذه المصطلحات كلّها تحمل المضمون نفسه، إذ ان الخليل وسيبويه استعملوا مصطلح الجزاء، اما الكوفيون فنراهم استعملوا مصطلح الجزاء مضافاً اليه مصطلح الجزم، وهذه التسميات لا خلاف عليها لانها تصب في مصب واحد الا وهو الشرط وجملته وما تؤول اليه هذه الجملة من تحقيق الفائدة التي يحسن السكوت عليها، ولم نجد مما نقلناه من أثر الخليل في النحو الكوفي من خلاف فيها، ويبدو ان هذه المصطلحات (الشرط والجزم والجزاء) قد تطور مفهومها فيما بعد حتى اصبح الجزم هو المصطلح السائد فضلا عن الجملة الشرطية، وان أولية الاشارة الى تكوين جملة الجزاء تعود الى الخليل، وقد نقل عنه سيبويه قوله فيها قائلا (إذ زعم أنّ (إنْ) هي ام حروف الجزاء، فسالته: لم قلت ذلك ؟ فقال: من قبل اني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون غيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة.

---

(1) سورة الانبياء: الآية 72.

(2) سورة الانبياء: الآية 81.

(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 208/2.

واعلم انه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء فاما الجواب بالفعل فنحو قولك: ان تاتني اتك، وان تضرب اضرب، ونحو ذلك، وأمّا الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك)[1].

يتبين من قوله هذا ان أصل حروف المجازاة هي (إنْ) منفردة عن غيرها من أدوات الجزاء وهي أمّ هذه الادوات وغيرها متصرفات، كما ان جواب الجزاء لا يكون إلافعلاً أو اسماً مقترناً بالفاء.

وتلوح هذه الاشارات واضحة عند الفراء الذي أخذها عن الخليل من خلال قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[2] (فان جوابه قوله (فتكون من الظالمين) والفاء التي في قوله (فتطردهم) جواب لقوله (ما عليك من حسابهم من شيء) وليس في قوله (فتطردهم) الا النصب، لأنّ الفاء فيها مردودة على محلّ وهو قوله (ما عليك من حسابهم) و (عليك) لا تشاكل الفعل، فاذا كان ما قبل الفاء اسماً لا فعل فيه أو محلاً مثل قوله (عندك وعليك وخلفك) أو كان فعلاً ماضياً مثل (قام وقعد) لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب، وجاز في قوله:

❖ فَيُدْرِكَ مِنْ أُخْرَى القَطَاة فَتَزْلَق❖[3]

(1) الكتاب: 63/3، وينظر: العلل لابن الوراق: 180، 288 مغنى اللبيب: 33.

(2) سورة الانعام: الآية: 52.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 27/1 ـ 28.

لان الذي قبل الفاء يفعل، والذي بعدها يفعل، وهذا مشاكل بعضه لبعض؛ لانه فعل مستقبل)[1] فيصلح ان يقع على اخره ما يقع على أوله وعلى أوله ما يقع على اخره؛ لانه فعل مستقبل اجتمع في هذه الاية جواب الشرط بالفاء كما اجتمع بدونها وقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[2] (ما في معنى جزاء ولها فعل مضمر كانك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله، لان الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ان ظهر فهو جزم وان لم يظهر فهو مضمر)[3].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[4] (كل اسم وصل مثل (من وما والذي) فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لانه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء)[5].

لم يختلف الفراء مع الخليل في استعمال (ان) حرف جزاء، وكذلك استعمال الفعل أو الفاء في جواب الشرط، فالأحكام التي جاء بها الفراء في موضوع الجزاء هي الأحكام التي جاء بها الخليل في فعل الشرط وجوابه واستعمالات ادواته، واقتران الفاء في جواب الشرط وغيرها.

أدوات الجزم أو الجزاء:

ورد أول ذكر لها في كتاب سيبويه فقال عنها: (فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: (من وما وأيُّهُمْ) وما يجازى به من الظروف: (ايُّ: حينٍ، ومتى،

(1) معاني القرآن للفرّاء: 27/1 ـ 28.

(2) سورة النحل: الآية: 53.

(3) معاني القرآن للفراء: 104/2.

(4) سورة الجمعة: الآية: 8.

(5) معاني القرآن للفرّاء: 105/2.

وايْنَ، وانَّى، وحَيْثما)، ومن غيرهما: (إن وإذْمَا) ولا يكون الجزاءَ في حَيْثُ ولا في إذ حتَّى يُضمَّ الى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنَّما وكأنَّما) وليست ما فيهما بَلغو، لكن كلّ واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)[1] فسيبويه بهذا يبين أدوات الجزم مفصلة وقد وردت على النحو الآتي:

متى: من الادوات التي استعملت في الجزاء، وذلك (لاختصاصها بالزَّمان، وفيها معنى العموم لجميع الاوقات، فجرت مجرى (مَنْ) في جميع من يعقل، الا ترى انك اذا قلت: متى تَقُمْ أقُمْ، جمع هذا اللَّفظ جميع الاوقات ولن تحتاج ان تخصَّ وقتا بعينه ولا يمكنك ان تُقدَّر جميع الاوقات)[2].

من: أحد استعمالاتها مجيؤها للجزاء[3]. وقد عزا ابن الوراق سبب مجيئها للجزاء قائلاً: (لأن (مَنْ) فيها معنى العموم لجميع من يَعْقَلُ، فلو استعملت (إنْ) وَحْدَها وغرضك العموم، لم يَمكنك ان تقدَّر جميع الأسماء التي للأشخاص الا ترى انك اذا قُلت: من يأتني اكرمه، إن هذا اللفظ انتظم الجميع، اعني جميع من يَعْقَل، واذا قلت: إنْ يأتني زَيْدٌ اكُرمهُ، وعددت اشخاصاً كثيرة على التفضيل لم يستغرق جميع من يعقل، وان توسَّع في ذكر اقوامٍ، و (مَنْ) تقتضي العموم من تركيز، فلذلك استعملت في باب الجزاء)[4] وأول من ذكرها هاتين الاداتين (متى ومن) في باب الجزاء هو الخليل فيما استشهد به في باب ما يرتفع

(1) الكتاب: 56/3 ـ 57، وينظر: تسهيل الفوائد: 236.

(2) العلل لابن الوراق: 289، 178، و ينظر: مغني اللبيب: 440.

(3) ينظر: مغنى اللبيب: 431.

(4) العلل لابن الوراق: 289، ينظر: المقتصد: 2/129، شرح المقدمه المحسبة: 246/2

بين الجزمين وينجزم بينهما وقد قال عنه سيبويه: (فأمَّا ما يرتفع بينهما فقولك: ان تأتني تَسأَلُني أُعْطِك، وان تاتني تمشي أمْشِ معك، وذلك لانك اردت أن تقول: إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وان تأتني ماشياً فعلتُ، وقال زهير[1] :

ومن لا يَزَل يَستَحِمل النَّاس نفسه   ولا يُغْنِها يوماً من الدهر يُسْأَمِ

انما أراد: من لا يزل مستحملاً يكنْ من امره ذاك، ولو رَفَعَ يغْنُهاَ جاز وكان حسناً، كأَنَّه قال: من لا يزلْ لا يُغْني نفسه، ومما جاءأيضاً مرتفعاً قول الحَطيئة[2] :

متى تأتِه تَعْشو الِ ضَوْءِ نارِه   تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقدِ

وسألت الخليل عن قوله:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ناراً تأُجَّجَا[3]

قال: تُلْمِمْ بدلٌ من الفعل ألأَّول، نظيرهُ في الاسماا: مررتُ برجلٍ عبد الله، فأراد ان يفسرّ الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأول بالاسم الاخر.

ومثل ذلك ايضا قوله: انشدينهما الاصمعيٌّ عن أبي عمر لبعض بني أسد[4]:

إن يَبْخَلوا أو يَجْبنُواأو يَغْدِروا لا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عليك مرَّجلين كانهم لم يفعلوا

فقوله: يَغْدُوا: بدل من الاتحفلوا، وغدوهم مرجلين يفسر انهم لم يحفلوا وسالته: هل يكون إن تأتنا تسألْنا نُعْطِك ؟ فقال: هذا يجوز على غير ان يكون مثل ألأَّول؛ لأن الأول الفعل الاخر تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّؤال لا يكون الإتيان،

---

(1) امالي ابن الشجري: 362/1 وشرح ديوان زهير: 32.

(2) ديوانه: 25.

(3) هو عبيد الله بنالحر، ينظر: خزانه الادب (محققه): 660/3ديوانه: 25.

(4) خزانة الادب: 660/3.

ولكنّه يجوز على الغلط والنّسيان ثم يتدارك كلامه ونظير ذلك في الأسماء: مررتُ برجلٍ حِمارٍ، كأنّه نسى ثم تدارك كلامه، وسألته عن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[1] فقال: هذا كالأوّل؛ لان مضاعفة العذاب هو لقيُّ الأثامِ، ومثل ذلك من الكلام: إن تأتِنا نُحْسِن اليك نُعْطِك ونَحْمِلْك، تفسّر الاحسان بشيءٍ هو هو، وتجعل الآخِر بدلاً من الأول))[2].

يتبين من قول الخليل وسيبويه في هذا الجانب المهم من جوانب جملة الجزاء انه اذا وقع ما بين فعل الشرط وجوابه أو بعد جواب الشرط فعلاً اخر غير فعل الشرط وجوابه، وكان متمماً لما قبله من الفعل حالاً له فان هذا الفعل يرفع اما اذا لم يتمم معناه فعل الشرط أو جوابه وكان مفسراً له شارحا جزم هذا الفعل وقد أخذ الفراء عن الخليل وسيبويه فكرتهما هذه وبنى عليها رأيه المطابق لرأي البصريين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3] إذ قال الفراء: (قرأت القراء بجزم (يضاعف) ورفعه عاصم بن ابي النّجُود[4]، والوجه الجزم وذلك ان كل مجزوم فسرته ولم يكن فعلا لما قبله فالوجه فيه الجزم، وماكان فعلاً لما قبله رفعته، فاما المفّسر للمجزوم فقوله ((ومن يفعل ذلك يلق اثاما)) ثم فسَّر الاثام، فقال: (يُضَاعَفُ له العَذابُ) ومثله في الكلام: ان تكلّمني تُوصني بالخير والبرّ اقبلْ منك، الا ترى انك فّسرت الكلام بالبر ولم يكن فعلاً له، فلذلك جزمت، ولو كان الثاني فعلاً للأوّل لرفعته،

---

(1) سورة الفرقان: الآية 68 ـ 69.

(2) الكتاب: 85/3 ـ 87.

(3) سورة الفرقان: الآية: 68 ـ 69.

(4) قرأ ابن كثير (يُضاعَّفْ) مشددة العين بغير ألف جزماً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (يضاعفُ) بالرفع غير ان ابن عامر قرأ (يُضاعَفْ) بغير الف ويشَّدد العين، قرأ حفص عن عاصم ونافع وأبو عمر وحمزة الكسائي (يضاعفْ) جزماً، ينظر: السبعة في القراءات: ص67.

كقولك: ان تأتنا تطلب الخير تجدهُ، الا ترى أنك تجد (تطلبُ) فعلاً للأتيان به كقيلك: ان تأتنا طالباً للخير تجده، قال الشاعر[1]:

متى تاته تَعْشُو الى ضَوْء ناره   تجد خير نار عنَدها خَيْرُ موقد

فرفع (تعشو) لانه أراد: متى تاتنا عاشيا، ورفع عاصم (يضاعف له) لانه أرادالاستئناف)[2].

يتجلى مما تقدم وجه تأثير واضح للخليل في الفراء في مجيء الفعل بعد فعل الشرط أو جوابه، فإذا كان متمما له حالا منه رفع، كما في قول الشاعر (تعشو) بمعنى عاشيا حالاً للفعل ومتمماً لمعناه، واذا كان مفّسراً له ومبنياً وشارحاً لما سبقه من الفعل جُزم كما في قوله (يضاعف له).

مهما: من ادوات الجزم التي اشار اليها سيبويه عند سؤاله لاستاذه الخليل فقال: (سألت الخليل عن مهما فقال: هي ما ادخلت معها ما لغواً بمنزلتها مع متى اذا قلت: متى ما تأتني اتك، وبمنزلتها مع ان اذا قلت: ان ما تأتني اتك، وبمنزلتها مع اين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ ﴾[3] وبمنزلتها مع ايَّ اذا قلت: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[4] ولكنهم استقبحوا ان يكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا مَا مَا فأبدلوا الهاء من الالف التي في الاولى، وقد يجوز ان يكون مه كإذ ضُمَّ اليها مَا)[5].

يتفق الفراء مع الخليل في دخول (ما) على حروف الاستفهام، قائلاً:

---

(1) بيت شعري سبق ذكره، ينظر: مجالس ثعلب: 399/2.

(2) معاني القرآن للفرّاء: 273/2.

(3) سورة النساء: الآية 78.

(4) سورة الاسراء: الآية: 110.

(5) الكتاب: 59/3 ـ 60، و ينظر: المقتضب: 48/2، وكتاب حروف المعاني: 20/1، و شرح المفصل: 8/4، 42/7، وشرح المقدمة المحسبة: 246/1، والاشباه والنظائر: 108/1.

(اذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصلت بـ (ما) مثل قوله: اينما ومتى ما، وايٍّ ما، وحيث ما❖، وكيف ما، و ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[1] كانت جزاء ولم تكن استفهاماً، فاذا لم توصل بـ (ما) كان الاغلب عليها الاستفهام وجاز فيها الجزاء، فاذا كانت جزاء جزمت الفعلين الفعل الذي مع أينما واخواتها وجوابه كقوله تعالى ﴿وَلِكُلٍّ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ﴾[2] وقال الفراء: الا ترى انك تقول حينما تكون اكن ومهما تقل اقلْ) ومن ذلك ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[3] وصل الجزء بما، فإذا كان استفهاماً لم يصلوه بما، تقولون: كيف تصنع ؟ وأين تذهب اذا كان استفهاما لم يصل بما، واذا كان جزاء وصِل وتُرك الوصل)[4].

ويتفق أبو بكر الانباري مع الخليل ايضاً في رأيه الذي ذكره عن (مهما) إذ ذكر الانباري رايين احدهما يشابه راي الخليل في كونهما كلمتين (ما) اضيفت لها (ما) والاخر كون (مهما) كلمة واحدة هي (ماما) فأبدلت الالف هاء وهو في هذا لا يختلف معه ايضا، إذ قال ابو بكر الانباري عن قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[5] (مهما) حرف واحد، كان الاصل فيه (ماما) وفأبدلوا من الألف هاء ثم وصلوا (مه) بـ (ما) فدلّت على المعنى ومعنى (مهما) الجزاء وجواب الجزاء الفاء التي في قوله: ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[6] قال امرؤ القيس:

---

(1) سورة الاسراء: الآية: 110.

(2) سورة البقرة: الآية 148.

(3) سورة الاسراء: الآية: 110.

(4) معاني القرآن للفراء: 189/2 ـ 190

(5) سورة الاعراف: 132.

(6) سورة الاعراف: الآية 132

اغـــرَّك مِنّـــي أنَّ حُبَّـــكِ قـــاتلي وأنَّـكِ مهمـا تـأمُري القلْبَ يُفعَلِ[1]

وقال زهير:

فلا تكتُمُّن الله ما في صدوركم ليخفى ومهما يُكْتَم الله يعلَمِ[2]

وقال اخرون: أصل (مهما) (ما) فوصلت العرب (ما) الاولى بـ (ما) الثانية كما قالوا (انما) فوصلوا (ان) بـ (ما) فثقل عليهم ان يقولوا (ماما) فأبدلوا من الألف الاولى هاء ليفرقوا بين اللفظين[3]. وأبو بكربن الانباري لا يخالف الخليل في ان أصلها (ماما)، وهذا لا يهم في ان أصلها كلمة أم كلمتان ذلك انه يذهب مذهب الخليل في ابدالها وتركيبها.

وقد خالفهما الرأي ابن هشام فقال عن مهما (وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك)[4].

الجملة الشرطية:

تتألف الجملة الشرطية من ركنين أساسيين هما فعل الشرط وجواب الشرط، فضلاً عن ان أدوات الشرط التي ذكرناها آنفاً ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في أساسيات هذه الاركان، وقد يتصل اللام بجواب الشرط اذا كان فعل الشرط ماضّيًا ونجد وضوح القول هذا عند الخليل، فيما نقل عنه سيبويه إذ قال: (زعم الخليل انه لا يحسن في الكلام (ان تاتني لأفْعَلنَّ) من قبل ان

(1) ديوان امرؤ القيس: 33.

(2) ديوان زهير: 18.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 340/1 ـ 341.

(4) مغنى اللبيب: 436.

(لأفْعَلَنَّ) يجيء مبتدأةً، الا ترى ان الرجل يقول: (لأَفعلنَّ كذا وكذا) فلو قلت: (ان اتيتني لأكرمنك، وان لم تأتني لاغمنَّك) فلاُ بَّد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة، لانها لليمين، كانك قلت: والله لئن اتيتني لاكرمنك)[1] وتتصل اللام بجواب الشرط مع الفعل الماضي ولا يجوز ان تاتي مع المضارع وسبب اتصالها بالماضي، وذلك لان جواب اليمين يكفي عن جواب الشرط، وهذا المبدأ الذي وصفه الخليل لدخول اللام قد اخذ به الفراء عند ذكره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[2]إذ قال: ((من) في موضع رفع وهي جزاء، لان العرب اذا احدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل، و لايكادون يجعلونه على (يَفْعل) كراهة ان يحدث على الجزاء حادث وهو مجزوم، ألا ترى انهم يقولون: سل عمَّا شئت، وتقول لا آتيك ما عشت، ولا يقولون: ما تعش؛ لأن (ما) في تأويل جزاء وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل الى فَعل؛ لان الجزم لا يستبين في فعَل، فصيرَّوا حدوث اللام وان كانت لا تُعرّب شيئا كالذي يُعَرّب، ثم صيَّروا جواب الجزاء بما تُلقى به اليمين يريد تستقبل به امَّا بلامٍ واما بـ (لا) واما بـ (ان) واما بـ (ما) فتقول في (ما): لئن اتيتني ما ذلك لك بضائع، وفي (ان): لئن اتيتني ان ذلك لمشكور لك قال الفراء: لا يكتب (لئن) الا بالياء ليفرق بينها وبين لان[3] وفي (لا): ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[4] وفي اللام ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ

(1) الكتاب: 65/3 ـ 66.، وينظر: سر صناعة الاعراب: 396/1.

(2) سورة البقرة: الآية: 102.

(3) معاني القرآن للفراء: 65/1 ـ 66.

(4) سورة الحشر: الآية: 12.

﴿ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ﴾[1] وانما صيروا جواب الجزاء كجواب اليمين لان اللام التي دخلت في قوله (ولقد علموا لمن اشتراه) وفي قوله: ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[2]. وفي قوله (لئن اخرجوا) انما هي لام اليمين، كان موضعها في اخر الكلام، فلّما صارت في أوله صارت كاليمين، فُلْقيت بما يُلْقى به اليمين، وان اظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته، فقلت: لئن تقم لا يقم اليك)[3] يتبين من قول الفراء هذا الأثر الواضح والجلي الذي تركه الخليل في علماء المدرسة الكوفية ولا سيما الفراء في أخذه عن الخليل إذ نجد الفراء يأخذ عن الخليل رأيه في عدم دخول اللام مع صيغة (يفعل) المضارعه للفعل ودخولها مع الماضي تجنباً للاشكال الذي يمكن ان يخل في مفهوم الجملة كما ان دخول اللام هذه من شأنها ان تحيل جملة الجزاء الى جملة اليمين، لذا يجب ان يستعمل معها من الافعال ما يستعمل معها عندما تأتي لليمين.

وقد علل ابن السراج قول الخليل فقال: (ولا يجوز: ان تأتني لأفعلنَّ، ويجوز: ان اتيني لأكرمَّنك، وان لم تأتني لأغمنك؛ لان المعنى: لئن أتيتني لأكرمنك، فما حسن ان تدخل اللام على الشرط فيه حسن ان يكون الجواب لأفعلنَّ وما لم يحسن في الشرط اللام، لم يحسن في الجواب، لان الجواب تابع فحقه ان يكون على شكل المتبوع، ولا يحسن ان تقول: (لأن تأتني لافعلنَّ) فلما قبح دخول اللام في الشرط قبح في الجواب ولو قلت ذاك ايضا لكنت قد جزمت (بأن) الشرط

(1) السورة والاية نفسها.

(2) آل عمران: الآية: 81.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 66/1.

واتيت بجوابها غير مجزوم، ويجوز ان تترك: (آتيك ان تأتني) فتستغني عن جواب الجزاء بما تقدم)[1].

النصب على نزع الخافض:

ان النصب على نزع الخافض وارد عند العرب ولا سيما سيبويه الذي ذكره في باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين، فان شئت اقتصرت على المفعول الاول وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الاول ((وذلك قولك: اعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثّياب الجياد: ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبد الله، ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[2] وسميته زيداً، وكنيت زيدا ابا عبد الله، ودعوته زيداً، اذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وان عنيت الدعاء الى امر لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر[3]:

أسْتغِفرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيَه ... ربَّ العِبادِ اليه الوَجْهُ والعَملُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزَّبيدي:[4]

أمَرْتكُ الخيَر فافْعَلْ ما أمُرْتَ به ... فقد تركُتكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ

وانما فُصِلَ هذا انّها افعال تُوصَلُ بحروف الاضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرّجال، وسمَّيته بفلان، كما تقول: عرَّفتُه بهذه العلامة وأوضحته بها،

(1) الأصول في النحو: 161/2.

(2) سورة الاعراف: الآية 155.

(3) لم يعرف قائله.،ينظر: خزانة الادب(محققة): 111/3.

(4) نسب البيت الى عمرو بن معد يكرب وقيل للعباس بن مرداس وقيل زرعة بن السائب وقيل خفاف بن ندبة، خزانة الادب: 164/1 ـ 166.

وأستغفرُ الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس:

آليتُ حَبَّ العِرَاق الدَّهْرَ اطعمُهُ والحبُّ يأكلُهُ في القرية السوُّسُ

يريد: على حَبّ العراق

وكما تقول: تُنَبِّئتُ زيداً، يقول: ذاك؛ اي: عن زيد، وليست (عن وعلى) ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] وليس بزيد، لأنَّ (عن وعلى) لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب، وليست استغفرُ الله ذنباً وأمرتَك الخير أكثر في كلامهم جميعاً، وانَّما يتكلّم بها بعضهم، فأمَّا سمَّيتُ وكنيت فإنما دخلْتها الباء على حدّ ما دخلت في عرَّفْت، تقول: عرَّفتهُ زيدا ثم تقول: عرَّفته بزيد، فهو سوى ذلك المعنى، فانما تدخل في سمَّيت وكنَّيت على حدّ ما دخلت في عرَّفته بزيد، فهذه الحروف كان أصلُها في الاستعمال ان توصل بحروف الاضافة، وليس كل الفعل يفعل به هذا، كما انه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى الى مفعولين، ومنه قول الفرزدق:[2]

منَّا الذي اختِيرَ الرّجالَ سماحةً وجوداً اذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ[3]

يبدو ان سيبويه يرى ان حذف حرف الجر يمكن ان يوصل الفاعل الى المفعول به ويرى ان هذا االحذف كما انه سائد في لغة القران الكريم والعرب إلاَّان هذا الحذف غير مطرد في جميع الحالات الاعرابية، وقد أخذ الفراء بهذا

---

(1) سورة النساء: 79، 166، سورة الفتح: الآية 48.

(2) ديوان الفرزدق: 516.، خزانه الادب: 672/3 برواية (ومنا الذي).

(3) الكتاب: 38 ـ 39.

القول كما نرى واضحاً في كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[1] إذ قال: ((العرب تقول: هَزَّ بهِ وهزَّه، وخذ بالخطام، وتعلّق زيدا وتعلق بزيد، وخذ براسه وخذ راسه، وامدد بالحبل (وامدد الحبل) قال الله: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[2] معناه: فليمدد سببا (الى السماء) وكذلك في قوله (وهزي اليك بجذع النخلة) لو كانت: وهزي جذع النخلة كان صوابا[3].

وكذلك اخذ به ابو بكر الانباري فقال: ((تعلقت الخطام بمعنى: تعلقت بالخطام، انشد الفرَّاء قال انشدني الكسائي:

تعلقت هنداً ناشئا ذات مِئزَرٍ وانت وقد فارقت لم تَدْرِ ما الحُلمْ[4]

أراد: تعلّقْت بهند فأسْقط الباء، وانشد الفرَّاء:

نغالي اللحم للاضياف نِيئاً ونرخِصُهُ اذا نَضِجَ القُدورْ[5]

أراد نغالي باللحم فاسقط الباء[6].

التعدية بحروف الجر:

إن الهدف من التعدية جعل الفعل اللازم متعدياً ويتعدى الفعل بحروف الجر، وحروف الجر انما تدخل الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل الى الاسم، لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه، لانها افعال ضعفت عرفا واستعمالا فوجب

---

(1) سورة مريم: الآية: 25.

(2) سورة الحج: الآية 15.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 165/2.

(4) لم يعرف قائله، ينظر: معاني القرآن: 228/1.

(5) لم يعرف قائله.

(6) ايضاح الوقف الابتداء: 189/1.

تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجروراً وموضعه نصباً بانه مفعول[1].

ومن الالفاظ المتعدية بحرف الجر لفظ (العدل) وهذا الفعل قد وضع له الخليل ضوابط لتعديته بحرف الجر وهي ان العدل: الطريق، ويقال: الطريق يُعْدَلُ الى مكان كذا، فاذا قالوا يَنْعَدِلُ في مكان كذا ارادوا الاعوجاج[2]، الخليل أراد بيان ان العدل يتعدى بحرف الجر (الى) دون (في)، لان (في) يعطي معنى يغاير المعنى الذي يدل عليه العدل وهو الاعوجاج.

وقد سار الفراء في اخذه لهذا المعنى من الخليل عند تعليله لمن شدد قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴾[3] (قال: ومن قرأ (فعدلك) مشددة[4] فانه أراد والله اعلم جعلك معتدلا معدل الخلق، وهو اعجب الوجهين الي واجودُهما في العربية، لانك تقول: في ايّ صورة ما شاء ركبك، فتجعل (في) للتركيب أقوى في العربية من ان يكون (في) للعدل، لانك تقول: عدلتك الى كذا وكذا، وصرفتك الى كذا وكذا، اجود من ان تقول: عَدَلتك فيه وصَرَفتك فيه)[5].

فالفراء لا يختلف مع الخليل في مجيء عدل متعدياً بـ (الى) دون (في).

يتجلى من قول الفراء هذا انه قد استشهد بما قالته العرب وهو ما نقله عن الخليل وسيبويه لنا وحذا حذوه في هذا المذهب ولم يقف الفراء عند هذا الموضع

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 65/7، 9/8.

(2) العين: 40/2.

(3) سورةالانفطار: الآية 7.

(4) قرا (فعدّلك) أبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وابو جعفر ويعقوب وأبو عبيدة وأبو حاتم، ينظر: السبعة في القراءات: 674 والبحر المحيط: 437/8.

(5) معاني القرآن للفراء: 244/3.

فقط بل نجده يذكر التضمين في عدَّة مواضع في كتابه يقرُّ فيها بوجوده اخذا اياه عن البصريين فنرى رأيه في وقال عن قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾[1] ((حقيق على ان لا اقول)) وفي قراءة عبد الله[2] (حقيق بان لا اقول على الله) فهذه حجة من قرأ (على) ولم يضف والعرب تجعل الباء في موضع على، رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنة وبحال حسنة)[3].

المفعول المطلق:

المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً، أو واقع على مفعول، وقد يسمي فعلاً وحدثاً وحدثاناً ، وهو أصل الفعل لأفرعه خلافاً للكوفيين[4].

ومن المصادر التي انابت عن الفعل عند البصريين ما جاءنا الخليل به في المفعول المطلق (مرحبا واهلا) إذ قال عنهما الخليل: (وقوله مرحبا: اي: انزل في الرحب والسعة، قال الليث وسئل الخليل عن نصبه فقال: فيه كَمينُ الفعل، أراد: أنِزل أو أقم، فنصب بفعل مضمر، فلما عرف معناه المراد أُميت الفعل)[5].

(1) سورة الاعراف: الآية: 105.

(2) قرأها حمزة والكسائي وأبو عمرو وورش ونافع والحسن (حقيق عليَ أن) وقرأها عبد الله بن مسعود والاعمش (حقي قان) وقرأها أبيٌّ (حقيق بأن). البحر المحيط: 356/4.

(3) معاني القرآن للفرَّاء: 986/1.

(4) تسهيل الفوائد: 87.

(5) العين: 215/3.

وقال الخليل: (والعرب تقول: مرحبا واهلا ، ومعناه: نزلت رحباً؛ اي: سعة واتيت أهلا لا غرباء)[1].

هذه الالفاظ النائبة مناب الفعل في حقيقتها منصوبة بفعل مضمر يفسره المذكور، هذا عند البصريين، اما الكوفيون فعند عودتنا الى مصادرهم ولا سيما في هذه الالفاظ وجدنا وجه التطابق واضحاً من ذلك يطالعنا قول الفراء في هذا إذ قال: (مرحبا واهلا وسهلا حروف وضعت في موضع المصدر، يذهب الفراء الى ان التاويل: رحب الله بك ترحيبا ، واهلك الله تاهيلا ، وسهل امورك تسهيلاً ، فاقيمت الأسماء مقام المصادر، قال الله عزوجل: ﴿لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[2][3]،وقال الاصمعي (تاويل (مرحباً) و (أهلاً) و (سهلاً) لقيت مرحبا ، اي: سعة ، ولقيت اهلا كاهلك، ولقيت سهلا في امورك، اي: سهلها الله عليك ولك، قال: وانما سميت الرحبة رحبة لا تساعها)[4].

ظرف المكان:

هو كل مكان وقع فيه الفعل ودل عليه دلالة واحدة مبهمة غالباً خلافاً لظرف الزمان، وهو ينقسم على ضربين: مبهم ومختص فالمبهم: مالم يكن له اقطار تحيط به ولاحد يحصره، وذلك مثل الجهات الست ومثل ميل وبريد وفرسخ.

---

(1) المصدر نفسه: 90/4.

(2) سورة ص، الآية: 60.

(3) الاضداد لابي بكر بن الانباري: 257.

(4) المصدر نفسه: 257.

والمختص: كل مكان حوته حدوده واكتنفته اقطاره كالقرية والسوق والبلد والمشرق والمغرب والشام واليمن وما اشبه ذلك[1]، والفرق بينهما في عمل الفعل فيهما ان المبهم يتعدى اليه الفعل بنفسه نحو قولك: سرت بريداً أو قطعت ميلاً، والمختص لا يتعدى اليه الفعل الا بوساطة من حرف جر غالباً، تقول: سرت الى السوق، وذهبت الى المشرق.... ولا يجوز سرت السوق ولا ذهبت المشرق خلافاً لظرف الزمان؛ لان الفعل قوي عليه لشبهه به وانقسامه الى الماضي والحال والاستقبال متعدى اليه بنفسه، وبحرف جر سواء أكان مبهما أو مختصا تقول: سرت اليوم وسرت في اليوم وقلنا غالباً احترازاً من فعلين كثر استعمالهما متعدياً الى المختص بانفسهما وهما: ذهبت الشام، ودخلت البيت، ولا يجوز ان يقاس عليهما فذهب خاص للشام لا يجوز فيه ان تقول: ذهبت مكة، وانما تقول: ذهبت الى مكة، ودخلت عام لكل مدخول فيه، تقول: دخلت البيت، ودخلت السوق والقرية[2].

ان هذه التفاصيل التي ذكرتها عن ظرف المكان والتي اسهب ابن حيدرة في ذكرها نجد ان اول من قال بها من النحويين هو سيبويه تلميذ الخليل والذي أريد بيانه هنا هو مجيء دخلت البيت وذهبت الشام) التي قال عنها سيبويه (ويتعدى الفعل الى ما اشتق من لفظه اسما للمكان والى المكان، لانه اذا قال ذهب أو قعد فقد علم ان للحدث مكانا وان لم يذكره كما علم انه قد كان ذهاب، وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد، وجلست مجلساً حسناً، وقعدت مقعداً كريماً، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجهاً من الوجوه، وقد قال بعضهم:

(1) كشف المشكل: 1/465 ـ 466.

(2) كشف المشكل: 1/466.

ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ، لانه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت)[1].

وهذا الشذوذ في مجيء هذه الافعال مع (الشام) قد نجد ان أثره قد امتد الى الفراء ايضا عازياً مجيئها الى العرب قائلاً: (العرب تقول: الى اين تذهب ؟ واين تذهب ؟ ويقولون: ذهبت الشام، وذهبت السوق، وانطلقت الشام وانطلقت السوق، وخرجت الشام سمعناه في هذه الاحرف الثلاثة: خرجت، وانطلقت وذهبت... واستجازوا في هذه الاحرف القاء (الى) لكثرة استعمالهم اياها)[2].

لم يمانع الفراء على مجيء هذه الظاهرة عند العرب ولم يبد أيّ اعتراض عليها مما يدل على ان هذا الاثر البصري قد امتد الى نحو الفراء، الا ان الفراء لم يك دقيقا في نقله كما زعم هذا عن العرب؛ لان العرب قد خصصت (دخلت وذهبت) من بين هذه الالفاظ التي تحذف معها (الى) ولم تخصص (فرحت وانطلقت) مما يدل على ان من نطق بهذه الالفاظ قاس على (دخلت وذهبت) ظنا منه انه ينطبق عليها ما انطبق على (دخلت وذهبت) من الحكم لانها نظيرتها في المعنى.

(1) الكتاب: 35/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 243/3.

المبحث الرابع
الأبواب النحوية

1. الاستثناء: (اخراج بعض من كُلٍّ بالّا أو بكلمة فيها معنى (الا) مثل: جاء القوم الا زيداً، وشرطه ان يكون المستثنى أقلُّ من المستثنى منه مثل عندي عشرة إلا أربعة ولو قلت: عندي عشرة إلاّ تسعةٌ لم يجز عند الأكثر؛ لانك انما تخرج بعضاً من كلٍّ والبعض أقل من الكلِّ؛ فان كان من موجب كان منفياً مثل جاء القوم الا زيداً فكما أوجبت المجيئ للقوم نفيته عن زيد، وان كان من منفي كان موجباً مثل: ما جاء القومُ الا زيداً، فكما نفي المجيء عن القوم اوجبته لزيد؛ لان الا تخرج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها ويدخل ما بعدها في ما خرج منه ما قبلها)[1] واشهر أداة من أدوات الاستثناء الذي بَّينا حده هي (إلاّ) وأول من ذكرها من العلماء هو الخليل وقد ذهب الى ان (الا) أداة بسيطة لاتكريب فيها دليل قوله (الا التي للاستثناء بمنزله دفلى)[2]؛ اي لا تعقيد فيها ولا التواء.

2. ومن الآراء البصرية التي كان فيها أثر في الفكر الكوفي رأيهم في الاستثناء إذ قال سيبويه (زعم الخليل ـ رحمه الله ـ ان في قولك: ما فيها إلّا إياك احدٌ، وما لي إلاّ أباك صديقاً انما عملهم على نصب هذا انم المستثنى انما وجهه عندهم ان يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لان الاستثناء انما حده ان تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على

(1) كشف المشكل: 4949/1 ـ 495.

(2) الكتاب: 332/3.

وجهه قد يجوز اذا اخرّت المستثنى)[1] وقد اشار الفراء الى رأي الخليل هذا ولكن ليس في باب تقديم المستثنى منه إذ قال في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2].

(رفعت ما بعد (الاّ)؛ لأن في الذي قبلها جحداً وهو مرفوع ولو نصب كان منصوباً)[3].

وكما اشار اليه من الكوفيين ثعلب فقال: (ما عندي إلاّ خمسون دراهم وإلاّ خمسون دراهم، وإلاّ خمسون دراهمُ، وإلاّ خمسين دراهمَ، وأنشد:

ومالي إلاّ آل احمد شيعةٌ

و(آل أحمد) يرويان جميعاً، ولايس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه)[4] وافق الفراء وثعلب الخليل في مجيء الرفع والنصب اذا تأخر المستثنى.

أدوات الاستثناء:

1. (إلاّ):

تقدم ذكرها.

2. غير:

اسم يقع في الاستثناء موقع (إلاّ) فإن كان الاسم الذي قبلها مرفوعاً منفياً رفعتها، كذلك إن كان مخفوضاً خفضتها وانما وجب ما ذكرناه؛ لأن (غَيْرَ)

(1) المصدر نفسه: 338/2.

(2) سورة النمل: الآية: 65.

(3) معاني القرآن للفراء: 298/2.

(4) مجالس ثعلب: 49/1

عاملة، فاذا حلت محلَّ (إلاّ) وجب ان يخفض المستثنى على جميع الوجوه، ولابُدَّ (غَيْرَ) منَ اعراب فنقل اعراب المستثنى اليه ليْدل ذلك على انها قامت مقام حرف الاستثناء[1].

وقد ذهب الى ذلك الخليل ويونس رحمهما الله (إذ زعما أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ، فالوجه الجرٌ؛ وذلك ان غير زيدٍ في موضع إلاّ زيدٌ وفي معناه فحملوه على الموضع كما قال:

❖ فلسنا بالجبال ولا الحديد

فلما كان في موضع إلاّ زيدٌ، وكمان معناه كمعناه حملوه على الموضع، والدليل على ذلك أنّك إذغ قلت غيرُ زيد، فكأنك قد قلت إلاّ زيدٌ الا ترى انك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلاّ عمروُ، فلا يقبح الكرلام كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد والاّ عمرو)[2] وقد أخذ بهذا القول الكسائي فيما نقله عنه الفراء في مجيء (الا) بمعنى (غير) فقال: (ورأيت الكسائي يجعل (إلاّ) مع نالجحد والاستفهام بمنزلة (غير) فينصب ما أشبه هذا على كلمة واحدة، وأحتج بقول الشاعر:[3]

فلم يَدْرِ إلاّ الله ما هَيجت لنا أهلّةٌ أناءِ السديار وشامُهَا

ولا حجه في ذلك لأن (ما) في موضع أي فلها فعل مضمر على كلامين، ولكنه حُسن قوله بقول الله عزَّ وجلَّ ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[4] فقال:

(1) العلل لابن الوراق: 260.، ينظر: المقتصد: 709/2، الايضاح في شرح المفصل: 369/1.

(2) الكتاب: 344/2، ينظر: الأصول في النحو: 285/1، الايضاح في شرح المفصل: 369/1.

(3) ديوان ذو الرُّمه: 636.

(4) سورة الانبياء: الآية: 22.

لا أجد المعنى إلاّ لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وأحتجّ يقول الشاعر[1]

أبـــني لبَيْنـــى لَـــسْتُم بيـــدٌ   إلاّيـــد ليـــست لهـــا عـــضد

فقال لو كان المعنى إلاّ كان الكلام فاسداً في هذا ، لأني لا اقدر في هذا البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ها هنا مذهباً))[2].

وقد اشار احمد بن يحيى ثعلب الى مجيء (غير) بمعنى (إلاّ) بقوله: (ما يعجبني أن يقوم إلا زيد) قال مثل هذا كثيرٌ في القرآن، وهو بمعنى غير، قال: والعرب تقول: (ما كائنٌ إلاّ قائماً) تذهب به مذهب غير))[3] أتفق الكسائي وفراء وثعلب على مجيء غير بمعنى (إلاّ) داخلة في حد الاستثناء الذي أقرَّ علماء المدرستين البصرية والكوفيه ذلك مان (غيْرٌ) تعرب أعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) فمتى ما كان كالكلام تاماً والمستثنى منه مذكور وجب نصبهما ، ومتى ما كان الكلام غير موجب وذُكر المستثنى منه و (غير) جائز نصبها أو أتباعها على البدلية ، والاتباع افضل، ومتى ما كان الكلام غير تام بمعنى أن المستثنى منه غير مذكور فتكون (غير) حسب موقعها من الاعراب.

ومما جاءت به (غير اداة استثناء وأجيز فيها الرفع والنصب ما جاء به الخليل في قوله: ((ما أتاني الا انهم قالوا كذا وكذا ، فأن في موضع اسم مرفوع، كأنه قال: ما أتاني إلاّض قولهم كذا كذا ، ومثل ذلك قولهم: ما منعني علي فلانّ والحجة على انَّ هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدَّثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

---

(1) ينسب لاوس بن حجر، ينظر: ديوانه: 21.

(2) معاني القران للفراء: 101/2.

(3) مجالس ثعلب: 166/1.

كمْ يَمْنع الشَّرْبَ منها غير أنْ نطقتْ   حمامــة في غــصونٍ ذات أو قــالِ

وزعمـو ان ناسـاً مـن العـرب ينـصبون هـذا الـذي في موضـع الرفـع، فقـال الخليل ـ رحمه الله ـ (هذا كنصب بعضهم يوْمئذٍ في كلّ موضع فكذلك غير أن نطقت)[1] فهذا البيت الذي استشهد به أبو الخطاب يرفع (غيرُ) أجاز الخليل فيه أن تنصب (غير) في هذا الموضع.

ولعل النصب الذي أجازه الخليل في هذا البيت هو مذهب قبائل بعض بني أسد وقضاعة نستدل على هذا من خلال قول الفراء الذي اوضح فيه النصب في هذه القبائل مستشهداً بالبيت الشعري نفسه الذي أنشده الخليل من ذلك قوله: (وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلاّ) نصبوها تمَّ الكلام قبلها أولم يتم فيقول: ((ما جاءني غيرك وما أتاني أحدٌ غيرك)وانشدني المفضل:

كم يمنع الشرب منها غير أنْ هتفت   حمامــةٌ في ســحُوق ذاتٍ أو قــالِ

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص، وقال الآخر

لا عيـب فيهـا غـير شُـهْلةِ عينهـا   كـذا عتـاق الطـير شُـهْلاً عيونهـا

فهذا نصب والكلام تامٌ قبله)[2]

أوضح الفراء إحد الحالات التي تأتي عند بعض بني أسد وقضاعه وهي نصب (غيرَ) سواء أتقدمها كلام تام أو ناقص، وكما سبق إن بينا أن الخليل أجاز هذه الحالات الاعرابية لـ (غير) لورودها في لغة العرب، ومن هذا يتبين أثر الخليل واضحاً في الفراء في القول بجواز نصب (غير) الى وهو يعزو ذلك لهجات بعض القبائل العربية.

(1) الكتاب: 2/329 ـ 330

(2) معاني القرآن للفرّاء: 1/382 ـ 383

من هذا يتبين انه لا صحة لكلام أصحاب كتب الخلاف باجازة بناء (غير) على الفتح مطلقاً[1] لثبوت نفي هذه الاجازة عند الكسائي والفراء وثعلب

3. سوى:

من الأدوات التي ذكرها الخليل في باب الاستثناء في نحو ما أتاني القوم سواك، قال سيبويه: (فزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن هذا كقولك أتاني القوم مكانك وما أتاني أحد مكانك، إلاّ أن في سواك معنى الاستثناء)[2]، فسوى هنا وقعت ظرفاً عند الخليل وقد أجاز الخليل فيها ان تكون من أدوات الاستثناء؛ أي تكون بدلاً من (الا) الاستثنائية أو غيرها من الادوات كما أعطيت (سوى) عند حلولها موقع (الا) من الاعراب ما أُعطي لـ(الا) في انها تأخذ اعراب نالاسم الواقع بعدها، كما ذكرسيبويه الى ان (سوى) تكون بمعنى (غير) قائلاً: (فعلوا ذلك، لان معنى سواءٍ معنى غير))[3] قال سيبويه ذلك بعد ان استشهد بابيات الشعر الاتية فقال (وذلك قول المرار بن سلامة العجلي)):

ولا ينطق الفحشاءَ مَنْ منهمُ　　اذا جلسوا منَّا ولا مِنْ سِوائنا[4]

وقال الاعشى:

وما قصدت من اهلها لسوائكما[5]

---

(1) ينظر: التبيين: 416، والانصاف: 287/1، المسألة: 38.

(2) الكتاب: 350/2، و ينظر: الاصول في النحو: 287/1.

(3) المصدر نفسه: 32/1.

(4) خزانة الادب: 60/2.

(5) صدره: تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي. ديوان الاعشى: 65

وقال خطام المجاشعي:[1]

وصـــــاليات ككمـــــا يُـــــؤثْفَيْنَ

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ومعنى الكاف معنى مثل[2]

بين سيبويه في هذه الابيات مجيء (سوى) بمعناها، واستعمل كلاً منهما ليؤدي معنى الاستثناء فضلاً عن معنى الظرفيه.

فاستشهدوا بها في تفسيراتهم لايات الله فمن ذلك ما جاء عند الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾[3] إذ قال: (ان العرب اذا استثنى شيئاً كبيراً مع مثلهِ أو مع ما هو اكبر منه كان بمعنى (الا) فمن ذلك قوله (خالدين فيها ما دامت السموات والارض)، سوى ما يشاء من زيادة الخلود فيجعل (الا) مكان (سِوىَ) فيصلح، وكأنهً قال: خالدين فيها مقدار ما كانت السموات وكانت الارض سوى ما زادهم من خلود)[4].

وقال الفراء ايضاً عن قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] (الا في هذا الموضع بمنزلة (سوى) كانك قلت: لو كان فيهما الهة (سوى) أو (غير الله لفسد اهلهما يعني اهل السماء والارض)[6].

وعلق ابو جعفر النحاس على هذه الاية فقال: (التقدير عند سيبويه والكسائي (غير الله) فلما جعلت (الا) في موضع (غير) اعراب الاسم الذي بعداها

(1) خزانة الادب: 367/1.

(2) الكتاب: 3231/1.

(3) سورة هود: الآية: 107.

(4) معاني القرآن للفراء: 28/2.

(5) سورة الانبياء: الآية: 22

(6) معاني القرآن للفراء: 200/2، و ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 68/3، والبيان في غريب إعراب القرآن: 159/2.

باعراب (غير) كما قال:

وكـــل اخٌ مفارِقُـــهُ اخـــوهُ لَعَمـــرُ أبيـــكَ الا الفرقـــدانِ

وحكى سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا، وقال الفراء: الا ههنا في موضع (سوى)، والمعنى: لو كان فيهما الهه سوى الله لفسد اهلهما)[1].

وما أشار اليه أبو جعفر النحاس من رأي لسيبويه والكسائي في كون (الا) في معنى (غير) لا يبعد عنها ان تكون ايضاً بمعنى (سوى)، لان (غير وسوى) يؤديان معنى الاستثناء يدل على هذا قول الفراء في مجيء (سوى) بمعنى (غير) في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[2] إذ قال: (قد تكون سواء في مذهب (غير) كقولك للرجل: ءاتيت سواءك))[3] فسواء اسم وقع مفعولاً به الاية الكريمة وفي مثال الفراء، ووقوعها اسماً لا يخرجها عن مشابهتها لـ(غير) على الرغم من حملهما الظرفية كما اسلفنا.

وقال الفراء عن مجيء (الا) بمنزلة (سوى) في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[4] فإلاّ في هذا الموضع بمنزلة سوى كانه قال: لا تنكحوا، لا تفعلوا سوى ما قد فعل اباؤكم كذلك قوله (لايذوقون فيها الموت) سوى الموتةالاولى، ومثله ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[5] اي سوى ما شاء ربك لهم من الزيادة على مقدار الدنيا من الخلود)[6].

يتبين مما سبق من اقوال علماء الدرستين في (سِوى) انها اداة لم يختلف

---

(1) اعراب االقرآن للنحاس: 68/3.

(2) سورة البقرة: الآية: 108.

(3) معاني القرآن للفرّاء.

(4) سورة الدخان: الآية: 56.

(5) سورة هود: الآية: 107.

(6) معاني القرآن للفراء: 44/3.

العلماء، اي غيرك، وحكي ذلك ابو عبيد عن ابي عبيدة قول الاعشى الذي انشده سيبويه:

وما قصدت من اهلها لسوائكما

اي: لغيرك، فهذا بمعنى (غير) و هي أيضاً غير ظرف، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن كان تكون بمعنى (غير) وفيها لغات اذا فتحت مدت لا غير، واذا ضمت قصرت لا غير، واذا كسرت جاز المد والقصر أكثر[1].

وقد اختلف في كونها ظرفاً وغير ظرف فذهب ابن هشام في التوضيح[2] الى انها ظرف فقال: اليه اذهب، وذهب الزجاج وابن مالك الى انها مليست ظرفاً البته وانها اسم مرادف لغير، فكما ان (غيراً) لاتكون ظرفاً ولا يلزم فيها النصب فكذلك (سوى)[3].

يتجلى من هذه الاقوال في مجيء (سوى) ظرفاً وغير ظرف اتفاق الفراء مع الخليل وسيبويه في مجيئها ظرفاً ولكنه غير ملازم لها لخروجها عن الظرفيه الى معنى الاستثناء ومجيئها بمعنى الاسم، ويرى العكبري[4] وابن الانباري[5] ان (سوى) لا تقع الا ظرفاً عند البصريين في حين تقع ظرفاً وغير ظرف عند الكوفيين وعند استقرائنا لمجيئها عند البصريين وجدنا ان الخليل وسيبويه مؤسسي المذهب البصري يذهبان الى مجيئها ظرفاً وغير ظرف عندما تكون بمعنى الاستثناء، كما ان مشابهتها لـ(غير) في العمل لا يلزمها الظرفيه، لان

(1) ينظر: الكتاب: 30/1 ـ 350/2، والاشباه والنظائر: 144/3، و همع الهوامع: 202/1.

(2) التصريح على التوضيح: 362/1.

(3) تسهيل الفوائد: 107.

(4) التبيين: 4309، المسألة: 68.

(5) الانصاف في مسائل الخلاف: 294/1، المسألة: 39.

(غير) تقع ظرفا كما تقع بديلة عن اداة الاستثناء وهذا الامر ينفي زعم من قال بظرفية (سوى) عند البصريين ويبين اثر مالخليل وسيبويه في الفراء ومن تابعه من الكوفيين.

4. لمّا:

من استعمالاتها ان تأتي أداة استثناء، ويُعدُّ الخليل أول من ذكر هذا الاستعمال لها، وقد تابع الخليلَ الفراء في استعمال (لما) اداة استثناء اذا قال الخليل ((ان لما بمعنى (الا) كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] [2].

ويلتقي معه الفراء في احد ترجيحاته لوجه مجيء (لما) مثقلة فيقول: (والوجه الاخر من التثقيل ان يجعلوا (لما) بمنزلة(الا) مع (إنْ) خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة انما اذا وضعت في معنى (إلاّ) كانها لَمْ ضُمَّت اليها (ما) فصار جميعاً استثناء وخرجتا من حد الجحد[3].

وقد اشترط ابن هشام لمجيئها اداة استثناء ان تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا فقال: (ان تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية نحو ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] فبمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو (انشدك الله لما فعلت)، اي: (ما اسالك الا فعلت، قال[5]:

قالت لهُ باللهِ ياذا البُردينْ   لما غنثتَ نَفَساً أو اثنين

(1) سورة الطارق: الآية: 4.

(2) العين: 322/8.

(3) معاني القرآن للفراء: 377/2.

(4) سورة الطارق: الآية: 4.

(5) كعب بن مالك قال هذه القصيدة في وقعة الخندق، ينظر: الدرر اللوامع: 200/1.

وفيه رد لقول الجوهري: (إنَّ لمَّا بمعنى إلاّ غيرُ معروف في اللغة)[1]

وقد سبق ان اوضحنا من اقوال الخليل والفراء ان (لمَّا) بمعنى (إلاَّ).

5. (الا) بمعنى لكن:

تأتي لكن بمعنى الاستثناء وتحمل معها معناه وقد رفعت (الا) اداة من ادوات الاستثناء بمعنى (لكت) في قول الخليل: (إلاّ) استثناء كقولك ما رايت احداً الا زيداً... ويكون ايجابا لشيء يؤكده، فيكون معنى (لكن) كقولك: زيد إلىّ غير وادّلإلاّ آني آخذ بالفَضْل[2].

وقال سيبويه عن فجيء (الا) بمعنى (لكن) {فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[3]، اي ولكن من رحم، وقوله عز وجل: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ ﴾[4] اي ولكن قوم يونس لما امنوا... وهذا الضرب في القرآن كثير[5].

تاتي (الا) بمعنى لكن، والمعنى يختلف عن الاستعمال اي انها تاتي بمعناها ولكنها لا تحتل موقعها اي لا يصح حذف (الا) وجعل لكن مكانها.

ونجد اثر الخليل ممتدا عنمد الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[6] إذ قال: لم ينفق نفقته مكافأة ليد احد عنده، ولكن انفقها ابتغاء وجه ربه، فإلاّ في هذه الموضع بمعنى (لكن)[7] وقال الفراء

---

(1) مغنى اللبيب: 370 ـ 371.

(2) العين: 352/8.

(3) سورة هود: الآية: 43.

(4) سورة يونس: الآية: 98.

(5) الكتاب: 325/2، ينظر: 319/2.

(6) سورة الليل: الآية: 19 ـ 20.

(7) معاني القرآن للفراء: 272/3.

يرد على من يزعم ان (إلاّ بمنزلة (لكن) لا بمعناها فقط فيقول ((وقد يقول بعض القراء واهل العلم ان (الا) بمنزلة (لكن وذاك منهم تفسير للمعنى، فامام ان تصلح (الا) مكان (لكن) فلا، مالا ترى انك تقول: ما قام عبد الله ولكن زيد فَتُظْهِرُ الواو وتحذفها، ولا تقول: ما قام عبد الله مالا زيد، إلاّ ان تنوي: ما قام الا زيد لتكرير اول الكلام[1].

فالفراء بهذا يعارض من يرى ان (الا) بمنزلة (لكن) ويتبين لنا ان هذا الرأي يتفق ورآي البصري في مجيء (الا) بمعنى (لكن) ولا تكون بمنزلتها تأثره برأي البصريين في ذلك ولا سيما الخليل.

التمييز: هو التفسير والتبيين فسواء اقلت تمييزاً أو تبييناً أو تفسيراً الا ترى انك ماذا قلت: عندي احد عشر كان الكلام جملة مبهمة يجوز ان تخصصها باي جنس شئت، فاذا قلت: رجلا أو ثوبا كان تفصيلاً لجملةٍ وتبيناً لمبهمة وتمييزاً لجنس ما عَدْدَت دون غَيرِهِ[2] ويكون موقعه الاعرابي (وجوب النصب على التشبيه بالمفعول لان ما قبله في تقدير الفاعل عن طريق التشبيه. وذلك انك اذا قلت: عِنْدي عِشْرُن درهماً، فالنُّون منعت الدرهم من الجر، كما منع الفاعل من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل وصار التمييز كالمفعول[3].

وياتي التمييز لازالة الابهام من النكرة، ويتضح هذا القول عند الخليل رحمه الله إذ زعم (ان المجرور بدل من التنوين ومع ذلك انك اذا قلت (لي مثله) فقد ابهمت كما انك اذا قلت (لي عشرون) فقد ابهمت الانواع، فاذا قلت (درهما) فقد اختصصت نوعا، وبه يعرف من اي نوع ذلك العدد فكذلك (مِثْلُهُ)

(1) معاني القرآن للفراء: 272/3.

(2) كشف المشكل: 484/1.

(3) العلل لابن الوراق: 254 وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1\348

هو مبهمٌ يقع على أنواع على الشجاعة والفروسية والعبيد، فاذا قال (عبداً) فقد بين من اي أنواع المِثْلُ، والعبدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعا، والنوع هو المثل، ولكنه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين ولا من اسمه، ولكنه كما تنصب العشرون، ويحذف من النوع كما يحذف من نوع العشرين، والمعنى مختلف، ومثل ذلك: عليه شَعَر كَلْبَيَنِ دَيْناً، الشَّعرُ مقدارٌ، وكذلك لي ملءُ الدار خيرا منك ولي خيرٌ منك عبداً ولي ملء الدار امثالك، لان خيرا منك نكرة، وامثالك ذكرة[1].

ان (لي مثله) كان مبهما، وقد تم بالاضافة الى ضمير المذكور زيدٍوعمرٍ، فاذا اتيت بما يبُيتهُ لم يكن الا النصب، فتقول: لي مثلهُ رجلاً، فهذا النصب مشبه لقولك: انا مُعْطِيه دْرهما، لان اضافته الى الهاء تمنع من جر درهم، وتوجب نصبه، فكذلك مثْلهُ ينصب ما بعده لامتناع الاضافة مع ثبات الهاء، فالمثل هنا مقياس قد تم ازالة نكرته عن طريق تبينه من اي أنواع المثل هو، فكان عند التبيين منصوباً[2].

ونجد الفراء اكثر تأثراً بالخليل في هذا الرىي فيقول عن قوله تعالى: ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[3] (نصب الذهب لانه مفسر لاياتي مثله الا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهما ولك خيرهما كبشا، سومثله قوله: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[4] وانما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله مثل ملء الارض، أو عَدْل ذلك، فالعَدْل مقدار

(1) الكتاب: 172/2 ـ 173، و ينظر: شرح ابن عقيل: 666/1.

(2) ينظر: المقتصد: 725/2.

(3) سورة ال عمران: الآية 91.

(4) سورة المائدة: الآية 95.

معروف، وملء الارض مقدار معروف فانصب ما اتاك على هذا المثال ما اضيف الى شيء له قدر كقولك: عندي قدر قفيز دقيقاً، وقدر وَحَمْلَهَ تبناً، وقدر رطلين عسلا، فهذا مقادير معروف يخرج الذي بعدها مفسراً لانك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار، من اي شيء هو، كما انك اذا قلت: عندي عشرون، فقد اخبرت عن عددد مجهول قد تم خبره، وجهل جنسه، وبقي تفسيره، فصار هذا مفسرا عنه، فلذلك نصب)[1].

وقال الفراء ايضاً عن التمييز الذي سماه التفسير: (وانما يحسن النصب في المفسر اذا كان معروف العدد كقولك: عندي جُبَّتان خزّاً وأسواران ذهباً وثلاثة اساور ذهباً فلم تبيّن عددها كان بمن؛ لان المفسر ينبغي لما قبله ان يكون معروف المقدار ومثله قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[2] المعنى: فيها جبال برد، فدخلت (من)؛ لان الجبال غير معدودة في الفظ ولكنه يجوز كأنك تريد بالجبال والاساور الكثيرة كقول القائل: ما عنده الا خاتمان ذهباً، قلت انت: عنده خواتم ذهبا لمّا ان كان ردّاً على شيء معلوم العدد فانزل الاساور والجبال من برد على هذا المذهب)[3].

يبدو واضحا ان هناك تأثراً واضحاً عند الفراء بأراء الخليل في موضوع التمييز الذي سمي عند البصريين بذلك ؛لانه ميز الانواع بعضها عن بعضها الاخر والتبيين والتفسير عند الفراء وهما فكرة التقت من خلالهما المدرسة الكوفية مع المدرسة البصرية التي يراسها الخليل رحمه الله.

كم الاستفهام: يقع مميزها مفردا منصوبا كتمييز عشرين واخواته في

(1) معاني القرآن للفراء: 1/225 ـ 3260، وينظر الايضاح في شرح المفصل: 1/355.

(2) سورة النور: الآية 43.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/140 ـ 141.

قولنا: (عشرون درهما) ونحو (كم شخصا سما) وقد اجيز جره[1] بشرط ان يدخل على (كم جذع بيتك مبني والجر حينئذ بمن مقدره حذفت تخفيفا، صار الحرف الداخل على (كم) عوضا منها، هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة[2] ويمكن تفصيل هذا القول في ما رواه سيبويه عن الخليل: (فقد سئل الخليل عن قوله: على كَمْ جذعٍ بيتك مبنيٌ ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جَرُّوا، فانهم ارادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان وصارت (على عوضا منها[3]

وتأثر الفراء بمثل هذا الأي في مميز (كم)عندما أنشد قول الشاعر[4]

كم عَّمه لك ياجريرٌ وحالة فَدْعاء قد حَلَبَتْ عليّ عِشاري

رفعاً ونصباً وخفضاً، فمن نصب قال: كان أصل كم الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسَّر كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام، فنصبنا ما بعد (كم) من النكرات، كما تقول: عندي كذا وكذا درهماً، ومن خفض قال: طالب صحبتة (مِن) للنكرة في كْم، فلمَّا حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف اصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض، يريد: بخير وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر، ونوى تقديم الفعل كأنه قال: كم قد أتاني رجل كريم، وقال امرؤ القيس[5]:

تَبوُصُ وكَمْ مِن دونها من مفازةٍ وكم أرض جَذب دونها ولصُوصُ

(1) ينظر: همع الهوامع: 254/1.

(2) ينظر: شرح المفصل: 28/4و تسهيل الفوائد: 124، و المطالع السعيده: 33.

(3) الكتاب: 160/2.

(4) الشاعر الفرزدق: ينظر شرح ديوان الفرزدق: 583/1

(5) ديوانه: 117، والرواية في الديوان: (كم دونها من مهمةٍ ومفازة).

فرفع على نيِّ تقديم الفعل، وإنما جعلت الفعل مقدَّماً في النية، لأن النكرات لاتسبق أفاعللها، ألاترى أنك تقول: ماعندي شيء ولا تقول: ماشيء عندي[1].

يتبين من قول الفراء انه يرجح نصب مفسر (كم) أوجَّر (بمن) مقدَّرة إذا تجرَّد عن معنى الخبرية وألزمته (الاستفهام). وهو بهذا موافق للخليل في مجيء مفسَّر (كم) الاستفهام منصوباً كمفسر العدد أو مجروراً بـ (من) مقدَّرة. اما مجيئوه مرفوعاً فهذا لم يقل به الخليل ولم يجمع عليه العلماء، وقد فَّصل ابن هشام القول في تمييزكم الاستفهام: وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافا لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوبا، لا بالاضافة خلافا للزجاج، ويتلخص ان في جر تمييزها اقوالا: الجواز، والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف نحو (بكم درهمٍ اشتريت) جاز، والا فلا[2].

اما ابن عقيل فقد نقل رأي الخليل وسيبويه في هذا المسألة فقال: (والمُطَّرِد كقولك: بكم دِرْهمٍ اشتريت هذا) ؟ فدرهم: مجرور بمن من محذوفة عند سيبويه والخليل وبالاضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وابقى عمله وهذا مُطَّرد عندهما في مميز (كم) الاستفهام اذا دخل عليها حرف الجر)[3] وهذا الاقوال جميعا لا تختلف عما ذكرته من اتفاق رأي الخليل والفراء والأثر البصري الذي بدا واضحاً في الفكر كالكوفي.

الحال: وهو مصطلح بصري التسمية حالته الاعرابيه النصب تستدل عليه مما وقع حالا منصوبا ومما جاء ومما جاء عند سيبويه منتصبا وذلك قولك: ((هو

---

(1) معاني القران للفراء: 169/1.

(2) مغني اللبيب: 245.

(3) شرح ابن عقيل: 41/2.

ابن عَمّي دنْيا ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتْ، فهذا احوال قد وقع في كل واحدٍ منها شيء وانتصب، لان هذا الكلام قد عُمل فيها كما عمل الرجلُ في العلم حين قلت: انت الرَّجلُ عِلْما ، فالعلم منتصبٌ على مافسرت لك وعمل فيه ماقبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت عشرون درهما لان الدرهم ليس من اسم العشرين هو هي..... وزعم يونس (ان قوما يقولون: هذه عشرون أضعافُها هذه عشرون أضعافٌ اي مضاعفة والنصب أكثر)[1].

ومثل ذلك: (هذا درهمٌ سواءً كانه قال هذا درهمٌ استواءً، فهذا تمثيل وان لم يتكلم به، قال عز وجل: ((في اربعة ايام سواء للسائلين))[2] وقد قرأ[3] ناس ((في اربعةِ ايامٍ سواءٍ)) قال الخليل: (جعله بمنزلة مستوياتٍ، وتقول: هذا درهمٌ سواءٌ كانك قلت: هذا درهمٌ تامٌ)[4].

يتضح من قوله تعالى ان من نصب جعل (سواء) حالا مما قبلها، ومن جرّ (سواءٍ).

جعلتها نعتا لاربعة ايام، ومن رفعها جعلها كانها مبتدأ ، وهذا القول هو ترجيح الخليل وسيبويه من خلال أقوالهما وقد تبعهما الفراء في هذا القول في قوله تعالى: (سواء للسائلين)) إذ قال: (نصبها عاصم وحمزة وخفضها الحسن فجعلها من نعت الايام، وان شئت من نعت الاربعة، ومن نصبها جعلها متصلة باالاقوات،

---

(1) الكتاب: 118/2 ـ 119.

(2) فصلت: 10.

(3) قرأ الجمهور(سواء) بالنصب على الحاليه وقر أبو جعفر بالرفع، أي: هو سواء، وقرأ زيد والحسن وابن ابي اسحاق وعمر بن عبيد وعيسى ويعقوب (سواء) بالخفض نعتاً لاربعة أيام، ينظر: البحر المحيط: 486/7.

(4) الكتاب: 119/2.

وقد ترفع كانه ابتداء، كأنه قال: ذلك سواء للسائلين يقول: لمن أراد علمه)[1]، يتبين من توجيه الفراء لقراءة الرفع والنصب والجر وما زالت اليه هذه القراءة من وجوه اعرابيه هو توجيه الخليل وسيبويه نفسه ومن هنا يتجلى الاثر البصري جليّاً في الدرس الكوفي.

العدد: لم يفت العكبري وهو يستعرض مسائل الخلاف التي وقعت بين البصريين والكوفيين ان يذكر (العدد) فمما ذكره هو اضافة النيف الى العشرة في مسألة تركيب العدد إذ ذكر عن البصريين قولهم: (لايجوز اضافة نَيّف العشرة اليها كقولك: خمسة عشرة، واجاز الكوفين)[2]، وعند عودتنا الى مصادر الطرفين وجدنا الخليل (لا يجوَّز في (عشر) الاضافة لانها بمنزلة النون في اتصالها بما قبلها ولا يجوَّز حذفها كما ان (اثنا) تأتي عنده في حالة الرفع و (أثنى) في النصب والجر إذ زعم ان (أثنا عشر) لايغير حالة قبل التسمية وليس بمنزلة خَمْسةَ عَشَرَ، وذلك ان الاعراب يقع على الصدر، فيصير أثنا في الرفع، واثنى في النصب والجر، وعشرة بمنزلة النون ولا يجوز فيها الاضافة فيها، كما لا يجوز في مسلمين ولا تُحذف عشر مخاوفة ان يلتبس بالاثنين فيكون عَلَمُ العدد قد ذهب، فإنَّ صار اسم رجل فأضفت حذفت عَشَرَ لأنك لست تريد العدد وليس موضع القياس؛ لأنك لاتريد ان تفرق بين عددين فإنما هو بمنزله زيدين[3] اما سيبويه فقال (واما خمسة عشره واخواتها وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلاً شيئاً واحداً وإنما أصل خَمَسة عَشَرَ، وعشَرَةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزله حرف

(1) معاني القرآن للفراء: 12/3 ـ 13.

(2) التبيين: 432، المسألة: 75.

(3) الكتاب: 307/3.

واحد) [1] وقال: (وأعلم ان العرب تدع خَمْسَةَ عشر في الاضافة والالف واللام على حال واحدة كما تقول: أضرب أيُّهم أفضلُ، وكالآن لكثرتها في الكلام وأنها نكره فلاتغيرَّ، ومن العرب من يقول خَمسة عشرُك، وهي لغة رديئة)[2].

وقد اشار الفراء الى كلام الخليل اشارة غير مباشرة من خلال قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [3] فيقول (فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر الى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفعه؛ وذلك انهم جعلوا اسمين معروفين واحداً فلم يضيفوا الاول الى الثاني فيخرج من معنى العدد ولم يرفعوا اخره فيكون بمنزلة بعلبك غذارفعوا اخرها وأستازوا أن يضيفوا (بعل) الى (بك)؛ لأن هذا لايعرف فيهِ الانفصال من ذا) [4] يتبين من كلام الفراء ان نصب العدد من (أحد عشر الى تسعة عشر) يدل دلاله موحيه بانه يمنع الاضافة ودليلة قوله (فلم يضيفوا الأول الى الثاني فيخرج من معنى العدد ولم يرفعوا آخره) لان علامة الاضافة الجر، وقال في موضع آخر: (فان العرب تنصب ما بين أحد عشر الى تسعة عشر في الخفض والرفع)[5] فقوله هذا دليلٌ اخر على عدم الاضافة ويدّل على عدم الاضافة ايضاً قوله: (فخطأ ان تقول: ما فعلت عشروك درهماً أو خمسةُ عشرك درهماً، ومثله انك تقول مررت بضارب زيداً فاذا اضيفت مالضارب الى غير زيد أبداً لم يصلح ان يقع على زيدٍ ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة الى عشر في شعر لجاز، فقلت (ما رأيت خمسة عشرٍ قطُّ خيراً منها) لأنك نويت الأسماء ولم تنوا العدد، ولا يجوز للمفسرّ ان يدخل ها هنا كما لم يجر في الاضافة، انشدني العكليّ

(1) المصدر نفسه: 3/297 ـ 298.

(2) لكتاب: 3/298 ـ 299.

(3) سورة يوسف: الآية: 4

(4) معاني القرآن للفراء: 2/32.

(5) المصدر نفسه: 3/203.

ابو ثرْوان:

كُلِّف من عنائه وشقْوته بنت ثماني عشرة من حجته[1]

يتضح من قول الفراء هذا انه يخطّأ من يقول باضافة العدد ويرد حجته فيها اما من يضيفه في الشعر كما ورد في البيت الذي انشده ابو ثروان فانه من الضرورات والضرورات الشعريه تخرج في بعض الاحيان عن قواعد العرب. ومن هذا يتجلى أثر الخليل واضحاً في الفراء إذ حذا فيه حذو الخليل وأقتفى أثره اما ما قاله العكبري من ان الكوفيين يجوّزون اضافة النيف الى العشرين فلا صحة لوجوده اما الاعراب الذي جاء به الخليل في (اثنا وأثنى) في حالة الرفع والنصب والجر ووقع الاعراب على الصدر أي على (أثنا) فنجد الفراء قد اشار الى ما يقارب هذا الرأي فقال (ومن القرّاء[2] من سكن العين من عَشَرَ في هذا النوع كله إلا أثنا عشر وذلك انهم أستقلوا كثرة الحركات ووجدوا الألف من (أثنا) والياء في (اثنى) ساكنه فكرهوا تسكين العين والى جنبها ساكن ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد لأن الشين من عشرة يُسكن فلا يستقيم العين والشين معاً)[3] اشار الى الالف في (اثنا) والألف دليل على الرفع والياء في (اثنى) دليل على النصب والجر، واشارته الى انه لايجب اسكان (عشرة) عند مجاورتها لـ(اثنا واثني) دليل على ان عشر ملازمة لـ(اثنا واثني) والتقاء الساكنين يؤدي الى عدم صحة جملة العدد.

اما ما جاء به العلماء الذي آتو بعد الفراء من الكوفيين مثل ثعلب الذي قال

(1) معاني القرآن للفراء: 34/2.

(2) معاني القران للفرّاء: 34/2، 203/3.

(3) مجالس ثعلب: 439/2، ينظر التكملة: 259.

عن هذا النوع من العدد: ((جميع العدد مثل أحد عشر وأثنا عشر إنما هو واحد وعشرة وأثنا وثلاثة وعشرة وإنّما أعربوا (أثنى عشر) ولم يعربوا سائر أخواتها؛ لان التثنية لا تعتل، ولا تكون إلا من وجه واحد يُعرب بُكلّ العربية والجمع يتغير ويعقل وانت تُعرب هذين ولا تُعرب هؤلاء فقول ثعلب هذا هو مجرد لبيان ان العدد احد عشر واثنا عشر هو عبارة عن العدد (عشرة) مضافاً اليه (واحد) وكذلك (أثنا عشر) هو عبارة عن عشرة مضافاً اليها أثنان وهكذا، وهذه مسالة بديهية لا ألتباس فيها الا انه دل على احد الاثار التي تركها (الخليل في الكوفيين وهو قوله (إنما اعربوا (اثنى عشر) ولم يعربوا سائر أخواتها؛ لأن التثنية لاتعتل ولا تكون الا منِ وجه واحد يُعرب بكل العربية والجمع يتغير ويعقل وأنت تُعرب هذين ولا تعرب هؤلاء)[1] مبيناً ان (اثنا واثنى) معربات اي بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وهو المبدأ نفسه الذي أختطه الخليل من قبل.

وكذلك أبو بكربن الانباري الذي تطرق الى العدد عند ذكره قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2] إذ قال: {الوقف على (أحد) فتبع، وكذلك ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[3] فحذفت الواو من العشرة، وجُعل الحرفان واحداً وعُرَيا بأخفَ الحركات لطول الاسم}[4]

. يتبين من قول أبي بكر الانباري انه يقبِّح الوقف علـى (أحد) وعلى (تسعة) دون (عشر) لانها عبارة عن شيء واحد لايفصل بينهما، وكذلك (العدد المركب) يُجعل فيه الحرفان واحداً واعرابهما بأخف الحركات اي بالفتحة، لان

(1) المصدران انفسهما.

(2) سورة يوسف: الآية 4.

(3) سورة المدثر: الآية 30.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 351/1 ـ 352.

(الفتحة أخف الحركات[1]، يَّدل على أثر الخليل في ابي بكر الانباري، اما قوله (تسعة وعشرة) فحذفت الواو من العشرة فهو بهذا يذهب مذهب سيبويه في ان العدد المركب هو حرف واحد على الرغم من انه (تسعة وعشرة) أي تسعة مضافاً اليها عشرة، وقد حذفت عشرة، لان الكلام يقضي ان تكون واحداً لا حرفين، ومن هذا يتبين الاثر البصري الممثل بالخليل وسيبويه والأثر الكوفي الذي تزعمه في هذهِ المسألة الفراء وثعلب وأبو بكربن الأنباري.

تمييز العدد:

لم تخلُ كتب الخلاف من ذكر مسالة تمييز العدد. وهي إحدى المسائل الخلافية التي وضعها علماء الخلاف: (إذ ذهب البصريون الى عدم جواز دخول اللام على الخمسة وحدها، أي: الخمسة عشر درهماً، اما الكوفيون: فيرون جواز دخول الألف واللام على الاسم الثاني والثالث أيضاً)[2] ويمكن بيان صحة هذا القول وعدمه من خلال الرجوع الى مصادر الطرفين البصريين والكوفيين اما عن البصريين فنقف عند قول سيبويه الذي اخذه عن الخليل قائلاً: (وتدخل في المضاف اليه الألف واللام لانه يكون الأول به معرفة؛ وذلك قولك: ثلاثة ابواب وأربعة أنفُس وأربعة أثواب، وستَّة الأجمال، فلا يكون هذا أبداً الاّ غير منوَّن يلزم أمرٌ واحدٌ كما ذكرت لك)[3].

وقد قال المبرد عن هذه الاضافة: (أعلم أن قوماً يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يافتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، واخذت العشرين الدرهم التي تعرف، وهذا كُلّه خطٌ فاحش،

(1) ينظر: الكتاب: 4/335 ـ 336.

(2) الانصاف: 1/312 ـ 313، المسألة: 43.

(3) الكتاب: 1/206.

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظراً ومما يبطل هذا القول أنَّالرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية والقياس حاكُم يَعْدُ انه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز ان تقول: (جاءني الغلامُ زيد؛ لأن (الغلام) معَّرف بالاضافة، وكذلك لا تقول: هذه الدارُ عبد الله ولا (أخذت الثوب زيدٍ) وقد أجمع النحويون على أنَّ هذا لايجوز واجماعهم حجَّةٌ على من خالفهُ منهم فعلى هذا تقول: هذه ثلاثةُ اثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب، لانَّ المضاف إنما يعرِّفه ما يضاف إليه، فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل (هذا الصاحبُ الاثواب) وهذا محالٍ في كلّ وجهٍ)[1] هذا هو رأي البصريين وهو دخول الألف واللام على المضاف اليه وليس على العدد الأول. اما رأي الكوفيين فنستطيع ان نستدل عليه من خلال رجوعنا الى مصادرهم التي ذكرتهُ من ذلك ما قالهُ الفراء: (فاذا أدخلت في أحدى عشر الألف واللام أدخلتهما في أولها فقلت: ما فعلت الخمسة عشر)[2] وقد أجاز دخول الألف واللام على الجزئين عند التوهم بانفصالهما فقال: (ويجوز: ما فعلت الخمسة العشر، فأدخلت عليهما الألف واللام مرتين لتوهَّمهم انفصال ذا من ذا في حال، فإن قلت: الخمسة العشرِ لم يجز لأن غير لثاني. ألا ترى ان قولهم: ما فعلت الخمسة الاثواب لمن أجاز تجد الخمسة هي الأثواب ولا تجد العشرة الخمسة، فلذلك لم تصلح اضافته بألف ولام)[3] فقول الفراء في هذا يفند ما زعمه ابن الانباري من ان الكوفيين يجوزون دخول الأف واللم على العدد الثاني والثالث ؛لان الفراء وهو أحد زعماء، هذه المدرسة لا يجوِّز دخول الألف واللام على العدد الثاني، واذا دخل فدخوله على التوهم وأنفصال الأول من الثاني وقد برز قزله هذا

(1) المقتضب: 175/2.

(2) معاني القرآن للفراء: 33/2

(3) معاني القران للفرّاء: 33/2.

بان قولك (الخمسة العشر) فالخمسة هي غير العشرة، فلهذا لايجوز دخول الالف واللام على العشرة، فاذا كان العدد الاول هو الثاتني مثل (الخمسة الاثواب) مجاز عنده؛ لأن الخمسة هي الاثواب وليست العشرة كذلك معرفة فالخليل اجاز دخول الألف واللام على المضاف اليه؛ لان المضاف اليه يكون معرفه وكذلك أجاز الفراء دخول الألف واللام على المضاف اليه.

وقد ردَّ العكبري على هذهِ المسألة بقوله: (ان الاسم المركب في حُكم الاسم الواحد والاسم الواحد لاتدخل الألف واللام في يصفه، لن الألف واللام تدلُّ على تعريف ما دخلتا عليه، والتعريف في الاسم الثاني لا معنى له، واذا عُرف الأول تعرّف الجميع، وكون الألف واللام زائدة خلاف الأصل، والحاصل انَّ الألف واللام في الاسم الثاني لاتخلو ما أن تفييد معناها وهو التَّعريف، أو تكون زيادة محضة وكلاهما هنا باطلّ؛ ولذلك لم يصحّ عنه في ذلك رواية)[1].

يتبين من هذهِ الاقوال انه لاخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة وما نسبه علماء الخلاف للكوفيين قد اثبتنا من خلال ما استشهدنا به من قول الفراء في هذا مسألة تمييز العدد.

(1) التبيين: 434، المسألة: 76.

المبحث الخامس
الأساليب النحوية

من الأساليب النحوية التي يتجلى أثر الخليل فيها واضحاً في الفكر الكوفي:

1. التعجب:

هو إنفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه، ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفي عليه شيء، وما ورد منه في الشرع فإما مصروف إلى المخاطبين نحو ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1] أي يجب أن يتعجب من ذلك وإما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم[2].

وله صيغتان:

1. ما أفعَلَهُ، نحو: (ما أحْسَنَ زَيْداً)
2. أفْعِلْ به، نحو: (أحْسِنْ بِزَيدٍ)

أما (ما)(فأجمعوا على اسميتها، لأن في (أحْسَنَ) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبرٌ فموضعه رفع، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع لها، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم)[3].

---

(1) سورة البقرة: الآية: 175

(2) حاشية الخضري: 2 /38

(3) أوضح المسالك: 2 /272 ـ 273

امَّا (أفعل) فاختلف النحاة فيه بحسب ما ذكره العكبري إذ عرض رأي البصريين وهو أن (أفعل في التعجب فعلٌ ماضٍ وقال الكوفيون: هو أسمٌ) [1].

وقد ساق العكبري حجة الفريقين في فعلية(أفعل) واسمية وهذا القول لا صحة للخلاف فيه إذ نجد أن ابن هشام عند ذكر (أفعل) قال عنه: (وأما (أفْعَلَ) كأحْسَنَ فقال البصريون والكسائي: (فِعْلٌ)، للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: (ما أفْقَرَني إلى رَحْمَةِ الله تعالى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من (زَيدٌ ضَرَبَ عَمْراً) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: إسمٌ، لقولهم: ما أُحَيْسِنَهُ، ففتحتهُ إعراب كالفتحة في (زيدٌ عِنْدَك)، وذلك مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نَصبْه، و(أحْسَن) إنما في المعنى وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما) و(زَيْدٌ) عندهم مُشَبَه بالمفعول به)[2].

ما جاء به العكبري في أن (أفعل) إسم قد نفى جزء منه ابن هشام بمتابعة الكسائي للبصريين في رأيهم، أما ما قاله عنهم من أنهم يقولون عنه بأنه اسم فلم نعثر على أيّ من الكوفيين من قال بهذا الرأي.

أما مسألة التعجب من الألوان، فهي أحدى المسائل التي ذكرتها كتب الخلاف في عرضها للمسائل الخلافية إذ أن هناك خلافً بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة. إذ ذهب البصريون إلى أنه: (لايبنى فعل التَّعجب من الألوان. وقال الكوفيون يبنى من البياض والسّواد فقط)[3].

وعند رجوعنا إلى مصادر البصريين والكوفيين وجدنا البصريين الذين يتزعم مذهبهم الخليل قد أشار إلى ما لا يجوز فيه ما أفعَله في باب التعجب (وذلك

(1) التبيين: 285، المسألة: 42

(2) أوضح المسالك: 272/2 ـ 273

(3) التبيين: 292، المسألة: 43

ما كان أفعل وكان لوناً أو خلِقةً، ألا ترى أنّك لا تقول: ما أحمَرهُ ولا ما أبيضه ولا تقول في الأعرج: ما أعرجهُ، ولا في الأعشى: ما أعشاه إنما تقول: ما أشدّ حمرتهُ، وما أشدُّ عشاه، ومالم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجُلاً، ولا هو أفعلُ منه، لأنك تريد أن ترفعه عن غاية دونه كما أنّك إذا قلت: ما أفعَلهُ فأنت تريد أن ترفعه عن الغايَّة الدُّنيا، والمعنى في أفْعِلَ به وما أفَعلهُ واحد، وكذلك أفعلُ منه،وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخْلٌ في الفعل، ألا ترى قلّته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل فلمَّا كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كُرِه فيه ما لايكون في فعلِهُ أبداً)[1] يتبين من قول الخليل أنه لم يقتصر في عدم إجازته أن تأتي صيغة (ما أفعلَهُ) في الالوان فقط وإنما في الأعراض التي تعرض على الإنسان كالعرج والعشي كما يؤكد أيضاً أن صيغة (ما أفعله وأفعل به وكذلك أفعل منه) تحمل معنى واحداً كما يؤكد أن هذا البناء معناه ودلالته تقترب من الافعال عنها في الأسماء لقلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل فلما كان مشابهاً للفعل في بنائه كُره فيه ما لايجوز في فعله أبداً.

وقد حذا الفراء حذو الخليل في مسألة مجيء ماكان على أفعل ـ فعلاء. مثل أحمر حِمراء وكذلك أعمى. وما كان على صيغة فعللت فلا يجوز الأتيان بها دون المجيء بأشد مع صيغة أفعل منه، وكما بدا واضحاً من قول الخليل أن هذه الصيغ (ما أفعله، أفعل منه، أفعل به) تأتي بمعنى واحد ونستدل على رأي الفراء هذا من خلال قوله: (والعرب إذا قالوا: هو أفعلُ منك قالوا في كل فاعل وفعيل وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف فإذا كان على فَعْللت مثل زخرفت، أو أفعللت مثل احمررت واصفررت لم يقولوا: هو أفعل منك، إلا أن يقولوا: هو أشدّ

(1) الكتاب: 4 /98.

حمرة منك، وأشد زخرفة منك، وإنما جاز في العَمى لأنه لم يُرد به، عَمى العين، إنما أراد به ـ والله أعلم ـ عمى القلب، فيقال فلان أعمى من فلان في القلب و(لاتقل) هو أعمى منهُ في العين، فذلك أنه لّما جاء على مذهب أحمر وحمراء تُرك فيه أفعل منك كما تُرك في كثيره) [1]. ما لم يجزه الخليل في ما أفعله لم يجزه الفراء في أفعل منه والمعنى واحد.

وقد أورد الفراء صيغة التعجب القياسية أفعل به في قوله تعالى: ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ [2] قال الفراء (يريد الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أكرم بعبد الله، ومعناه: ما أكرم عبد الله، وكذلك قوله: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [3].... ما أسمعهم وما أبصرهم.. وكلّ ماكان فيه معنى من المدح والذم فإنك تقول فيه أظرف به وأكرم به) [4].

إن هذه الألفاظ لا تكون دالة على الأمر، وإدخال حروف الجر (من، الباء) جاء حائلاً دون وقوعها أمراً [5]. يتجلى أثر الخليل واضحاً في الفراء، أما ما قاله العكبري من أن البصريين لا يجوّزون أن يبنى فعل التعجب من الألوان. فهم لم يقتصروا على الألوان فقط بل أمتد المنع لديهم في العاهات التي تبدو في الإنسان مثل العرج والعشى: فلا يجوزونه إلا بأشد وكذلك الكوفيون لم يقتصر المنع لديهم على اللونين الأبيض والأسود بل أمتد ليشمل الأحمر والاصفر أيضاً وكذلك الصفات المعنوية مثل عمى القلب. وهذا الإلتقاء بين الخليل والفراء في تعليلهما لصيغة التعجب، وأنه لا يجوز التعجب من عمى العين وغيرها من العيوب

---

(1) معاني القرآن للفرّاء: 2 /127 ـ 128.

(2) سورة الكهف: الآية: 26.

(3) سورة مريم: الآية: 38.

(4) معاني القران للفرّاء: 2 /139.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 /106.

وتعليل هذه الظاهرة لديهما يتلخص في ان الافعال التي تأتي للالوان والعيوب بابُها أفْعَالَّ وأفْعَلَّ كأسودّ وأبيضَّ وغير ذلك مما لا يُحصى، فإذا قالوا: فَعِل، فإنهم ينونون المحذوف يدُلّك على ذلك تبقيتهم حُكمه وهو تصحيح الواو والياء في عَوِر وصَيِد، إذ لو لم يكن التقدير فيهما أعورَّ وأصيدَّ لوجب أن يُقال: عارَ وصادَ، كما قالوا: هَابَ وخَافَ، والاصْل خوفَ وهيَبَ، لأن الواو والياء إذا تحركتا حركة لازمة وأنفتح ما قبلهما قُلبا الفاً فلما قالوا: عَوَرَ فصححوا الواو علمت ان المحذوف مرادٌ ومنزلته منزلة الثابت في اللفظ إذا عاد المحذوف سُكّن ما قبل الواو، الا تراك تقول أعورَّ فتُسكّنُ العين فلما كان الامر على ما وصفنا لم تقُلْ: ما أعورهُ وما أحولهُ، كما لا يقال في أحمرَّ: ما أحْمَرَهُ وفي ابيضَّ: ما أبيضه، وجعل سبب أمتناعهم من ان يقولوا: ما أعْوره أنّه على أكثر من ثلاثة أحرف في التقدير، وهذا مذهبٌ واضح، وتكون دلالة هذه الافعال على الالوان والعيوب علّة لأمتناع دُخول التعجب عليها، قالوا: لأنها خلقه كاليد والرجل، فكما لم يقولوا: ما أيْداه وما أرْجله ولكن ما أشد يَدَهُ، وما أقوى رِجلهُ، كذلك يقال: ما أشدَّ حُمرتهُ، وأقوى سواده، وأقبح عوره، ولا يقال: ما أعوره وما احمره، وحُكم زَرِقَ وما أشبهه حُكم عَوِرَ، لأنهم إذا ذكروا فَعِلَ، فالمقصود أفعَل، فيجري على حكم الاصل، فلا يُقال: ما أزرقهُ كما لا يقال: ما أحْمرهُ، وقد يأتي ذلك في ضرورة الشعر، قال الشاعر[1]:

أمّا المُلوكُ فأنت اليوم الأمُهُمْ لُؤْماً وأبْيَضَهُمُ سِرْبال طَبَّاخِ[2]

من الأدوات الدالة على التعجب لفظ (ويكأن) وقد اختلف فيها فمنهم من ذكر أنها من حرفين أي (وي) و (كأن) ومنهم من ذكر انها حرف واحد، ترد

(1) طرفة بن العبد، ينظر: ديوانه: 18.

(2) ينظر: العلل لابن الورّاق: 413 ـ 414، المقتصد: 1/380.

بصيغة التعجب وأول من أشار اليها الخليل فيما نقله سيبويه عنه إذ قال: (سألت الخليل رحمة الله عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾[1] وعن قوله تعالى جدّه: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[2] فزعم انهاوَيْ مفصولة من كأنّ، والمعنى: وقع على ان القوم انتبهوا فتكلّموا على قدر علمهم أو نُبِّهوا ثقيل: أما يُشبه ان يكون هذا عندكم هكذا، والله تعالى أعلم، وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أنّ الله)[3] وقال الاخفش عن قوله (ويكأنَّ) (المفسرون يفسرونها "ألم تر أن الله")[4] وهو ما ذهب اليه الخليل كما وان الكسائي يتفق مع الخليل في تركيب (ويكأن) يتبين هذا من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[5] بقوله: أن القوم نُبِّهُوا أو تنبّهوا فقالوا: (وي) وقال الكسائي: (وي) فيه معنى التعجب، وروى الكسائي الوقف على كلمة (وي) وقال: كلمة تفجُّع، وقال الكسائي (ويكأن) حرف واحد بجملته وهو بمعنى: ألم تر[6].

ويكأن لفظها لفظ التشبيه وهي عارية عن هذا المعنى، ونلحظ وجه اللقاء بين الخليل والكسائي في هذه اللفظة حتى أنه لم يخالفه في أدق ما قيل عنها.

ويحكى ان اعرابية قالت لزوجها أين ابنك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت، أي: أما ترينه وذهب الفراء الى ان (وَيْ) متصلة بالكاف وأصله (ويلك) وحذفت

---

(1) سورة القصص: الآية: 82.

(2) سورة القصص: الآية: 82.

(3) الكتاب: 154/2، و ينظر: الاصول في النحو: 251/1، اعراب القرآن للنحاس 244/3، كتاب حروف المعاني: 68/1، شرح مفصل: 76/4، مغني اللبيب: 483.

(4) معاني القرآن للاخفش: 654/2.

(5) سورة القصص: الآية: 82.

(6) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 244/3، و الخصائص: 171/3، شرح اللمع: 221/1، كتاب حروف المعاني: 67/1.

اللام وهو رأي ضعيف لان القوم لم يخاطبوا واحداً، ولأن حذف اللام من هذا لا يُعرف[1].

وعند رجوعنا الى رأي الفراء في كتابه وجدنا له رأياً مشابهاً لرأي الخليل، ما ذكره ابن الانباري قد ذكره الفراء عند عرضه لآراء النحويين؛ اي ان هذا الرأي غير ملزم به وفيما يأتي عرض لهذا الرأي:

قال الفراء عن قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[2] (في كلام العرب تقرير، كقول الرجل، أمّا ترى إلى صُنع الله. وأنشدني:[3].

ويكأن مَنْ يكن له نَشَبٌ يُحـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقر يعش عيش ضُرِّ

قال الفراء: (واخبرني شيخ من أهل البصرة قال: سمعت اعرابية تقول لزوجها: اين ابنك ويْلك؟ فقال: ويْكأنّهُ وراء البيت معناه: أما ترينه وراء البيت. وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان يريد وَيْكَ أنّه، أراد ويلك، فحذف اللام وجعل (أنّ) مفتوحة بفعلٍ مضمرٍ، كأنه قال: ويلك اعلم انه وراء البيت، فأضمر (اعلم) ولم نجد العرب تُعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في أنَّ.

وذلك أنه يبطل اذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلما أضمره جرى مجرى الترك؛ ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول: يا هذا أنك قائم، ولا يا هذا أن قمت تريد: علِمت أو أعلم أو ظننت أو ظنّ.

قال وقد قال آخرون: أن معنى (ويْ كأن) أن (وَيْ) منفصلة من (كأنّ) كقولك للرجل: ويْ، أما ترى ما بين يديك، فقال: (وَيْ)، ثم استأنف (كأن) يعني (كأنَّ اللهَ يبسطُ الرِّزقَ) وهي تعجب، و(كأن) في مذهب الظن والعلم،

(1) البيان في غريب اعراب القرآن: 273/2.

(2) سورة القصص: الآية: 82.

(3) زيد بن عمرو، ينظر: خزانة الادب (محققة): 404/6.

فهذا وجه مستقيم. ولم تكتبها العرب منفصلة. ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة، وقد يجوز أن تكون كثربها الكلام فوصلت بما ليست منه)[1].

فالفراء يتفق مع الخليل في دلالتها واستعمالها وقد علق ابو جعفر النحاس على رأي الفراء هذا فقال: (وحكى الفراء ان بعض النحويين قال: أنها وَيْك أي وَيْلَكَ ثم حذفت اللام، قال أبو جعفر: وما أعلم جهة من الجهات الا ان هذا القول خطأ منها فمن ذلك ان المعنى لا يصلح عليه لأن القوم لم يخاطبوا أحداً فيقولوا له ويلك)[2].

أما ابو بكرين الانباري فقد استشهد برأي الفراء السالف الذكر[3] وأضاف اليه فقال(فإن قال قائل: لم وصلوا الياء بالكاف فجعلا حرفاً واحداً وهما حرفان؟ قيل له: لمّا كثر بهما الكلام جُعلا حرفاً واحداً كما جعلوا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[4] في المصحف حرفاً واحداً[5]. وهما حرفان لكثرتهما، وهو في المصحف (ويكأنه) حرف واحد)[6].

أيَّد الكسائي والفراء وأبو بكرين الانباري الرأي الذي ذهب إليه الخليل ولا سيما عند عرض الفراء وأبي بكر لأراء العرب في هذا اللفظ واستقر الأمر عندهم في رأي الخليل مما يدل على أثر الخليل فيهما. وقد رجح أبو جعفر النحاس كفة من قال في هذااللفظ فقال: (أحسن ما قيل في هذا قول الخليل رحمه الله ويونس وسيبويه والكسائي أن القوم تنبّهوا أو نُبِّهُوا فقالوا (وَيْ)، والمتندم من

---

(1) معاني القرآن للفراء: 312/2.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 244/3.

(3) ينظر: ايضاح الوقف والابتداء: 1 /394 ـ 397.

(4) سورة طه: الآية 94.

(5) تأويل مشكل القرآن: 401.

(6) إيضاح الوقف والابتداء: 397/1.

العرب يقول في حال تندمه وي)[1].

2. المدح والذم:

إن المدح ان تذكر الممدوح بكلام وألفاظ تستوجب المدح، أما الذم فهو ذكر المذموم بما يستقبح، وقد وضع العلماء ألفاظاً للمدح والذم، فمن ألفاظ المدح (نِعْمَ، وحبذا)، أما ألفاظ الذم فهي (بئس، لاحبذا).

نعم وبئس:

من الألفاظ التي تستعمل للمدح والذم وقد (نقلت (نعم و بئس) من النعمة والبؤس الى المدح والذم، وفي كل واحدة منهما أربع لغات، قالوا: (نِعمَ و بِئس) بكسر الأول وسكون الثاني، ونظيره من الأسماء جِبْر وعِدْل و(نِعْمَ و بِئْسَ) بكسرالأول والثاني ونظيره ابل واطل، و(نِعم و بِئس) بفتح الأول وسكون الثاني وتوهين الهمزة من بئس ونظيره كلْب وفَلْس و (نَعِم و بَئِس) بفتح الأول وكسر الثاني ونظيره شرِب وعلِم من الأفعال وفَخِذُ وكَتِفُ من الأسماء..... ونِعْمَ وبِئْسَ يرفعان المعرفة فاعلاً، وينصبان النكرة تمييزاً ولا يدخلان الا على الاجنس)[2].

إنَّ فعلية نعم وبئس ليست مطلقة؛ وذلك لان (كل الأفعال متصرفة الا ستة أفعال منها: وهي (نِعم وبِئس وحبذا وفَعْل التعجب ولَيس وعسى، والتصرف يكون بالماضي والحال والمستقبل والأمر والنهي)[3].

ونعم وبئس (فعلان عند البصريين والكسائي، واسمان عند باقي الكوفيين جامدان رافعان لفاعلين، معرفين بأل الجنسية نحو ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[4]

---

(1) اعراب القرآن للنحاس: 244/3.

(2) كشف المشكل: 390/1.و ينظر: تسهيل الفوائد: 126.

(3) المصدر نفسه: 208/1 وينظر: المصدر نفسه: 126.

(4) سورة ص: الآية 30.

و﴿ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ ﴾[1] أو بالاضافة الى ما قارنها نحو ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[2] ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[3].أو الى مضافٍ لما قارنها، .. أو مضمرتين مستترتين مفسرين بتمييز، نحو: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[4] [5].

جاءت نِعم وبِئس فعلين ماضيين غير متصرفين عند البصريين، وجاءا عند الكوفيين اسمين، و قالوا عنهما، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد فتقديره: الرّجل نعم الرّجل، ولما حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسماً فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل[6]. وفيما يأتي عرض لأراء البصريين والكوفيين للتأكد من صحة هذا الرأي. أشار الخليل الى (نعم) في باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه فيه فقال: (وذلك وقولك: ما أحسن عبد الله) زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئاً عن موضعه ولا تقول فيه ما يُحْسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا..... ومثل ذلك غسلته غسلاً نِعمًا؛ أي نعم الغسل)[7].

أبان الخليل عن مجيء (نعم) كان فعلاً ماضياً ولكنه غير منصرف. (ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه).

(1) سورة الكهف: الآية 29.

(2) سورة النحل: الآية: 30.

(3) سورة النحل الآية 29.

(4) سورة الكهف: الآية 50.

(5) أوضح المسالك: 283/2 ـ 285.

(6) ينظر: التبيين: 274، مسألة: 40.

(7) الكتاب: 72/1 ـ 73. ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 138/1.

واتفق العكبري و أبو بكر بن الانباري في حكايتهما عن مجيء (نعم) متصل بها ضمير المرفوع (نِعموا حالاً الزَّيدون)[1].

فهو بهذا يؤكد أن (نعم) فعلٌ بدليل اتصال الضمائر بها، والضمائر لا تتصل الا بالافعال. ومما يعزز أن أثر الخليل لم يقف عند الكسائي فقط بل امتد أثره للفراء ما جاء في كتابه إذ قال: (والعرب توحد (نعم وبئس) وان كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً، كذلك (بئس) وانما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، انما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم الا ترى ان لفظهما لفظ (فعل) وليس معناهما كذلك، وانه لا يقال منهما (ييأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك)؛ فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ونظيرهما: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ ﴾[2] وفي قراءة عبد الله (عسو ان يكونوا خيراً منهم)، الا ترى أنك لا تقول: يَعْسَى كما لم تقل ييأس)[3].

وقال الفراء ايضاً: (ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوماً ونعموا قوماً، كذلك الجمع من المؤنث، وانما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا، فهذا في بئس ونعم مطرد كثير، وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم)[4].

الفراء يؤكد أن (نعم وبئس) لم تعد مثل (فعل) وذلك لجمودها وعدم تصرفها لزوال معناها الأصلي المشتق من النعيم والبؤس وبقاء معنى المدح والذم

(1) الانصاف: 97/1، المسألة: 14، والتبيين: 274، المسألة 40.

(2) سورة الحجرات: الآية 11.

(3) معاني القرآن للفراء: 141/2 ـ 142.

(4) معاني القران للفرّاء: 268/1.

فيهما فقط مثل (عسى) في قوله تعالى المذكور، ويؤكد عدم تصرفهما بعدم اجازة (يبأس... ولا ينعم) فهما مثل (عسى) فعلان جامدان غير متصرفين.

أما ما ذكره ابن الانباري عن الكوفيين بانهم يقولون باسمية نعم وبئس[1] وكما يبدو من خلال نقلنا لآراء الكسائي والفراء اللذين يُعدّان من زعماء المذهب الكوفي أن رأي الكوفيين المنقول عنهم رأي يفتقر الى دليل ملموس، لأننا رأينا ان (الكسائي والفراء) يسلمان بفعلية (نعم وبئس) وبانهما فعلان ماضيان جامدان، فضلاً عن هذا (أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بنعم كقولك: نعمت المرأة هند، وهذا لا يكون في الأسماء، فان قيل: التاء قد تتصل بالحروف نحو: (رُبّت، وثُمّت) و(لات) فلا يدل اتصالهما بنعم على انها فعل، قيل: اتصالها ساكنة بـ(نعم) دليل على انهما فعلٌ، وليس كذلك (ثم و ربّ) لأنها متحركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء في (نعمت) تدل على تأنيث الفاعل. كدلالة التاء في قامت، والتاء في (ثمت) و(رُبت) تدل على تأنيث الكلمة في نفسها، لا على التأنيث في غيرها، أما (لات) فقد قيل ان[2] التاء متصلة بما بعدها؛ لأنهم قالوا: (تالآن) و(تحين) وليس قبلها (لا) ومنهم من قال: هي متصلة بلا ولكن حكمها حكم (ربت) ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا: (لان) لم يقف أحد على نعمت بالهاء.

فان قيل: لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول (نعم المرأة هند)، قيل: دخولها أحسن وأما حذفها فلأن المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على ان الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه[3].

(1) الانصاف: المسألة 14: 97/1.

(2) التبيين: 275، المسألة: 40، وينظر: تسهيل الفوائد: 127 ـ 128، حاشية الخضري: 42/2.

(3) التبيين: 275، المسألة: 40.

نص الخليل على ان (نعم و بئس) ليست كغيرها من الأفعال؛ لذلك لا تخضع الى هذه التسميات بل هي أفعال خاصة بالمدح والذم.

وما ذكر عن اسميتها بأدلة واهية لا يغير ما قاله الخليل ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا.

2. **حبذا:**

من أفعال المدح وهو {(فعل ماض) لزم (ذا) فرفعه فاعلاً وصار كالكلمة الواحدة، ولذلك لا يتصرف تصرف الأفعال تقول: حبذا زيد فترفع زيداً مبتدأ و(حب) فعل و(ذا) فاعل، وهما خبر لزيد مقدم عليه}[1].

وأول من ذكرحبذا هو الخليل رحمه الله (وزعم أن حبذا بمنزلة حَبَّ الشيء، ولكنّ ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمٍّ، فالعمّ مجرور، الا ترى أنك تقول للمؤنث حَبّذا ولا تقول حَبّذهِ؛ لانه صار مع حَبّ على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم؛ لانه كالمثل)[2]. أفادنا الخليل بأن (حبذا) كلمة واحدة وهي اسم مرفوع وهي لا تؤنث وقد أخذ الفراء رأي الخليل هذا وبنى عليه إذ قال: (الا ترى أن حبذا لا يدخلها تأنيث و لا جمع[3]. كما يرى الفراء ان (حب) مع (ذا) بمنزلة حرف واحد، وأيد أبو بكرين الانباري هذا الرأي أيضاً[4]. أما ثعلب فكان أكثر تأثراً بالخليل في استعمال (حبذا) فقال: (والعرب تقول: حبَّذا، وحبَّذا لا يثنى ولا يجمع ومعناه: حبّ الشيء

(1) كشف المشكل: 1/391.

(2) الكتاب: 2/80،و ينظر: المقتضب 2/145، شرح جمل الزجاجي: 2/610.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/58.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 1/57 ـ 58، و ايضاح الوقف والابتداء: 1/336 ـ 337.

ذا، وحبّ الشيء زيد، ونعم الشيء زيد، ونعم الشيء زيدان)[1]. من قول الفراء وثعلب يتضح أن أفكار الخليل التي طرحها في حلقات درسه لم تكن لتفارق الكوفيين إذ أخذوا بها وتأثروا فيها وكانت عماداً لمذهبهم الكوفي وان أصل (حبّ) (فَعُل) على وزن (كَرُم) فحذفت الضمة من الباء الأولى وأدغمت في الباء الثانية وأنما كان وزنها فَعُل من وجهين:

أقواهما: أن اسم الفاعل منها (حبَيْبَ) وفعيلٌ أكثر ما يكون ماضيه على (فَعُل) نحو كَرُم فهو كريم، ولأن الأفعال اذا أريد منها ما يراد في (نِعْمَ و بِئْسَ) فأكثر ما يستعمل على (فَعُل) كقولك: (حَسُنَ رجلاً زَيْدٌ) فلما أستعملت (حبّذا) استعمال (نِعْم) وان كانت (نِعْم) على وزن (فَعْل) وجب ان يحمل (حبَّذا) على (فَعُل) لكثرة (فَعُل) في هذا الباب)[2].

وان (ذا) لا يتغير في الافراد والتذكير بل يقال (حبذا الزيدان والهندات) أو الزيدون والهندات)؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل... وقال ابن كيسان: (لأن المشار إليه مضاف محذوف؛ أي: حبذا حُسْن هند)[3].

وقد زعم العلماء (أن الفعل في (حبذا) مبنيّ على الأسم، وأنهما جميعاً بمنزلة شيءٍ واحدٍ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء:

أحدها: أنهم وجدوا ذلك للمذكر والمؤنث على حالة واحدة.

والآخرُ: لما لم يقل (حبَّذا) دون أن يتبع بالممدوح أو الممدوحة عُلم أنَّ (حبَّذا) بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج الى خبر.

والثالث: أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو: (حَبَّ في الدار ذا).

---

(1) مجالس ثعلب: 557/2، و ينظر: شرح جمل الزجاجي: 609/2.

(2) العلل في النحو لابن الوراق: 390.

(3) أوضح المسالك: 292/2.

فأما ما اعتلوا به من كونه في التأنيث والتذكير على صيغة واحدة فلو قال قائل: ان قولنا (ذا) في هذا الموضع لما كان اسماً شائعاً يدل على كثرة، والدليل على ذلك أنه لا يجوز: حَبّ زيد، كما لا يجوز: (يقم زيدٌ) لأنه فعل يقتضي اسماً عاماً مثله، ووضعه للمدح كما وضع (نِعم) له)[1].

وجميع هذه الاقوال وتفاصيلها التي ذكرها العلماء تصب في مجرى واحد الا وهو الأثر الذي أثره الخليل للعلماء الذين آتوا بعده ولاسيما الفراء وثعلب وتأييد أبو بكربن الأنباري لرأيهما في تركيب واستعمال (حبذا). ولاشك ان هذا التركيب قد كساها حُلة جديدة فكانت كنعم للمدح.

نداء الاسم المضاف الى ياء المتكلم:

فكرة نداء الاسم المضاف الى ياء المتكلم هذه قد تبناها الخليل فيما نقل عنه سيبويه إذ قال: (وقالوا: يا ابن أُم، ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من ابن أبي ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أُم ويا ابن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً ثم أضافوا الى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلوا، وان شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم وعلى هذا قول أبي النجم:

❖ يا ابنة عمَّا لا تلومي واهجعي❖

واعلم ان كل شيء ابتدأته في هذين البابين أولاً فهو في القياس، جميع ما وصفناه من من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب)[2].

تجيء (يا ابن أُم ويا ابن عمّ) بالفتح والكسر عند الخليل، ويقاس عليهما ما شابههما مما تقدمها حرف النداء وما دلّ معناها على النداء، وقد أخذ

---

(1) المسائل المشكلة: 201.

(2) الكتاب: 2/214، 3/303، و ينظر: الأصول في النحو: 1/341.

الكوفيون مجيء النصب والخفض في المنادى المضاف ولا سيما الفراء الذي قال عن قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾[1] يقرأ[2]: (ابن أمَّ، وأُمِّ) بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء ولا يكادون يحذفون الياء الا من الاسم المنادى يضيفه المنادى الى نفسه إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمّ، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم، فاذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا بن خالتي، فأثبتوا الياء، ولذلك قالوا: يا بن أمّ، ويا بن عمّ، فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات، فيقال: حسرتا، يا ويلتا، فكأنهم قالوا: يا أمّاه ويا عمّاه، ولم يقولوا ذلك في أخ، ولو قيل كان صواباً، وكان هارون أخاه لأبيه وأمه، وانما قال له (يا ابن أم) ليستعطفه عليه[3].

يتبين لنا من قول الفراء هذا انه يجيز ان تحذف الياء من (يا ابن أمٍّ ويا ابن عمٍّ) لكثرتها في الكلام، وهي خاصة بما يلازم النداء وهو الاسم المنادى اذا اضافه المنادى الى نفسه، وهذا النصب والجر الذي جاء في قراءة القراء ووافق الفراء عليه سبق وان سجلنا رأي الخليل فيه في هذه المسألة وموافقة الفراء لآراء الخليل يوضح لنا ان الأثر الذي استمده الفراء من الخليل بدا كالشمس المشرقة في عتمة الظلام.

وقد علل ابن يعيش من قرأ هذه القراءة رأي النصب والجر فقال: (فالذي قال: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ)، فانه جعله ابناً وأماً جميعاً بمنزلة اسم واحد. كما ورد عن الخليل فيبنى الاسم الآخر على الفتح ويبنى الاسم الذي هو المصدر؛ لأنه

---

(1) سورة الأعراف: الآية 150.

(2) قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي (قال ابن أمّ) في هذه الآية وفي طه بكسر الميم والباقون بفتحها، ينظر: التيسير في القراءات السبع: 113.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/394.

كالبعض للثاني فالفتحة في الأول ليست لنصبه وانما هي بمنزلة الفتحة من (خمسة عشر) وهما في موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود.

أما وجه الكسر فقد قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي يا ابن أمّ بالكسر؛ وذلك انهما لما جعلا كاسم واحد وأضافهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً كما يفعل بالاسم الواحد نحو: يا غلام ويا قوم ومثله: يا أحد عشر أقبلوا)[1] أما الوجه الاخرفهو الكسرأي(هو جعل الاسمين اسماً واحداً، فلما صار بهذه المنزلة جرياً مجرى (غلامِ صاحِب) وأجتزىء بالكسرة)[2].

يتجلى من هذا أن الكسائي في قراءته الكسر يبنى وجه تأثره بآراء الخليل في المنادى المضاف، وذلك في مجيء (يا ابن أمّ ويا ابن عمّ) اسماً واحداً وأضافتيهما الى نفسيهما وحذف الياء وابقاء الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة.

وسار أبو جعفر النحاس على رأي الخليل فقال عن قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ ﴾[3] بالفتح يجعل الأسمين أسماً واحداً، وبالخفض على الاضافة، قال أبو اسحاق ويجوز في غير القرآن (يا ابن أُمي) بالياء}[4].

لقد جعل الكوفيون مسألة خفض (أمّ) و (عمّ) ونصبهماالتي أخذوها عن الخليل من الدوافع المشجعة لهم لكي يقبسوا عليها ما شاكلها من مسائل النداء مضاف الى ياء المتكلم ونجد هذا واضحاً عندهم في تأييدهم لهذا الرأي من خلال قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ ﴾[5] إذ قال أبو بكربن الأنباري: (اختلف القراء

---

(1) شرح المفصل: 13/2.

(2) العلل لابن الوراق: 427.

(3) سورة طه: الآية 94.

(4) اعراب القرآن للنحاس: 55/3.

(5) سورة يوسف: الآية 4.

فيه[1]، فكان نافع وعاصم والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون (يا أبتِ) بخفض التاء، وكان عبد الله بن عامر اليحصبي وأبو جعفر يزيد بن القعقاع يقرآن (يا أبتَ) بفتح التاء وروي عن بعض القراء أنه كان يضمّ التاء فيقول: (يا أبتُ) بالرفع، فمن قرأ (يا أبتِ) بالخفض وقف على التاء ولا يجوز أن يقف على الهاء؛ لأن الخفضة التي في التاء تدل على ياء المتكلم؛ وإنما حذفت الياء لكثرة الاستعمال حذفت من قوله: (ياقومِ) (يا عبادِ) ومن قرأ (يا أبتَ) بالنصب كان له مذهبان: أحدهما ان يقول: أردت (يا أبَ) بالترخيم ثم أدخلت الهاء؛ لأنها أشبع للكلام ثم عرَّبتها باعراب الياء، فمن هذا الوجه يجوز أن تقف على الهاء، والوجه الآخر: أن تقول: أردت الندبة (يا ابتاه) فمن هذا الوجه لا يجوز الوقف على الهاء، أنشدنا أبو العباس:

كليني لهم يا أميمة ناصِبِ   وليلٍ أُقاسيه بطيء الكواكبِ

وقال لنا ـ أبو العباس ثعلب ـ يجوز أن يكون أراد الترخيم (يا أُميمَ ناصب) فأدخل الهاء، ويجوز أن يكون أراد الندبة (يا أميمتاه).

ومن قرأ (يا أبتُ) بالرفع جاز له أن يقف على الهاء، قال الفراء: (ولا نعلم أحداً قرأ بالرفع)[2].

يتبين من هذا ان فكرة نصب المنادىوخفضه عند حذف الياء قد وصفها بها الخليل ثم تبناها بعده الكوفيون فقاسوا عليها كل ما شابهها ولم يجيزوا الرفع، لان الرفع فيه ثقل على الاسم المنادى وكثرة الاستعمال تبيح في الغالب ما يكون اسهل في النطق وأخف على الاستعمال لهذا أختاروا عند حذف الياء الفتحة أو الكسرة وما علل العلماء به هذه الظاهرة يكفي لايضاحها.

---

(1) اذ قرأ ابن عامر (ياأبتَ) بفتح التاء حيث وقع والباقون بكسرها وابن كثير وابن عامر يقفان (يأبه) بالهاء، التيسير في القراءات السبع: 127.

(2) ايضاح الوقف والابتداء: 1/296 ـ 297.

المبحث السادس
معاني الأدوات النحوية

وضع العلماء لكل لفظ من الألفاظ ولكل حرف من الحروف معنى يدل عليه وقد أخذوا هذه المعاني من الاستعمالات المختلفة للألفاظ والحروف ومن هذه الحروف التي وجدنا الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي هي:

1. إن:

اتفق العلماء على ان مواضع كسر همزة (ان) تختلف عن مواضع فتحها، فالموضع الذي تقع فيه همزة (ان) مكسورة يختلف عن الموضع الذي تقع فيه همزة (أنَّ) مفتوحة، وتقع همزة (إن) مكسورة في الابتداء؛ وذلك لان (أن) المفتوحة وما بعدها في تقدير اسم والمكسورة لا تكون مع ما بعدها اسماً، فلما اختلف حكمها وجب الفصل بينهما وقد خصت همزة إن بالكسر؛ لأن الكسر أثقل من الفتح و(أن) المفتوحة مع ما بعدها اسم وقد طالت بصلتها والمكسورة مفردة الحكم، فهي أخف من المفتوحة، فوجب أن يفتح الأثقل ويكسر الأخف ليعتدلا[1].

كما ان (أن) المفتوحة لا يجوز الابتداء بها، لأنه لا بد لها من عامل لفظي، ولا يعمل فيها الابتداء بحال، واذا امتنع من ان يبتدأ بها لهذه العلة المذكورة... فقد ظهر أنه مذ ارتفع عنها معنى الابتداء واذا ارتفع معنى الابتداء لم يبق لها موضع ابتداء[2].

وقد تحدث الخليل عن همزة إنّ عندما سأله فقال سيبويه وسألته(عن قوله

(1) العلل لابن الوراق: 299.

(2) شرح المقدمة المحسبة: 1/222.

عزّ وجلّ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] ما منعها ان تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، انما قال: (وما يشعركم ثم ابتدأ فأوجب فقال إنها اذا جاءت لا يؤمنون) ولو قال وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون (انّها)[2]، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً؛ أي لعلك، فكأنه قال: لعلها اذا جاءت لا يؤمنون[3]. وذهب الى هذا الرأي الأخفش من البصريين[4]، ويقول الفراء عن هذه الاية (فهذا واجب النصب في أن (وما يشعركم أنهم يؤمنون... ويقرأ بعضهم (إنها) مكسور الألف اذا جاءت مستأنفة...... وهي في قراءة أبيٍّ (لعلها اذا جاءتهم لا يؤمنون) وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها، ويقولون: ما أدري لو أنك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أنَّ) في موضع (لعل))[5].

الفراء يتفق مع الخليل في تفسير قراءة من قرأ بالكسر وذلك لأنها مستأنفة وورد (ان) للتعليل وهذا ما ذهب إليه الكسائي عند ذكره الفرق بين إنْ وأنْ يعني في مثل: (أنت طالق إن دخلت الدار وأن دخلت الدار، ويقال: إن الكسائي: سأل أبا يوسف بحضرة الرشيد ولفظ بان مفتوحة فقال: تُطلق أن دخلت فقال

---

(1) سورة الانعام: الآية 109.

(2) قرأ ابن كثير بكسر الألف من (إنها) وكذلك قرأها ابو عمرو بالكسر وكان يختلس حركة الراء من (يشعركم) وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر(أنّها) بالفتح، ينظر: السبعة في القراءات: 265.

(3) الكتاب: 123/3،و ينظر: الأصول في النحو: 270/1 ـ 271، اللامات: 137/1،مغني اللبيب: 331، 60.

(4) معاني القرآن للأخفش: 501/2.

(5) معاني القرآن للفراء: 349/1 ـ 350.

الكسائي: أخطأت وبين أنها للتعليل)[1] الكسائي يذهب مذهب الخليل في ورود (إن) المكسور، شرطية و(أن) المفتوحة للتعليل والشرط ليس مانعاً عند الخليل من الأبتداء بأن.

ولعل أبوبن بكر الانباري كان أكثرهم تفصيلاً في ذكر القراءات التي قيلت في كسر (إن) وفتحها. فقال: (كان مجاهد وابن كثير وأبو عمرو يقرؤونها بالكسر، وكان أبو جعفر وشيبه ونافع والاعمش وحمزة يقرؤون (أنها) بالفتح، فمن قرأ (إنها) بالكسر وقف على (وما يشعركم) وابتدأ (إنها) ومن قرأ (أنها) بالفتح كان له مذهبان: أحدهما أن يكون المعنى (وما يشعركم بأنهم يؤمنون أو لا يؤمنون ونحن نُقلب أفئدتهم) فعلى هذا (المذهب لا يحسن الوقف على (يشعركم) لأن (أن) متعلقة به، والوجه الآخر أن يكون المعنى (وما يشعركم لعلها اذا جاءت لا يؤمنون) فيحسن الوقف على (يشعركم) والابتداء بـ(أن) مفتوحة، حكي عن العرب: (ما أدري أنك صاحبها) المعنى (لعلك صاحبها)[2] وقرأها حمزة (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) على خطاب الكفرة اليهم)[3].

فأبو بكرين الانباري يذهب مذهب الفراء في مجيء (أن) المفتوحة بمعنى (لعل) والمكسورة إستئنافية وهذا القول قد سبقهما إليه الخليل ومن هذا يتضح الأثر واضحاً فيهما.

والخليل في الوقت نفسه الذي يذكر فيه مواضع كسر(إنَّ) بكسرها عند الأبتداء يصرِّح بأن (أن) لا يبتدأ بها في كل المواضع إذ قال سيبويه (سألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا: أ حقاً إنك ذاهب، على القلب، كأنك قلت:

---

(1) الايضاح في شرح المفصل: 55/1.

(2) ايضاح الوقف والابتداء: 642/2.

(3) المصدر نفسه: 643/2.

إنك ذاهب حقاً، وإنك ذاهب الحق، وأنك منطلق حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع إنَّ، لأن إن لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنّك ذاهب، تريد: إنك ذاهب يوم الجمعة، ولقلت أيضاً: لا محالة إنك ذاهب، تريد إنك لا محالة ذاهب، فلما لم يجز ذلك حملوه على أي حقٌ أنك ذاهب، وعلى: أي أكبر ظنّك أنّك ذاهب، وصارت أنّ مبنية عليه، كما يبنى الرحيل على غدٍ اذا قلت: غداً الرحيل)[1].

والفراء يذهب مذهب الخليل في عدم الإبتداء بها في كل الموضع إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] (كسر ألفها أحبُّ إلي من فتحها؛ لأن في قراءة عبد الله (وإن الله لمع المؤمنين)[3] فحسن هذا كسرها بالابتداء، ومن فتحها أراد ﴿وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾[4]. يريد: لكثرتها؛ ولأن الله مع المؤمنين، فيكون موضعها نصباً؛ لأن الخفض يصلح فيها)[5].

وقول الفراء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾[6] إذ قال (بان (ان مكسورة)؛ لأنها مستأنفة)[7].

وقد قال عن قوله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾[8] (وتقرأ[9] (وأنا اخترناك) مردودة

(1) الكتاب: 135/3، وينظر: الأصول في النحو: 278/1، تسهيل الفوائد: 62.

(2) سورة الانفال: الآية: 19.

(3) ينظر: تفسير الطبري: 457/13.

(4) سورة الانفال: الآية: 19.

(5) معاني القران للفراء: 407/1.

(6) سورة يونس: الآية 4.

(7) معاني القران للفراء: 457/1.

(8) سورة طه: الآية: 13.

(9) قرأ حمزة (وأنّا) بتشديد النون (أخترناك) بالنون والألف والباقون بتخفيف النون وبالتاء مضمومة غيرألف، التيسير في القراءات السبع: 151.

على (نودي): نودي أنا أخترناك، وإنا أخترناك، فاذا كسرها أستأنفها)[1].

أي ان الفراء يقر بكسر همزة ان عند ورودها مستأنفة وهو ما ذهب إليه الخليل.

ويرى الخليل ان اللام لا تدخل على (أن) المفتوحة الهمزة ولكنها تدخل على (إن) المكسورة الهمزة في قوله: ((أشهد بأنك لذاهب) غير جائز من قبل أنّ حروف الجرّ لا تُعلّق وقال: أقول أشهد إنه لذاهب وإنه لمنطلق أتبع آخره أوله وإن قلت: أشهد أنه ذاهبٌ وإنه لمنطلق لم يجز الا الكسر في الثاني؛ لأن اللام لا تدخل أبداً على أنّ، وإنّ محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلا مبتدأةً باللام، ومن ذلك أيضاً قولك. قد علمت إنه لخير منك، فإن ههنا مبتدأة وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أنهم أفضل معلقةً في الموضعين جمعاً)[2].

وقد بدا أثر الخليل واضحاً في الفراء من خلال رأيه الذي طرحه في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[3] إذ قال الفراء: ((ليأكلون) صلة لاسم متروك اكتفى بمن المرسَلين منه، كقيلك في الكلام: ما بعثت إليك من الناس الا إنه ليطيعكَ، الا ترى أن (إنه ليطيعك، صلة لمَن، وجاز ضميرُهَا كما قال: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[4] معناه ــ والله أعلم ــ الا من له مقام وكذلك قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[5] ما منكم الا من يردها، ولو لم تكن اللام جواباً لان كانت إن مكسورة أيضاً؛ لأنها مبتدأة إذا كانت صلة)[6]. اجتمع في إن انها

(1) معاني القران للفراء: 176/2.

(2) الكتاب: 147/3، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: 220/1.

(3) سورة الفرقان: الآية 20.

(4) سورة الصافات: الآية 164.

(5) سورة مريم: الآية 71.

(6) معاني القرآن للفراء: 264/2.

جاءت مبتدأة فضلاً عن اتصال اللام بها. وقول الفراء هذا قد طبع الخليل بصمته عليه من قبل فظهر أثر الخليل واضحاً في الفراء، أما أبو جعفر النحاس فقال عن هذه الاية: (إذا دخلت اللام لم يكن في (إن) الا الكسر، ولو لم تكن اللام ما جاز أيضاً الا الكسر مستأنفة، وهذا قول جميع النحويين، الا أن علي بن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد أنه قال: يجوز الفتح في إن هذه وإن كان بعدها اللام وأحسبه وهماً منه، قال أبو اسحاق: المعنى: (وما أرسلنا قبلك رسلاً إلاّ إنهم ليأكلون الطعام) ثم حذف (مِنْ)؛ لأن (مِنْ) تدل على المحذوف، وقال الفراء(من) محذوفة، أي: الا ان منهم من ليأكلون الطعام، وشبهه بقوله: ﴿وَمَامِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾[1] قال أبو اسحاق: هذا خطأ لأن (من) موصولة فلا يجوز حذفها)[2].

كسر ان وفتحها بعد القول:

ذكر سيبويه قواعد مهمة أخذ بها النحاة فيما بعد ومما رواه عن أستاذه الخليل قوله عن مواضع كسرألف (ان) وفتحها: ((تقول: (قال عمرو إن زيداً خير منك)؛ وذلك لأنك أردت ان تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل قال في (إن) كما لا يجوز لك أن تُعمِلها في زيد وأشباهه إذا قلت: (قال زيد عمرو خير الناس)، (فأن) لا تعمل فيها (قال) كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه (أن) لأن (أنّ) تجعل الكلام شأناً، وانت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، كما تقول: زعم الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية ومثل ذلك: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن

(1) سورة الصافات: الآية 164.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 156/3.

﴿ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾[1] وقال أيضاً: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾[2] وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وسألت يونس عن قوله: (متى تقول أنه منطلق؟) فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل (تظن) قلت: متى (تقول أنك ذاهب)، وإن أردت الحكاية قلت: (متى تقول إنك ذاهب) كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيدٌ منطلق، وتقول: قال عمروٌ إنه منطلق. فإن جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل قال كما لا تعمل إذا قلت: قال عمروٌ هو منطلقٌ، فقال: لم تعمل هاهنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل كما لا تعمل شيئاً إذا قلت قال وأظهرت هو، فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل ان تكون فيه قال فيما ذكرناه.

وكان عيسى يقرأ هذا الحرف ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾[3] أراد ان يحكي، كما قال عزّوجلّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾[4] كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم، ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا[5]، ومثل ذلك كثير في القرآن. وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله، وأن في موضعه، وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله)[6].

أبان سيبويه عن مسألة مهمة الا وهي كسر (ان) بعد القول المحكى أو ما يؤول بحكاية قول، وفتح (أن) إذا كان القول غير محكى؛ اي قولاً ظاهراً. وقد

(1) سورة البقرة: الآية 67.

(2) سورة المائدة: الآية 115.

(3) سورة القمر: الآية 10.

(4) سورة الزمر: الآية 3.

(5) قرأ (قالوا ما نعبدهم) ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وابن جبير، ينظر البحر المحيط: 415/7

(6) الكتاب: 142/3 ـ 143.

أخذ الفراء من الكوفيين بقوله هذا قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾[1] (فكسرت لأنها من صلة القول، ومن فتحها لو لم تكن فيها لام في قوله (لكاذبون) جعلها تفسيراً للقول: (ألقَوْا إليهم أنكم كاذبون) فيكون نصباً لو لم يكن فيها لام، كما تقول: القيت إليك أنك كاذب، ولا يجوز إلاً الكسر عند دخول اللام، فتقول: القيت إليك إنك لكاذب[2]. اجتمع في هذه الاية شرطان احدهما مجيء (ان) مع اللام والآخر مجيؤها مع القول، فشرط مجيئها مع اللام يوجب لـ(إنّ) الكسر كما انها اذا جاءت مع القول وكانت صلة له وجب لها الكسر ايضاً، واذا لم تأت اللام وفسرت (ان) على مفسرة للقول فتحت، وهو المنهج نفسه الذي سار عليه الخليل وسيبويه.

وإذا سأل سائل وقال: لماذا كسرت (ان) بعد القول وكان في خبرها اللام؟ فالجواب: (إن هذين الموضعين مبتدأة في الحكم، وإنما وجب ذلك؛ لأن القول إنما وضع في الكلام ليحكى به، والحكاية من شأنها ألا تغير لفظ المحكي، فإذا قال القائل: إن زيداً منطلق، فأردت أن تحكي كلامه وجب أن تقول: قال عمروٌ: إن زيداً منطلق، كما تقول: قال عمروٌ: زيدٌ منطلق، فصار ما بعد القول يجري مجراه في حال الابتداء، فلذلك كسرت بعد القول)[3].

وقال الفراء عن قوله تعالى: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ ﴾[4] تفتح (أن) ولو أضمرت القول فكسرتها لكان صواباً)[5] تفتح أن عند الفراء بعد القول، واذا

(1) سورة النحل: الآية 86.

(2) معاني القران للفرّاء: 113/2.

(3) العلل لابن الوراق: 296.

(4) سورة الدخان: الآية 22.

(5) معاني القرآن للفراء: 40/3.

كان (ان) بعد حكاية قول فأنها تكسر، ولو كان القول مضمر مع (ان) تكسر أيضاً وهو ما ذهب اليه الخليل ومن هنا يبدو أثر الخليل وسيبويه واضحاً في الفراء، وقد أخذ بهذا القول من البصريين عن الخليل وسيبويه النحاس ايضاً فقال عن قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾[1] كسرت (ان) لانها مبتدأة بعد القول ومن العرب من يفتحها فيعمل فيها القول)[2].

إنّما وأنّما:

أشار الخليل الى استعمال هذه الأداة بفتح همزتهاوكسرها فيما نقله عنه سيبويه اذا قال: (وأعلم ان كل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (أنما) وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن الذي أبتدئ بعد الذي صلة لها، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً في ما بعده؛ فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[3] وقال الشاعر ابن الاطنابه:

أبلغِ الحارثَ بنَ ظالم المو ... عدو الناذر النذورَ عَلَيّاً

أنما تقتل النيّام ولا تقت ... ل يَقْظَان ذا سلاح كِميّاً

فإنما وقعت أنما ههنا لأنك لو قلت: أن إلهكم إله واحد، وأنك تقتل النيام كان حسناً، وإن شئت قلت: (إنما تقتل النيام) على الابتداء. زعم ذلك الخليل، فأما (إنما) فلا تكون أسماً، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل: أشهد لزيد خير منك؛ لأنها لا تعمل فيما بعدها. ولا تكون إلا مبتدأة بمنزلة إذا،

(1) سورة النمل: الآية 44.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 213/3.

(3) سورة الكهف: الآية 110.

لا تعمل في شيء)[1].

يدل كلام الخليل هذا على ان (إنما) هي حرف واحد لأنه لم يجزئها، وهي لا تعمل في شيء، اي ان عملها ملغى، على الرغم من انها تقع في موضع مبتدأ اذا كانت مكسورة وقد نقل أبو بكر الانباري عن الكسائي انه جعل (أنما) حرفاً واحداً فقال عن قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾[2] قال أبو بكر: (وقف حسن على (من مالٍ وبنين) على هذا المذهب الذي رواه خلف عن الكسائي انه قال: (أنما نمدهم) (أنما) حرف واحد[3].

أما الفراء فقد حصل عنده خلط في (إنما) إذ جاء بها على وجهين وعلل لكل وجه من الوجوه بعلة من العلل التي جاء بها فقال: وذلك ان قولك (إنما) على وجهين:

أحدهما: ان تجعل (إنما) حرفاً واحداً ثم تُعْمَل الافعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت فقلت: إنما دخلت دارك، وإنما أعجبني دارك، وإنما مالي مالك، فهذا حرف واحد.

وأما الوجه الآخر: فأن تجعل (ما) منفصلة من (إن) فيكون (ما) على معنى (الذي) فاذا كانت كذلك وصلتها بما يوصل به الذي، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصلة، كقولك: إن ما أخذت مالك، إن ماركبت دابتك، تريد: إن الذي ركبت دابتك، وإن الذي أخذت مالك، فأجرهما على هذا، وهو في التنزيل في غيرما موضع من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[4]﴿إِنَّمَآ أَنتَ

(1) الكتاب: 3/129 ـ 130، وينظر: الأصول في النحو: 1/269، الخصائص: 3/153، شرح المقدمة المحسبة: 1/217.

(2) سورة المؤمنين: الآية 55.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 2/791

(4) سورة النساء: الآية 171

﴿نَذِيرٌ﴾[1] حرف واحد هي وإن؛ لأن (الذي) تحسن في موضع (ما).

وأما التي في مذهب (الذي) فقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[2]: إن الذي صنعوا كيد ساحر، ولو قرأ قارئ (إنما صنعوا كيد ساحر) نصباً كان صواباً اذا جعل (إن وما) حرفاً واحداً، وقوله: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[3] قد نصب المودة قوم ورفعها آخرون على الوجهين اللذين فسرت لك، وفي قراءة عبد الله[4] (إنما مودة بينكم في الحياة الدّنيا) فهذه حجة لمن رفع المودة؛ لأنها مستأنفة لم يوقع الاتخاذ عليها، فهو بمنزلة قولك: إن الذي صنعتموه ليس بنافع مودة بينكم ثم تنقطع بعد فإن شئت رفعت المودة بـ(بين) وإن شئت أضمرت لها أسماً قبلها يرفعها كقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[5] وكقوله: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ﴾[6]..... ولو رفعت ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[7] كان وجهاً، وقد قرأ بعضهم[8]: (إنما حُرِّم عليكم الميتة) ولا يجوز ها هنا الا رفع الميتة والدم؛ لأنك إن جعلت انما حرفاً واحداً رفعت الميتة والدم، لأنه فعل لم يُسمَّ فاعله وان جعلت (ما) على جهة (الذي) رفعت الميتة والدم؛ لأنه خبر لـ (ما))[9]. يتضح من قول الفراء أنه خلط بين (أنما و إنما) وذلك لأن (أنما) ما يأتي بعدها صلة لها أي ان ما يأتي بعد

(1) سورة هود: الآية: 12.

(2) سورة طه: الآية 69.

(3) سورة العنكبوت: الآية 25.

(4) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (مودة) بالرفع من غير تنوين، التيسير في القراءات السبع: 173.

(5) سورة النور: الآية 1.

(6) سورة الأحقاف: الآية 35.

(7) سورة البقرة: الآية 173.

(8) قرأها أبو جعفر، ينظر: تفسير القرطبي: 216/2.

(9) معاني القرآن للفراء: 100/1 ـ 102.

(إنَّما وأنَّما) يكون مبتدأ لأن الصلة لا تؤثر على ما بعدها في اعرابه اما ما حصل عند الفراء فهو ان (انما) جعلها حرفاً واحداً ثم عمل الافعال بعدها، وهذا لا يجوز في استعمالها، ثم جعلهاحرفين فجاء بـ(ما) صلة لـ(إن) ثم رفع الاسم الذي بعد الصلة وهذا لا يجوز في الحرفين (انما) في الحرف الواحد ثم ناقض نفسه بعد ذلك وجاء بآيات و أثبت فيها أن (إنما) لا تأتي الا حرفاً واحداً ولا يجوز ان تأتي (الذي) صلة لها، ثم استشهد بآيات أقر فيها بانها حرف واحد وهي قوله تعالى (إنما صنعوا كيد ساحر) في اجازته المحتملة لقراءة من قرأ (كيد) وان ما بعدها ليس صلة لها.

الفراء يوضح ان (إنما) اذا جاءت حرفاً واحداً فان ما يأتي بعدها يأتي مبتدأ في اثباته لمجيء الاثبات في الآيات السابقة، واذا جاءت على حرفين فإن (الذي) يكون صلة لـ(إن) ولعله لم تتضح لديه الصورة التي جاء بها الخليل فالتي تكون مبتدأة وهي (إنما) والتي يكون ما بعدها صلة لها هي (أنما) ولا شك ان أعتراف الفراء في خلاصة قوله بـ(إنما) وانها عندما تأتي فإنها لا تؤثر على ما بعدها فقوله هذا قد أخذه عن الخليل وسيبويه على الرغم من اتساعه في الشرح وتفرع في تفصيلاتها الا انه ختم كلامه بما وجد الأخذ به أولى من غيره وهو ما ذهب اليه الخليل في ان ما بعد (إنما) بمنزلة فعل ملغى أي انها لا تؤثر في مجيئها على ما بعدها ومن هنا يبدو الأثر البصري واضحاً في الفراء غلى الرغم من الحواجز التي وضعها الفراء للحيلولة دون بيان أنه قد أخذ قوله مباشرة عن الخليل والبصريين.

ولم يقتصر بيان أثر الخليل في الكسائي والفراء فقط بل تعداه ليشمل ثعلب أيضاً إذ قال ثعلب عن مجيء إنما: (ما بعد إنما استئناف، إنما زيدٌ قائم، وما بعد (أن) استئناف، مثل: ظننت أن زيد قائم)[1].

---

(1) مجالس ثعلب: 20/1.

وقال ايضاً: (إنما قام زيد، دخلت (ما) وقاية لفعل ويفعل، فاذا اسقطت (ما) كان خطأً ان يلي إنَّ فعل ويفعل)[1].

يتبين من قول ثعلب انه يرى ان (إنما) لا عمل لها بدليل ان ما بعدها حملة أستئنافية ودخولها على الجملة الفعلية وقاية للجملة الفعلية وإذا سقطت (ما) فلا تصح الجملة الفعلية دليلاً على الغاء عملها إذ انها لم تدخل في اعراب الجملة الفعلية وإنما كانت بمثابة الوقاية لها، وهذا هو ما جاء به الخليل وهو الأثر الذي تركه ثعلب أحد أعلام المذهب الكوفي.

وقد خالفهم في هذا أبو بكربن الانباري فقال عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ﴾[2] و ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾[3] ((إنما) حرفان ولا يجوز ان يكون حرفاً واحداً)[4] ما ذهب اليه ابو بكربن الانباري في كونهما حرفين يناقض ما جاء به الخليل.

ويعزى السبب في زيادة (إن) بعد (ما) انها: (إنما زيدت بعد (ما) لتلغي معها (ما) فلا تعمل (ما) في لغة أهل الحجاز، وقد وجب ابطال عملها عند دخول (إن) عليها كما وجب ابطال عمل (إن) اذا دخلت (ما) عليها)[5].

لن: من الادوات الناصبة للفعل المضارع، ويُعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من ذكرها في باب اعراب الافعال المضارعة للأسماء فيما نقل عنه سيبويه: (فزعم أن لن هي (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا:

---

(1) المصدر نفسه: 272/1.

(2) سورة المرسلات: الآية 7.

(3) سورة الذاريات: الآية 5.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 329/1.

(5) العلل لابن الوراق: 299، و ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 217/1.

ويلّمه، يريدون: وي لأُمِّهِ، وكما قالوا: يومئذٍ وجعلت بمنزلة حرف واحد)[1].وقال في موضع آخر: (وأما (لن) فهي: لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا) ولكنها أوكد؛ تقول: لن يكرمك زيد، معناه: كأنه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بلن، فكانت أوكد من (لا))[2]وقد ذكر سيبويه فضلاً عن رأي الخليل رأي علماء آخرين فقال: وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أما زيداً فلن أضرب)؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له)[3].على الرغم من هذه المخالفة التي ذكرها سيبويه في الرَّد على أستاذه الخليل، الا ان كثيراً من العلماء تابعوه عليها ولم تقتصر متابعتهم هذه على البصريين بل تعدتهم لتشمل الكوفيين أيضاً، فالكسائي شيخ المدرسة الكوفية قال متأثراً بالخليل في رأيه في (لن) فيما نقل النحاس عنه في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[4] (إذ روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل قال: الأصل في (لن) (لا أن) وحكى هشام عن الكسائي مثله)[5].وقد خالفَ الخليل المبرد فقال: (وكان الخليل يقول: إن (أن) بعد (إذن) مضمرة وكذلك (لن) وإنما هي (لا أن)

---

(1) الكتاب: 5/3،و ينظر: الخصائص: 153/3، كشف المشكل: 543/1، شرح اللمع: 221/1، شرح المفصل: 16/7، ، اللباب في علل البناء والاعراب: 32/2، شرح شذور الذهب: 309،الأشباه والنظائر: 108/1.

(2) العين: 350/8.

(3) الكتاب: 5/3.

(4) سورة البقرة: الآية 80.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 240/1.

ولكنك حذفت الألف من (لا) والهمزة من (أن) وجعلتها حرفاً واحداً وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: زيداً لن أضرب، كما تقول: زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن))[1].

أما ابن جني فقد ذكر نص الخليل دون ان يعارضه أو يوافقه فقال: (ومنه قولهم: لن، في قول الخليل؛ وذلك أن أصلها عنده (لا أن) فحذفت الهمزة عنده تخفيفاً لكثرته في الكلام ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها. فما جاء من نحوه فهذه سبيله[2].

أما ابن الوراق فقد ردَّ على الخليل قوله هذا فقال: (وذلك بان قالوا: إن ما بعد (لن) لا يعمل فيما قبلها ولو أتت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز: زيداً لن أضرب، فتقدم ما بعد (لن عليها، وللخليل ان ينفصل من هذا فيقول: وجدت الحروف متى رُكِّبت خرجت عمَّا كانت عليه، فمن ذلك (هل) أصلها الأستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيداً هل ضربت لم يجز، فاذا زيد على (هل) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يتقدم ما بعدها عليها نحو: قولك: زيداً هلاَّ ضربت[3]. فاذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت قبل التركيب لم يلزم الخليل في (لا أن) الذي ذكرناه. إلا ان قول الخليل والجملة ضعيف من وجه آخر وهو أن اللفظ متى جاءنا على صيغة ما، أمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره الى غيره من غير ضرورة تدعو الى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندّعي أن أصلها

(1) المقتضب: 2/7 ـ 8.

(2) الخصائص: 3/153.

(3) الكتاب: 3/115.

شيءٌ آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة. ويدل ايضاً على ضعف قول الخليل: أنه يجوز أن يليها الماضي وأنّ (أنْ) لا يليها إلا المستقبل، فعلمنا ان حكم (أن) ساقط وان (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل) [1].

إن تعليلات الوراق لا تختلف عن تعليلات من سبقه من العلماء ولا سيما وإنه أخذها من سيبويه وكذلك العلماء الذين عللوا لهذه الظاهرة.

في حين أن ابن يعيش في شرحه يجيز ما جاء به الخليل فيقول: (وان لن مركبة من (لا وأنْ) الناصبة للفعل المستقبل نافية كما أن (أن) كذلك والمنفي بها فعل مستقبل كما أن المنصوب بأن مستقبل، فأجتمع في (لن) ما افترق فيهما فقضى بأنها مركبة منها إذ كان فيهما شيء من حروفهما والأصل عنده (لا أنْ) فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والنون بعدها فصار اللفظ (لن))[2] ووافق الخليل على هذا الرأي ابن حيدره اليماني فقال: (ان جميع النواصب للفعل تعمل بمعنى (أن) فاذا قلت: لن أقوم، فمعناه. (لا أنْ أقوم) فالناصبة (أن ولا) دخلت للنفي وقس عليه كي أن: واذن أن)[3].

إن حالةالأخذ بالقول وعدمه هي أحدى حالات البحث العلمي التي سعى إليها العلماء من اجل حفظ اللغة وصيانتها، وعلى الرغم من أن رأي الخليل لم يحظ بتلك الأهمية التي حظي بها غيره ومخالفة سيبويه ومن تبعه له الا اننا نجد ان أحد أعلام الكوفيين وهو الكسائي يأخذ به ويظهر أثر الخليل بارزاً في أخذه عنه.

---

(1) العلل لابن الوراق: 156 ـ 157، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1/230 ـ231.

(2) شرح المفصل: 8/112.

(3) كشف المشكل: 1/543.

ويرى د. المخزومي: (ان هذا الرأي الذي يوصف بالشاذ عند النحويين بأنه أصوب؛ وذلك لان الدرس المقارن الحديث يؤيده فيما ذهب إليه من تركيب (لن) من (لا) و(أن)؛ وذلك أن أصل النفي في العربية ان يكون بلا وما، وأن العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها (ليس ولن ولم) وان (لن) مركبة من (لا) و (أن)[1]. وهو ما أذهب إليه.

ألا: من الادوات التي يبتدىء بها الكلام، وأول من ذكرهامن النحويين الخليل بن أحمد إذ قال: (ألا معناها في حالٍ هلاّ، وفي حال: تنبيه، كقولك: ألا أكْرِم زيداً، وتكون (ألا) صلة بابتداء الكلام، كأنها تنبيه للمخاطب)[2].

وقد تبعه من الكوفيين أبو بكربن الانباري في كونها مبتدأ ولا يوقف عليها فقال: (والوقف على (ألا) قبيح لأنها أفتتاح الكلام)[3].

الانباري يؤكد انها أفتتاحية، وافتتاح الكلام بها يدل على كونها مبتدأ وهو المعنى نفسه الذي ذكره الخليل.

يومئذ: من الأدوات التي تأتي منصوبة وبمنزلة حرف واحد إذ قال عنها الخليل: (وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد)[4].

فهو يشير الى مجيئها حرفاً واحداً متصلاً وقد أشار الى كونها منصوبة عندما ذكر سيبويه نص الكلام الذي يبين نصب الكلام المرفوع في الاستثناء فقال). ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا، فأن في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا، ومثل ذلك قولهم: ما مَنَعَني إلاّ أنْ يَغضَب عليّ

(1) مدرسة الكوفة: 216.

(2) العين: 352/8.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 497/1.

(4) الكتاب: 5/3.

فلان، والحُجَّة على أنَّ هذا في موضع رفع أن أبا الخطّاب حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

لَمْ يُمْنَع الشرب منها غيرُ أن نطقت   حَمَامـة في غُصونٍ ذات أو قـال

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله (هذا كنصب بعضهم (يومئذٍ) في كل موضع، فكذلك غير أن نطقت)[1].

فالخليل يشير الى انها حرف واحد وقد ينصبه بعضهم في كل موضع. وقد أخذ برأي الخليل هذا علماء المدرسة الكوفية فنرى الكسائي ينصب يومئذٍ في قوله تعالى: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[2]، إذ قرأ[3] (عاصم وحمزة والكسائي (من فَزَعٍ يومَئذٍ) بتنوين (الفزع) ونصب (يومئذ)[4] قال الفراء(وقرأ عبد الله بن مسعود في إسناد بعضهم بعض الذي حدّثتك (من فزعٍ يومَئذٍ) قرأها عليهم تميم هكذا (وهم من فَزعٍ يومئذٍ) فأخذها بالتنوين والنصب، والاضافة أعجب الي وإن كنت أقرأ بالنصب لانه فزع معلوم الا ترى أنه قال (لا يحزنهم الفزع الأكبر) فصيره معرفة، فان أضيفه فيكون معرفة أعجب الي، وهو صواب)[5].

الكسائي والفراء يقرءون (يومئذٍ) بالنصب، قال أبو بكر بن الانباري: (ومن قرأ (من فزع مئذٍ) باضافة (الفزع) الى (اليوم) وفتح الميم من (اليوم).

---

(1) الكتاب: 329/2 ـ 330.

(2) سورة النمل: الآية 89.

(3) قرأ ابن كثير وابو عمرو ونافع وابن عامر مضافاً مكسور الميم من (يومِئذٍ)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بفتح الميم/من (يَوْمَئِذٍ) ولا يجوز مع التنوين الا فتح الميم، فاذا لم تنون جاء الفتح والكسر. السبعة في القراءات: 478.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 348/1.

(5) معاني القرآن للفراء: 301/2.

لم يجز له أن يقف على (اليوم) لانه مع (إذ) بمنزلة حرف، حكى الكسائي عن العرب (مضى يومئذ بما فيه) بفتح (الميم) لأنها حرف واحد، وأنشد الفراء:

رَددْنا لِشعثاء الرَّسولَ ولا أرَى   كيومَئذٍ شيئاً تُرَدُّ رسائِلَهْ[1]

وقال الفراء: ((بعدئذ) ليس بمنزلة (يومئذ) لأن (اليوم) يُجعل مع (إذ) حرفاً واحداً و(بعد) لا يجعل مع (إذ) حرفاً واحداً)[2].

يتفق الكسائي والفراء على مجيء (يومئذ) منصوبة وبمنزلة حرف واحد وهو ما ذهب اليه الخليل ومن هذا يبرز الأثر البصري واضحاً في علماء المدرسة الكوفية.

كلاّ: أول من أشار إليها هو الخليل إذ قال: كلاّ على وجهين: تكون (حقّاً) وتكون (نَفْياً)، وقوله عزَّ وجل: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[3]، أي: حقاً، وقولُه سبحانه: ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ۝٣٨ كَلَّا ﴾[4] هو نفي[5].

ذكرالخليل مجيء (كلاّ) بمعنى (حقاً) عند مجيئها في اول الكلام، ومجيئها بمعنى (لا) الدالة على النفي وقد أخذ بهذا التفسير الذي فُسّره الخليل من الكوفيين أبو بكربن الأنباري فقال: (وسمعت أنا أبا العباس ـ ثعلب ـ يقول: لا يُوقف على (كلاّ) في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها، وأحتج السجستاني في أن (كلاّ) بمعنى (ألا) بقوله: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴾[6] قال

(1) ايضاح الوقف والابتداء: 349/1.

(2) المصدر نفسه: 350/1.

(3) سورة العلق: الآية: 15.

(4) سورة المعارج: الآية: 38، 39.

(5) العين: 5 /407.

(6) سورة العلق: الآية: 6.

فمعناه: ألا إن الإنسان، وذلك أن جبريل (عليه السلام) أول شيء نزل به من القرآن خمس آيات من سورة العلق مكتوبة في نمط فلقنها النبي صلى الله عليه وسلم، آية آية والنبي صلى الله عليه وسلم يتكلم بها كما يُلقنهُ، فلما قال: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[1] طوى النَّمط. قلت: فهذا يُصحّح مذهبين: مذهب من قال: معنى (كلاّ) حقاً كأنه قال (حقاً) إن الإنسان ليطغى، ومذهب من قال: معنى (كلا) (لا) كأنه قال: لا ليس الأمر على ما تظنون يا معشر الكفرة، كما قال في سورة القيامة ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[2]، وقوله: ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ﴾[3] الوقف على (كلا) جائز، لأن المعنى (لا) ليس الامر كذا[4].

ويجوز أن تقف على قوله (عهداً) وتبتدئ: ﴿ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ ﴾[5] ((أي حقاً سنكتب))[6].

يريد أبوبن بكر أن يبين أن (كلاّ) تأتي بمعنى حقاً إذا كانت مبتدأ، وتأتي بمعنى النفي إذا كان الكلام موصولاً، وقد أستشهد أبو بكر الأنباري بعده بآيات قرآنية[7] بيّن فيها هذا الرأي، وهو بذكره هذا لا يختلف عمَّا جاء به الخليل، ومن هذا يؤكد الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي.

ليس: أول من اشار الى ليس هو الخليل إذ قال عنها إنَّها (كلمة جحود

(1) سورة العلق: الآية: 5.

(2) سورة القيامة: الآية: 1.

(3) سورة مريم: الآية: 77 – 79.

(4) إيضاح الوقوف والإبتداء: 425/1 – 426.

(5) سورة مريم: الآية: 79.

(6) إيضاح الوقف والإبتداء: 1 /426.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 427/1 – 432.

معناها: لا أيس، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، ودليلهُ قول العرب: ائتني به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيث هو ولاهو) [1] وقد أيدَّ هذا الرأي من الكوفيين الفراء فقال: (أئتني به من حيث ايس وليس أي من حيث هو ولا هو)[2].

وقد استشهد أحد الباحثين وهو الدكتور ابراهيم السامرائي برأي الخليل والفرّاء هذا معلقاً عليه بقوله: (وقول العرب: (أئتني به من حيث ايس وليس) مفيد في هذا الباب ذلك ان ايس يعني الوجود و (ليس) يعني عدم الوجود)[3] وقال: (ولو رجعنا الى العربية وقصرنا عليها البحث دون النظر في اللغات السامية لوجدنا فيها ما يؤيد القول بتركيب (ليس) من (لا) و (ايس) فقولهم: (ايس) للدلالة على الوجود يقابله في العربية مادة (شيء) وهي مقلوب لكلمة (ايش) السامية والتي وجدت في العبرية مؤدية هذا المعنى والتي تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في معجمات اللغة في قولهم: (ايس) فكأن (ليس) (لاايس) اي انها من (لاايش) ومعناها (لاشيء) ثم قوى التركيب على طريقة النحت فصارت ليس)[4].

وهي نافية ذهب ابن هشام الى انها فعل بدليل اتصال تاء التأنيث بها، وما ذهب اليه الفارسي في الحلبيات على انها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية وما تابعه عليه أبو بكر بن شقير، فهو مردود وبدليل اتصال تاء التأنيث فيها[5] وهي على الرغم من هذا الرأي فإن ما بعدها يكون مبتدأ أو خبر، ولا خلاف في ان خبرها شبه جملة أو مصدر مؤول.

---

(1) العين: 300/7، و ينظر: لسان العرب: 211/6

(2) تاج العروس: مادة (ليس)

(3) دراسات في اللغة: 55

(4) المصدر نفسه: 56

(5) ينظر: شرح قطر الندى: 28

كأين: ان معنى (كأين) و (كذا) كمعنى (كم) الخبرية، ويقتضيان مميزاً منصوباً والاكثر جرّه بـ (مِنْ) بعد (كأيِّن) وتنفرد من (كذا) بلزوم التصدير، وانها قد يُستفهم بها[1].

وقد ذكر سيبويه عن الخليل كأين واستعمالها وما تأتي به فقال: (وقال الخليل رحمه الله: (كأنّهم قالوا له كالعدد درهماً، وكالعدد من قريةٍ، فهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به.

وإنّما تجيء الكاف للتشبيه، فيصيّر ما بعدها بمنزلة شيء واحد. من ذلك قولك: كأنَّ، أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه)[2].

ويمكن الاستدلال على أثر الخليل في الكوفيين من خلال ما نقله أبو جعفر النحاس عن الكسائي والخليل وسيبويه فقال عن قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾[3] (هذه (أيٌّ) دخلت عليها كاف التشبيه فصار فيها معنى (كَمْ) والتقدير عند الخليل وسيبويه رحمهما الله كالعدد وشرح هذا أبو الحسن بن كيسان فقال: أيّ شيء من الأشياء، فالمعنى على قول الخليل وسيبويه: كشيء كثير من العدد، قال: ولهذا قال الكسائي: الاصل في (كم) كلما فإذا قلت: كم بلغ مالك؟ فالمعنى كأيّ شيء من العدد مالك)[4].

أما الفراء فقد وردت عنده (كأين وكم) في قراءة من قرأ من القراء بمعنى واحد وعمل واحد.

فقال الفراء عن قوله تعالى: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾[5]

---

(1) تسهيل الفوائد: 125.

(2) الكتاب: 171/2.

(3) سورة العنكبوت: الآية 60.

(4) اعراب القرآن للنحاس: 259/3، 129/4 ـ 130.

(5) سورة البقرة: الآية: 249.

وفي قراءة أبي[1] (كأين من فئة قليلة غلبت) وهما لغتان وكذلك ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾[2] هي لغات كلّها معناها كم[3].

من هذا يتضح الاثر البصري واضحاً في علماء المدرسة الكوفية ولا سيما الكسائي والفراء.

حيث: من الادوات النحوية التي تلازم البناء على الضم عند بعض بني تميم (وقد جعلوا الضم اولى بها لدلالتها على شيئين إذ أعطوا آخرها الضم في كل حال لانها تدل على محلين، وذلك انك إذا قلت: زيدٌ حيثُ عمرو، كان معناه: زيد في مكان في عمرو، فلمّا تضمنت (حيثُ) معنى محلين حُليَّتْ بالضمة في كل الاحوال، الدليل على صحة هذا قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾[4] [5].

اما الخليل فقد نقل لنا قول العرب فيها فقال: (للعرب في حيث لغتان، واللغة العالية حيثُ، الثاء مضمومة وهو أداة للرفع يرفع الاسم بعده، ولغة أخرى: حوث رواية عن العرب لبني تميم قال[6]:

ولكن قذاها واحد لا تريده   أتتنا بها الغيطان من حوث لاندري[7]

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن إنّما وأنّما وكأنّما وحيثُما وإمّا في قولك: إمّا أنْ تفعل وإمّا أنْ لا تفعل، فقال: هنَّ حكايات، لأنّ ماهذه لم تجعل بمنزلة (مَوْت) في حَضرموت، ألا ترى انها لم تغيّر (حيثُ) عن أن يكون فيها اللغتان:

(1) قرأها أبيُّ (كأيّن من) البحر المحيط: 267/2.
(2) سور آل عمران: الآية: 146.
(3) معاني القرآن للفراء: 168/1.
(4) سورة البقرة: الآية: 149 .
(5) دقائق التصريف: 206205.
(6) الاخطل، ينظر: ديوانه: 361.
(7) العين: 285/3.

الضمُّ والفتح، وإنّما تدخل لتمنع أن من النصب ولتدخل حَيْثُ في الجزاء، فجاءت مغيّرة ولم تجيء كمَوْت في (حضر) ولا لغواً)[1].

أراد الخليل في كلامه هذا ان يبين أن حيث تجيء في لغتين أحداهما وهي اللغة المتداولة (حيث) بالضم والاخرى (حوث) فيما رواه العرب عن بني تميم كما أراد الخليل ايضاح مسألة اخرى وهى دخول (ما) على هذه الادوات ومن ضمنها (حيث) لا تغير عملها.

وقال سيبويه عن وقوع (حيث) ظرف مكان بقوله: (وأما (حيث) فمكانٌ بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظروفاً)[2]، إذ وردت(حيث) عند سيبويه ظرفاً وقد أخذ الكسائي رأيه في (حيث) عن الخليل كما نرى هذا من قوله إذ قال: (إنما رفعوا آخر (حَيْثُ) لأنها كانت في الأصل (حَوَثٌ) وكان آخرها مرفوعاً لمجاورتها الواو، فلما غُيّرت عن تلك الخلقة إلى غيرها تُركت الضمة على الثاء ولم تُغّير والعرب تقول: من حيث لا تعلم، ومن حُوْثُ لا تعلم)[3] الكسائي كما يبدو من رأيه يرجع أصل اشتقاق (حيث) إلى (حوث) وكما علمنا من رأي الخليل أن الكلمتين (حيثُ وحوث) متداولتان في لغة العرب فواحدة منهن وهي (حيثُ) أكثر تداولاً من الأخرى وهي (حوث) لكن الكسائي والخليل يشتركون في إستعمال حيث وحوث في لغة العرب.

أما الفراء فنراه مؤيداً لرأي الخليل في وقوع الرفع في (حيثُ) ذاكراً لغات القبائل الأخرى فيها قائلاً (بعض تميم ينصبون (حيث) على كل حال، فيقولون: حَيْث تعلم ومن حَيْث تعلم، وبعضهم يخفضها في موضع الخفض فيقول: من حَيْثِ

(1) الكتاب: 331/3.

(2) الكتاب: 233/4.

(3) دقائق التصريف: 206.

لا يعلمون، قال الفراء: وكأنَّ الذين نصبوها على كلِّ حال توهموا فيها ما في المضاف إلى غير محض كقولك: مشى يومئذٍ بما فيه، قال النابغة الذبياني[1]:

على حِينَ عا تَبْتُ الْمشَيبَ عَلَى الصبِا

وَقُلْتُ ألَمَّا أصْحُ والشيّبُ وَازِعُ

فيخفض وينصب لأنه مضاف إلى غير أسم، وفيها لغة أخرى (حَوْثُ) بالنصب والرفع وأما (حَيْثُ) بالرفع في كل وجه فهي لغة حجازية فاشية معروفة عند الخاص والعام[2].

فالفراء من قوله هذا بيَّن أنّ لغة النصب والخفض هي ليست اللغة السائدة ولكنها لغة لقبيلة تميم، أما اللغة السائدة فهي (حيث) بالضم وهناك (حوث) اللغة الاخرى الواردة في لغة العرب، وهذا الشيء جاء عند الخليل نفسه.

أما ثعلب فنراه يقول عن (حيث) (بأنها رفعوا بها شيئين؛ لأنها تقوم مقام صفتين، اذا قالوا: حيث زيد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو، فانما ضمّوها ــ على مذهب الفراء ــ؛ لأنها تدل على محذوفٍ مثل قبل وبعد وهشام[3] يقول: كان أصلها حوث فحوِّلت الضمة)[4].

فثعلب يذهب مذهب الخليل في ورود ما بعد حيث مرفوعاً، ومذهب سيبويه في مجيئها ظرف مكان.

---

(1) ديوان النابغة: 44.

(2) دقائق التصريف: 206.

(3) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفي من أعيان أصحاب الكسائي ت (209هـ) من أهل الكوفة، من كتبه (الحدود) و (المختصر) و (القياس) كلها في النحو، ينظر: الاعلام: 88/9.

(4) مجالس ثعلب: 558/2.

وقد أيد رأي الخليل أيضاً أبو بكربن الانباري في ورود (حيث) بالضم فقال: وذلك أنك اذا قلت (ضرب وشتم) كان الفعل يدلّ على ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم، فضمّوا أوله لتكون الضمة دالة على اثنين كما قالوا: زيد حيث عمرو، فاعطوا (حيث) الضمة في كل حال لأنها تدل على محلين، وذلك أنك اذا قلت: زيد حيث عمرو فمعناه: زيد في مكان فيه عمرو، فلما تضمنت معنى محلين أعطيت الضمة في كل حال، الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾[1] وقوله: ﴿ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2] دخل الخافض على (حيث) ولم يزل عنها ضمها للعلة التي ذكرناها[3].

وقال ايضاً عن قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾[4] (حيثما) حرف واحد لا يصلح الوقف على (حيث) دون (ما) لانه لا يحسن أن تقول (حيث الذي) و (حيثما) بمنزلة ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[5]. لا يتم الوقف على اين دون (ما) لما ذكرنا من أن (ما) مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد[6]. اتفق أبو بكربن الانباري مع الخليل في مجيء (حيث) بالضم على كل حال، كما اتفق معه في مجيء (حيثما) حرف واحد وأينما كذلك.

لا: من الحروف النافية الناهية، وترد (لا) زائدة مع القسم

قال الخليل: ((لا) حرف ينفى به ويُجْحَد، وقد تجيء زائدة، وانما تزيدها

---

(1) سورة البقرة: الآية 149.

(2) سورة الاعراف: الآية 182.

(3) إيضاح الوقف والابتداء: 1/199 ـ 200.

(4) سورة البقرة: الآية 144.

(5) سورة النساء: الآية 78.

(6) ايضاح الوقف والابتداء: 1/341 ـ 342.

العرب مع اليمين كقولك: لا أقسِمُ بالله لأكرِمَنَّك، انما تريد: أقسم بالله... وقد تَطْرحُها العرب وهي منوية، كقولك: والله أضربك، تريد: والله لا أضربك، قالت الخنساء[1].

فآليت آسى على هالكٍ وأسأل باكيةً مالها

أي: آليت لا آسى، ولا اسأل.

فاذا قلت: لا والله أكرمك كان أبين، فان قلت: لا والله لا أكرمك كان المعنى واحداً وفي القرآن: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2] وفي قراءة أخرى (ان تسجد) والمعنى واحد، وقال الشاعر:

ما كان يَرْضَى رسولُ الله فِعْلَهُمُ والطّيبان أبو بكرِ ولا عُمَرُ

صار (لا) صلة زائدة؛ لأن معناه: ولاالطيبان أبو بكر وعمرو، ولو قلت: كان يرضى رسول الله فعلهم والطيبان أبو بكر ولا عمر لكان محالاً؛ لأن الكلام في الأول واجب حسن لأنه جحود وفي الثاني متناقض)[3].

من أحكام (لا) التي جاء بها الخليل ان تأتي نافية وناهية وتأتي زائدة مع اليمين (القسم). ولا سيما اذا سبقها نفي. وقد أخذ هذا القول عن الخليل الفراء وبنى عليه حكمه النحوي في (لا) إذ قال: (انما تكون (لا) زائدة اذا تقدمها الجحد كقول الشاعر:

ما كان يرضى رسول الله دينَهُمُ والطيبان أبو بكر ولا عمرو

أراد: أبو بكر وعمر. أو اذا أتى بعدها جحد، فقدمت للإيذان به كقوله

(1) ديوانها: 120.

(2) سورة الاعراف: الآية 12.

(3) العين: 349/8.

عــزّ وجــلّ: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾[1] معنــاه: لأن يعلم)[2].

وإن مسألة مجيء لا إذا تقدمها جحد يرجع اساس هذه الفكرة التي طرحها الفراء الى استقاها من معين علم الخليل.

وقال الكسائي في تفسير قول الله عزّ وجلّ: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[3] (معناه: أقسم ولا زائدة وقال الفراء: (كان كثير من النحويين يقولون (لا) صلة، ولا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح، لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد مع خبر لا جحد فيه ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الاقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ، كقولك في الكلام: لا الله لا أفعل ذاك، جعلوا (لا) وان رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد كان مضى، فلو ألقيت (لا) مما ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، اليمين التي تستأنف فرق، ألا ترى أنك تقول: مبتدئاً، والله ان الرسول لحق، فاذا قلت: لا والله ان الرسول لحق، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه، فهذه جهة (لا) مع الاقسام، وجميع الايمان في كل موضع ترى فيه (لا) مبتدأ بها، وهو كثير في الكلام)[4].

الكسائي والفراء يذهبان في مجيء (لا) زائدة مع اليمين وهما بهذا متفقان مع الخليل في مجيء (لا) زائدة مع القسم.

أما قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[5] فقد قال الفراء: (المعنى والله اعلم ـ

---

(1) سورة الحديد: الآية 29.

(2) الاضداد لأبي بكر بن الانباري: 215

(3) سورة القيامة: الآية: 1

(4) معاني القرآن للفراء: 207/3، الاضداد للانباري: 215.

(5) سورة الاعراف: الآية 12.

ما منعك ان تسجد و(أن) في هذا الموضع تصحبها لا وتكون (لا) صلة، كذلك تفعل بما كان في أوله جحدوربما أعادوا على خبره جحداً للاستيثاق من الجحد والتوكيد له، ومثله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[1] ومثله: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[2] ومثله: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾[3] الا ان معنى الجحد الساقط في لئلا من أولها لا من آخرها، المعنى: ليعلم أهل الكتاب ألا يقدرون)[4].

يؤكد الفراء مسألة مجيء (ألاّ) وهي عبارة عن (أن) و (لا) وان (لا) في هذه الآية زائدة في الكلام والتقدير: ان تسجد وقد سبقه الى هذا القول الخليل عند عدم مخالفته لقراءة من قرأ من القراء (ان تسجد) وبهذا يُعدّ أثر الخليل واضحاً في الدرس الكوفي.

نعم ـ بلى:

من اساليب الجواب التي تكون رداً وجواباً للمستفهم إذ يُعدّ (نعم) حرف جواب للاستفهام المثبت و (بلى) حرف جواب للاستفهام المنفي.

وقد اشار الخليل الى ورود (نعم وبلى) فقال: (نَعَمْ كقولك ـ بلى، إلاّ أنّ نَعَمْ في جواب الواجب)[5].

واما (بلى) فجواب استفهام فيه حرف نفي، كقولك: ألَمْ تَفْعل كذا فتقول: بلى[6].

(1) سورة الانعام: الآية 109.

(2) سورة الانبياء: الآية 95.

(3) سورة الحديد: الآية 29.

(4) معاني القرآن للفراء: 374/1، والاضداد للانباري: 216.

(5) العين: 162/2

(6) العين: 340/8، و ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 264/10.

الخليل أبان عن مجيء (نعم) جواب استفهام للواجب و (بلى) جواب استفهام للمنفي اما سيبويه فقال عنهما: (واما (بلى) فتوجب به بعد النفي، وأمّا (نَعَمْ) فعِدة وتصديقٌ، تقول: قد كان وكذا فيقول: نعم، وليسا اسمين)[1].

اما الفراء فقد قال عن قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾[2] (وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جَحْدَ فيه فـ (بلى) بمنزلة (نَعَم) الا انها لا تكون الاّ لما في أوّله جَحْد، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا نَعَمْ ﴾[3].

فـ (بلى) لا تصلح في هذا الموضع، واما الجحد فقوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾[4] ولا تصلح هنا (نَعَمْ) أداة، وذلك ان الاستفهام يحتاج الى جواب بـ (نعم) و (لا) مالم يكن فيه جحد فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه (نعم) فتكون كأنّك مقرٌّ بالجحد وبالفعل الذي بعده، ألا ترى أنّك لو قلت لقائل قال لك: أمالك مالٌ؟ فلو قلت (نعم) كنت مقرّاً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت (نعم) مالي مالٌ، فأرادوا ان يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده فاختاروا (بلى)؛ لأنّ أصلها كان رجوعاً مُحضاً عن الجحد)[5].

عدّ الفراء (نعم) جواباً للاستفهام المحض و (بلى) للاستفهام المسبوق بجحد (بنفي) ولم يجز الاجابة عن الاستفهام المنفي بـ (نعم) لان هذا يعني اقرار بالنفي ولم يك هناك فرق بين الذي جاء به الخليل وما جاء به بعده الفراء الا ان الخليل استخدم مصطلح (النفي) والفراء استخدم مصطلح الجحد وهذا المصطلح يعني

(1) الكتاب: 234/4.

(2) سورة البقرة: الآية: 81.

(3) سورة الاعراف: الآية: 44.

(4) سورة الملك: الآية: 8 ـ 9.

(5) معاني القرآن للفرّاء: 52/1 ـ 53.

المعنى نفسه الذي يريد ان يبينه البصريون والكوفيون.

وقال ثعلب: (كلُّ استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به ببلى ولا، وكلُّ استفهام لا جَحْد معه فالجواب فيه نعم، وإنّما كره أن يجاب ما فيه جحدٌ بنعم، لئلاّ يكون إقراراً بالجحد من المتكلم)[1].

ويظهر بوضوح ان الكوفيين ولا سيما الفراء وثعلب يأخذون برأي الخليل وسيبويه مما يدلّ على وضوح الأثر البصري في الدرس الكوفي.

لولا:

معناه امتناع الشيء لوجود غيره ومثاله (لولا زيدٌ لأكرمتك فـ (لولا) حرف ابتداء معناه ما ذكرنا و (زيدٌ) مبتدأ وخبر المبتدأ محذوف ابداً بعد (لولا) لا يظهر بحال تقديره (لولا زيد موجود) ونحوه، وإنما حذف للطول وسدَّ طول الكلام بجواب (لولا) مسدّه، وليس جواب (لولا) يخبر عن المبتدأ ومن قال هذا فهو مخطىء لتعريهِ من الفائدة، فإذا كانت (لولا) بمعنى (هلاّ) لم تكن حرف ابتداء وكانت حرف تحضيض تليها الافعال مثل ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٌ﴾[2]، أي (هلاّ انزل عليه ملك))[3].

وقد ذكر سيبويه رأي الخليل قائلاً: (قال: الخليل واما (لولا) فجمعوا فيها بين (لو) و (لا) في معنيين أحدهما (لولم يكن) كقولك: لولا زيد لأكرمتك معناه: لو لم يكن، والآخر: (هلاّ) كقولك: (لولا فعلت ذاك)، في معنى (هلاّ فعلت) وقد تدخل (ما) في هذا الحد في موضع (لا) كقوله تعالى: ﴿ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا

(1) مجالس ثعلب: 475/2.

(2) سورة الانعام: الآية: 8

(3) شرح المقدمة المحسبة: 253/2.

بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾[1]، أي: هلاّ تأتنا، وكلَّ شيء في القرآن فيه (لولا) يُفسّر على (هلاّ) يميز التي في سورة الصافات: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾[2] أي: فلولم يكن)[3].

ابان الخليل عن مجيء استعمالين لـ (لولا) أحدهما بمعنى (لولم يكن) والاخر بمعنى (هلاّ) التي تأخذ الحيز الأكبر من الاستعمالات الواردة عنها، وقد تأتي (ما) بدلاً من (لا) فتكون (لوما) بمعنى (هلاّ) ايضاً.

وقال سيبويه: (عن لوما و لولا) فهما لابتداء وجوابٍ فالأول سبب ما وقع وما لم يقع[4].

اما الكسائي فلا نراه إلاّ آخذاً برأي الخليل في قوله تعالى: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[5]. إذ يرى الكسائي أن (لولا ولوما سواء في الخبر والاستفهام)[6].

في حين أن الفراء لم يخالف الخليل والكسائي الرأي أيضاً فقال عن قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ ﴾[7]. (معنى (فلولا) فهلاّ، ويكون معناها على معنى لولا، كأنك قلت: لو لا عبد الله لضربتك، فإذا رأيت بعدها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بمعنى (لولا) التي جوابها اللام، وإذا لم تر بعدها اسماً فهي استفهام

(1) سورة الحجر: الآية: 7.

(2) سورة الصافات: الآية: 143.

(3) العين: 8/350 ـ 351.

(4) الكتاب: 4/235.

(5) سورة الحجر: الآية: 7.

(6) تفسير القرطبي: 4/3620.

(7) سورة الانعام: الآية: 43.

كقوله: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]. وكقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[2]. وكذلك (لوما) فيها ما في (لولا): الاستفهام والخبر)[3]، وقال: لولا ولوما لغتان في الخبر والاستفهام، وهما ترفعان ما بعدهما، واما الاستفهام فقوله: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[4]. وقوله: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[5]. والمعنى ـ والله أعلم ـ هلاّ اخّرتني[6].

وقال عن قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾[7]. جواب بالفاء، لأنّ (لولا) بمنزلة (هلاّ)[8].

قد أخذ الفراء عن الخليل طريقته نفسها في استعمال (لولا) ومعانيها ومن هذا يتجلى الاثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي ولا سيما في الدرس النحوي عند الكسائي والفراء.

وقد حذا البصريون وغيرهم حذو الخليل وهذا هو شيء بديهي؛ لان الخليل هو مؤسس مذهبهم فهذا أبو جعفر النحاس يقول عن (لولا) بأنها (تخفض المضمر وترفع المظهر بعدها بالابتداء وتحذف خبره)[9]. وقال: (لولا وهلا واحد)[10].

---

(1) سورة المنافقين: الآية: 10.

(2) سورة الواقعة: الآية: 86 ـ 87.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 84/2.

(4) سورة الحجر: الآية: 7.

(5) سورة المنافقين: الآية: 10.

(6) معاني القرآن للفراء: 334/1.

(7) سورة الفرقان: الآية: 7.

(8) معاني القرآن للفراء: 262/2.

(9) اعراب القرآن للنحاس: 348/3.

(10) المصدر نفسه: 171/4.

اما ابو علي الفارسي فقال: (اما (لولا) و (لوما) فهما لأبتداء وجواب فالأول سبب ما وقع وما لم يقع)[1].

وقال ابن الحيدرة اليماني: ((لولا) بمعنى الامتناع أعني أنّه يُمتَنعُ بها الشيء لوجود غيره وفي المثل (لولا عليٌّ لهلك عُمَرُ) تقديره: (أمتنع هلاك عمر لوجود علي))[2].

اجماع العلماء على مجيء (لولا) بمعنى (لولم يكن) وعلى استعمالها بمعنى (هلاّ) فيه دليل واضح على اتفاق المذهبين البصري والكوفي في دلالة هذه الاداة.

أو:

حملت (أو) معاني كثيرة فجاءت للعطف، والشك والابهام والتخيير. والاباحة، والجمع المطلق كالواو، والاضراب، والتقسيم، وان تكون بمعنى (إلاّ) في الاستثناء، وان تكون بمعنى (الى)، والتقريب والشرطية والتبعيض[3]. وجملة هذه المعاني قد ذكرها العلماء، اما الخليل فقد ذكر لها عدة معاني ولكننا لم نستشهد الا بما وجدنا فيه اثراً بارزاً عند الكوفيين من ذلك ما قاله الخليل إذ قال عن (أو) (انها حرف عطف يُعطف به ما بَعده على ما قبله، فإذا وصفت (أو) نفسها أنثتها، ويقال: أو تكون بمعنى الواو، وتكون بمعنى (بل) وتُفسّر هذه الآية: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4]، أي: بل يزيدون ومعناه: ويزيدون والالف زائدة وتقول للرجل: احذر البئر لا تقع فيه، فيقول: أو يُعافي اللهُ، أي: بل يُعافي الله)[5].

---

(1) المسائل المشكلة: 316.

(2) كشف المشكل: 218/1.

(3) ينظر: مغني البيب: 87 ـ 95.

(4) سورة الصافات: الآية: 147.

(5) العين: 438/8.

بيّن الخليل استعمالات (أو) ومجيئها بمعنى العطف وبمعنى الواو وبمعنى (بل) وقد أيّد الخليل من الكوفيين أبو بكربن الانباري فقال: (وتكون (أو) بمعنى (بل) كقوله عزّ وجل: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]. معناه: بل يزيدون، قال ابن عباس: كانوا مائة ألف وبضعة وعشرين الفاً... وقوله عزّ وجل: ﴿رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2]. تفسّر تفسيرين: احدهما آثماً وكفوراً، والآخر: آثماً ولاكفوراً)[3]. جاء أبن ابو بكر بن الانباري باستعمالات أو وهي بمعنى بل، وبمعنى العطف في مجيئها في هذه الآية الكريمة، وهو بهذا لا يختلف عن سابقه الخليل في استعمالاتها، على الرغم من ان الخليل ذكر لها عدّة استعمالات لم يذكرها أبو بكربن الانباري أو ان أبو بكربن الانباري ذكر استعمالات لم ترد عند الخليل الا انهم اشتركوا في هذه الاستعمالات المذكورة آنفاً، وقال أبو بكربن الانباري في التفسير الآخر لـ(أو كفوراً)أن (أو) بمعنى (ولا كفوراً).

وهذا لا يختلف عن مجيئها عاطفة، وقد ذهب العلماء في قولهم هذا مذاهب فأيّده ابن مالك[4]. وقد علله ابن هشام قائلاً (ومن الغريب ان جماعة ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء (أو) بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى (ولا) نحو ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[5].

وهذه هي تلك بعينها، وانما جاءت (لا) توكيداً للنفي السابق، ومانعه من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع، ونظيره قولك (لا يحلّ لك الزنى والسرقة) ولو تركت (لا) في

(1) سورة الصافات: الآية: 147.

(2) سورة الانسان: الآية: 24.

(3) الاضداد لأبي بكر الانباري: 281 ـ 282.

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 176 ـ 177.

(5) سورة النور: الآية: 61.

التقدير لم يضر ذلك)[1].

عسى: من الأفعال الدالة على الرجاء ومنهم من فسَّر معناها بقارب وهي ترفع الأسم لفظاً وتنصب الخبر تقديراً غالباً[2].

وأول من أشار إلى هذا اللفظ هو الخليل إذ ذكر: عن مجيء (عسى) في القرآن وفي لغة الناس فقال عن مجيء (عسى) في القرآن (بأنه من الله واجبٌ كما قال في الفتح وفي جمع يُوسفُ وأبيهَ: عَسيْت وعسِيت بالفتح والكسر وأهل النحو يقولون: هو فعلٌ ناقص ونقصانه أنّك لا تقول منه فعَل يفْعِل و(ليس) مثله، الا ترى انك لا تقول لَسْتُ ولاتقول: لاس يَليس.

وعسى في الناس بمنزلة: لعلّ وهي كلمة مطمعة ويستعملُ منه الفعل الماضي فُيقال: عَسَيْتَ وعَسَيْنا وعَسَوْاً وعَسَياَ وعسَيْنَ ـ لغة ـ وأميتً ما سواه من وجوه الفعل. لا يُقال يفعل ولافاعل ولا مفعول)[3].

أبان الخليل عن مجيء (عسى) في القرآن واجبه التحقيق وليست بمعنى الرجاء، وهي فعل ناقص لايأتي منه فعل يَفْعلُ وتابعه على ذلك الأخفش من البصريين فقال عن قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ ﴾[4]. و ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ ﴾[5]. فيقال (عَسَى) من الله واجبهُ والمعنى: أنك لو علمت من رجل أنه لا يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه فقال لك (عسى أن أُكافِئَكَ) أستنبئت بعملك به أنه سيفعل الذي يجب إذ لايدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه)[6].

---

(1) مغني اللبيب: 89 ـ 90.

(2) كشف المشكل: 335/1.

(3) العين: 2 /200.

(4) سورة الإسراء: الآية: 79.

(5) سورة التحريم: الآية: 8.

(6) معاني القرآن للأخفش: 615/2.

أما الفراء فقال عن عسى في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[1]. (قرأها العوام بنصب السين، وقرأها نافع المدني: فهل عَسِيْتُم، بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: عَسِي في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجتَزأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالو: لُسْتُم يُريدون لستُم، ثم يقولون: لَيْسَ وليُسوا. سواء، لأنه فعل لايتصرف ليس له يفعل وكذلك (عسى) ليس له يفعل، فلعله أجترى عليه كما اجترى على السلَم)[2].

وقال عن قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾[3]. (وهي في قراءة عبد الله[4]. فيما أعلم: عَسَوا أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عَسين أن يكنَّ خيراً منهن)[5].

ذهب الفراء في ورود (عسى) مثل (ليس) في كونها لا تتصرف على يفعل، كما أورد ورود (عسى) بالكسر وقال إنها لغة نادرة، وأتصال الضمائر بها يدل على مدى تأثر الفراء بالآراء التي أغنى بها الخليل النحو العربي.

أما ثعلب فنراه يذكر (عسى) في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾[6]. بمعنى: ما أقربه (قال: هذه تسمى المقاربة عسى عبد الله يقوم، مثل كاد عبد الله يقوم، وإذا أدخل (أنْ) فإنه يقول: قارب أن يقوم، وأنشد: (عسى الغُوَير بؤساً) أي: عسى أن يكون، مثل: كان عبد الله قائماً، قال: وهو شاذ أعسى زيد قائماً)[7].

(1) سورة محمد: الآية 22.

(2) معاني القرآن للفراء: 3/62.

(3) سورة الحجرات: الآية: 11.

(4) قرأ(عسوا)أبيوابن مسعود، الكشاف: 3/566، والبحر المحيط: 8/113.

(5) معاني القرآن للفراء: 3/73.

(6) سورة الإسراء: الآية: 8.

(7) مجالس ثعلب: 1/307.

يتفق ثعلب مع الخليل في ورود (عسى) فعلاً ناقصاً مثل (كان) وهي تأخذ حكم الأفعال الناقصة ولا تتصرف وإذا وردت متصرفة على صيغة أفعَل فهي صيغة شاذة وليست بقياسية، كما يتفق أبو بكر الأنباري فيما رواه من أقوال المفسرين في كون (عسى) من الله واجبة[1].

وقد أخذ النحاس برأي الخليل أيضاً عند ذكره قوله تعالى: ﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[2].فقال: و(عسى) من الله واجبة ولأنها للترجي فإذا امر أن يترجى شيءٌ كان[3]. أما أبن المؤدب فقد نقل إلينا قول الفراء الذي يتضح فيه أثر الخليل واضحاً في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا ﴾[4]. فقال ((قال الفراء رحمهُ الله: ليس (لعسى) مصدر ولا فعل))[5].

وقصد ابن المؤَّدب من هذا فعل متصرف، أي لا تأتي على يفعل وفاعل ومفعول. وقال ابن مالك: (وللرجاء في الفعل (عسى وحرى وأخلولق) وقد ترد (عسى) اشفاقاً ويلازِمُهُنَّ لفظ المضي الأكاد وأوشك وجعل، وعملُها في الأصل عمل (كان) لكن ألتزِمُ كون خبراً مضارعاً مجرداً منه)[6].يتجلى جلياً أثر الخليل هنا واضحاً في علماء المدرسة الكوفية في أحوال مجيء (عسى).

ليت: من الأدوات الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ولها شبه بـ (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والإستغناء بهما[7].

---

(1) ينظر: الاضداد لأبي بكرين الأنباري: 22.

(2) سورة النساء: الآية 84.

(3) معاني القرآن للنحاس: 229/1، 238.

(4) سورة البقرة: الآية 216.

(5) دقائق التصريف: 63.

(6) تسهيل الفوائد: 59.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 61.

قال الخليل: (وليتي لغة في لَيْتَني، وليت أداة النَّصْب وهو التمنَي وتقول: ليتني فعلت وليْت لي كذا)[1].

وقال سيبويه: ((ليت، تمنٍّ))[2].

وقال الفراء عن ليت وأدخال النون فيها: (يقال: ليتني وليتي قائم والاختيار ادخال النون)[3].

الفراء لم يختلف مع الخليل في دخول النون على (ليت) أو عدم دخولها وهي كما قال الخليل لغة ـ أي أن ليتني لغة في ليتي ـ وادخالها اكثر من أخراجها ومن هذا يبدو الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي.

إذ وإذا: (ظرف لما يستقبل من الزمان و(إذ) لما مضى منه، ونجد أول الإشارات عن هذه اللفظة عند الخليل: (إذ لما مَضَّى وقد يكون لما يُستَقبْلُ، وإذا لما يَسْتقبلُ وإذا جواب توكيد الشرط ينون في الاتصال ويُسكَّنُ في الوقف)[4].

وقال سيبويه (وسألته ـ أي الخليل ـ عن إذا ما مَنعهم أن يُجَازوا بهاء فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذ قلت: أتذكرُ إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويُبيّن هذا أنَّ إذا تجيء وقتاً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذ أحمرَّ البُسرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن أحمرَّ البُسْرُ كان قبيحاً، فإن أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، وإذا توصَلْ بالفعل، فالفعل في إذ بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني في آتيك فيه، وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها (بإنْ) حيثُ رأوها لما يُستقبل وأنها لابُدَّ لها من جواب)[5].

---

(1) العين: 135/8.

(2) الكتاب: 233/4.

(3) الاضداد لأبي بكر بن الأنباري: 331.

(4) العين: 204/8.

(5) الكتاب: 60/3 ـ 61.

استعمل الخليل (إذ) لما مضى وقد تستعمل لما يستقبل و(اذا) لما يستقبل ولا يجوز. عنده استعمال (إنّ) بدلاً من (إذ) ولا تستعمل للجزاء؛ لأن عملها مخصص بالوقت وتابعه على هذا الرأي سيبويه وزاد على رأيه قائلاً. (وأمّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاةً، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ، وتكون (إذ) مثْلَها أيضاً، ولا يليها إلا الفعلُ الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قَصَده إذ أنفتحَ عليَّ فلان، فهذا لما توافقهُ وتَهجُمُ عليه من حالٍ أنت فيها)[1].

أبان الخليل عن (إذ وإذا) وزاد سيبويه شيئاً عنهما هو وجود المجازاة. وهو لا يقصد المجازاة الحقيقية أو أن عملها هو المجازاة لا غيره بل ان (اذا واذ) قد تستعمل للمجازاة وقد دل على عدم استعمالها للمجازاة عند قوله عنها: أنها ((للشيء توافقه في حال أنت فيها.... ولا يليها إلا الفعل الواجب))[2]. وهذا الشيء لايخص المجازاة حصراً وقد إتفق الفراء مع الخليل وسيبويه في هذه الفكرة عند ذكره قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾[3]. فقال الفراء ((من العرب من يجزم بإذا، فيقول: إذا تقم أقمْ، أنشدني بعضهم.

وإذا نطاوعْ أمرَ سادتنا لا يَثْنِنا جُبن ولا بُخْلُ

وقال آخر:

واستغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى وإذا تُصبْك خصاصة فتَجمَّل[4]

وأكثر الكلام فيها الرفع: لأنها تكون في مذهب الصفة، ألا ترى أنك

---

(1) المصدر نفسه: 232/4.

(2) الكتاب: 4 /232.

(3) سورة المنافقين: الآية: 4.

(4) هو العبد قيس بن خفاف، ينظر: المفضليات: 2 /185.

تقول: الرُّطب إذا أشتد الحر، تريد في ذلك الوقت، فلما كانت في موضع صفة كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها أو بعدها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر[1].

وإذا تكون شديدةٌ أُدْعَى لها ... وإذا يحاسُ الحَيسُ يُدْعَى جُنْدبُ[2]

يبدو من كلام الفراء عدم موافقته على مجيء (إذ وإذا) أدوات جزم ؛لان ما بعدهما مؤقت وهذهِ الصفة لا تتمتع بها حروف الجزاء وهو بهذا لا يختلف عمّا جاء به الخليل وسيبويه من عدم إستعمال (إذ وإذا) أدوات جزم لأن ما بعدهما مؤقت وهذا الشيء لا يصلح لأدوات الجزم وقد أبان هذا الإتفاق أبو جعفر النحاس عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾[3]. (وأجاز النحويون جميعاً الجزم بإذا وأن تجعل بمنزلة حروف الجزاء لانها لا تقع إلا على فعل وهي تحتاج إلى جواب وهكذا حروف المجازاة.... والإختيار عند الخليل وسيبويه والفراء أن لا يجزم بإذا لأن ما بعدها مؤقت فخالف حروف الجزاء)[4].

أما أبو بكربن الأنباري من الكوفيين فنراه متابعاً للخليل في رأيه عن إستعمالات (إذ وإذا) فقال: (إن (إذ) تكون للماضي و(إذا) للمستقبل، وهذا هو المشهور فيهما، وتكون (إذ) للمستقبل و(إذا) للماضي إذ شُهِرالمعنى ولم يقع فيه لَبْس، فأما كون (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل فشهرته تعني عن إقامة الشواهد عليه، وأما كون (إذ) للمستقبل فقوله عزوجلّ: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[5].

---

(1) خزانة الأدب: 243/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 158/3.

(3) سورة المنافقين: الآية 4.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 432/4 ـ 433.

(5) سورة سبأ: الاية31.

أراد المستقبل وكذلك قوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾[1]. معناه: إذا يفزعون: وقال جلَّ جلاله: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[2]. معناه: (وإذا يقول الله) وأما كون (إذا) للماضي فقول الشاعر وهو أوْس بن حَجَر:

والحافِظُ النَّاسَ في الزَّمانِ إذا لم يَتْركُوا تحت عائذٍ رُبَعاً[3]

أراد: إذ لم يتركوا تحت عائذ، والعائذ: الناقة الحديثة النتّاج وجمعها عُوذ}[4].

ذهب أبو بكربن الأنباري في إستعمالات (إذ وإذا) مذهب الخليل ووافقه في رأيه ومن هذا يتجلى الأثر البصري في المذهب الكوفي.

أما ابن بابشاذ فقد وصف (إذ وإذا) بالمشكل قائلاً (فإن هذهِ الظروف أسماء مُشكلة أيضاً لبنائهما من حيث أشبهت الحروف و(إذ) و(إذا) بُنيا لاحتياجهما الى غيرهما من الإضافة الى ما بعدهما.

و(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، تُضاف تارة الى جملة من فعل وفاعل وتارة الى جملة من مبتدأ وخبر، مثال الأول: جئتُك إذ قام زيدٌ، ومثال الثاني: جئتُك إذ زيدُ منطلق، فموضع الجملة منها جرَّ بالإضافة إذ الغالب على الظروف الإضافة من نحو: جئتك وقت الهاجرة، ووقت الصُّبْح، فتلخيص (جئتك إذ قام زيدٌ) أي: (وقت قيام زيدٍ) و(جئتك إذ زيدٌ منطلقٌ) أي: وقت أنطلاق زيد، فالجملة بعد (إذ) مؤدَّاةٌ على حالها محكية و(إذ) في موضع نصب على الظرف ولا يتبين فيها ذلك، لأنها مبنية والناصب للظرف لا يصحُّ أن يكون الفعل الذي بعده، لأنَّ المضاف إليه

---

(1) سورة سبأ: الآية: 51.

(2) سورة المائدة: الآية: 110.

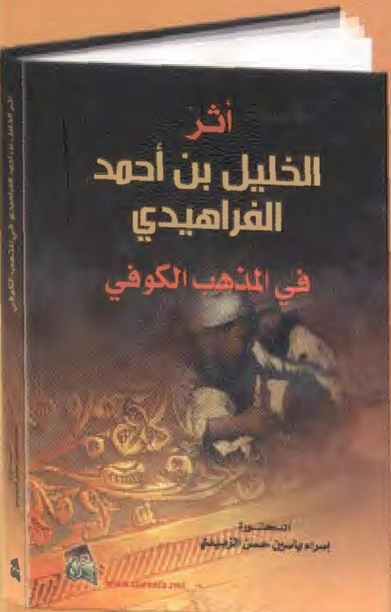
(3) ديوان أوس بن حجر: 13.

(4) الأضداد لأبي بكربن الأنباري: 118.

لا يعمل في المضاف بالخلاف فيه بينهم. وكذلك (إذا) وهي ظرف لما يأتي من الزمان بلاخلاف (إذ) وتُضاف الى الجملة بعدها من نحو: أجيئُكَ إذا أحْمَرَّ البُسْرُ، وإذا قَدِمَ فلانٌ ونحوهُ)[1].



(1) شرح المقدمة المحسبة: 182/1.



أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي

في المذهب الكوفي

9789957244842

دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع

www.darsafa.net E-mail:safa@darsafa.net